الجلسة الحادية عشرة

- التاريخ : الخميس 25 ذي الحجة 1418 (23 ابريل 1998).
- الرئاسة : محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : خمس ساعات وثلاثون دقيقة ابتداء من الثالثة والدقيقة الاربعين.
- جدول الاعمال : مواصلة مناقشة التصريح الحكومي.

* السيد رئيس المجلس :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نواصل خلال هذه الجلسة التدخلات العامة حول التصريح الحكومي وقبل ذلك أعطى الكلمة للسيد الأمين لتلاوة فحوى المراسلات الموجهة او الواردة على الرئاسة فليتفضل.

* السيد أمين المجلس :

بلغ عدد الأسئلة الشفوية التي توصل بها مجلس المستشارين من 21-4-1994 الى 23-4-1998 ثمانية أسئلة شفهية وسؤالا كتابيا واحدا موزعة حسب القطاعات الحكومية كما يلي :

- عدد الأسئلة الموجهة الى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المحترم ثلاثة اسئلة شفهية.
- عدد الأسئلة الموجهة الى السيد وزير التجهيز المحترم سؤال شفهي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة الى السيد وزير النقل والملاحة التجارية المحترم سؤال شفهي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة الى السيد وزير الطاقة والمعادن المحترم سؤالان شفهيان.
- عدد الأسئلة الموجهة الى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالمياه والغابات المحترم، سؤال شفهي واحد.
- عدد الأسئلة الموجهة الى السيد وزير السياحة المحترم سؤال كتابي واحد.

توصلت رئاسة المجلس باعتدار السيدية المستشارين الآتية اسماؤهم : السيد محمد كرم، والسيد امبارك السباعي عن حضور هذه الجلسة.

شكرا السيد الرئيس،

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الأمين الكلمة للمستشار السيد عبد الحق التازي رئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للمستشار السيد محمد الفاضلي رئيس فريق الحركة الوطنية فليتفضل :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني أخواتي المستشارين

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين بمناقشة التصريح الحكومي الذي تفضل بعرضه علينا السيدالوزير الأول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، وأود في البداية أن أعبر عن ارتياح جميع الإخوان أعضاء الفريق الأستقلالي بصفة خاصة ومناضلي الحزب بصفة عامة، لمضمون التصريح الحكومي الذي كان متجاوبا شكلا ومضمونا مع برنامج حزبنا الذي أقره المؤتمر الثالث عشر الذي عقده الحزب أيام 20-21-22 فبراير المنصرم، وكذا مع البرنامج المشترك لأحزاب الكتلة الديمقراطية الذي سبق أن هيئته قبل الحملة الإنتخابية التشريعية الأخيرة إضافة، الى أنه ترجمة كل الأفكار التي أقرتها لجنة التنسيق المشتركة مباشرة بعد تعيين السيد الوزير الأول من أجل وضع اللبنات الأولى لمشروع الخطاب.

حضرات السادة والسيدات

لقد جاء اختيار أخينا الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا كتتويج للعمل المشترك بين قادة ومناضلي فريقي حزب الإستقلال والإتحاد الإشتراكي الذي ابتدأ منذ 1987 تحت قبة هذا البرلمان،

والذي ضم فيما بعد باقي احزاب الكتلة الوطنية، حيث عرف العمل المشترك دفعة قوية منذ وضع ملتمس الرقابة في ماي 1990 إذ كان الإتصال مستمرا بين أخينا الأستاذ امحمد بوستة والمرحوم الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد والمرحوم الأستاذ علي يعتة والأخ المجاهد محمد بن سعيد آيت ايدر وذلك بهدف فتح حوار بناء مع صاحب الجلالة أيده الله ونصره من اجل بناء مغرب قوي ومتجانس في كل مقوماته، قادر على الإستجابة لتطلعات شعبنا لإرساء قواعد مستقبل أفضل مليء بأوراش الإصلاحات الضرورية في جل الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والتي من شأنها أن توفر الظروف المناسبة لإدخال بلادنا الى طور العصرنة وجعلها قادرة على مواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرها وهي على عتبة القرن 21.

لذا وجب علينا جميعا أعضاء الحكومة وبرلمانيين ومناضلين في أحزابنا علينا لكسب هذه المعركة ان نتحلى بالجدية والتضحية ونكران الذات والعمل الدؤوب المستمر الذي من شأنه ان يرجع الأمل لشبابنا ويزرع الثقة في شعبنا، ليتعبأ الكل ويشارك فعلا في أخذ القرار وتطبيق البرنامج الذي تقدم به السيد الوزير الأول في كل الميادين، وهذا يتطلب في البداية فتح جسور الحوار مع كل الفعاليات السياسية الإقتصادية والإجتماعية، لتشارك في التعبئة الضرورية لخوض غمار التغيير والعمل على تحسين الأداء الحكومي واتخاذ التدابير الآنية والمستقبلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد ومن أجل تحقيق العدالة الإجتماعية واحترام حقوق الإنسان والعمل على رفع القدرة الإنتاجية، وانعاش المقاولة المواطنة وجعلها قادرة على تنمية الثروة الوطنية، وتطوير الإنتاج حتى يكون أقل تكلفة وأحسن جودة وحتى تستطيع المقاولة المغربية تشغيل أكبر عدد من الأطر واليد العاملة الفنية.

حضرات السادة والسيدات

عندما استمعنا الى خطاب السيد الوزير الأول ثم قرأناه بإمعان ذكرنا بالكفاح الذي خاضه قادتنا ضد الإحتلال الأجنبي وإلى التضامن، وإلى التضامن والتآزر والتلاحم الذي جمع بين رمز الأمة جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه ووارث سره جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، والإرادة الوطنية لقادة الحركة الوطنية من أجل الاستقلال والوحدة والديمقراطية، هذا التجاوب والإنسجام الذي نسجله اليوم من جديد لتحقيق التغيير والتقدم المنشود والوحدة المتراصة التي تترجم استمرارية الرباط المقدس بين الملك والشعب الذي حقق معجزة الإستقلال وحقق الوحدة من طنجة الى الكويرة.

ان تحقيق التناوب من شأنه أن يضع المغرب في المسار الديمقراطي المتعارف عليه دوليا وأن يحقق النمو المضطرد والإزدهار المناسب للبلاد.

إننا نسجل بكل ارتياح فلسفة التغيير التي تعتزم الحكومة الجديدة تطبيقها ونهنئها على حرصها على الإنسية المغربية التي طبعت تصريحها، هذه الكلمة التي أبدعها الزعيم علال الفاسي رحمه الله سنة 1969 والتي جاءت كترجمة للكلمة بالفرنسية "Humanisme" والتي قال فيها علال مايلي : «والمغرب كأمة مسلمة لها في جاهليتها من التطور الحضاري ما يعطيها الحق بأن تطالب بإنسيتها قبل الإسلام التي تجلت في كفاح ملوكها للحفاظ على الجنس والقومية ونضالها الدائم للذين يحاولون احتلالها، وفي هذا التعشق الكامل للحرية، الذي جعل من شعبنا شعب الأمازيغ وفي حسن تقبلها للتعاون مع الفنيقية والامتزاج بها الى أن قال : فحينما جاء الإسلام ارتضته امتنا دينا وارتضت العربية لغة لها وأصبحت عبقرية المغاربة تمتزج بالعطاء العربي الإسلامي، وتكون امتداداً لروح الانسية المغربية».

فلا غرابة اذن ان يشير السيد عبد الرحمان اليوسفي الذي يعتبر من القادة الأوائل في الجيل الثاني للحركة الوطنية أن يشير إلى الانسية وان يؤكد أن قوامها هو التسامح واحترام الغير والتضاهي والاعتداد بالاجتهاد والطموح للتقدم.

وهكذا فالاسلام هو الذي وحد بين مكونات امتنا باستثناء الطائفة اليهودية التي يعيش بيننا افرادها كمواطنين لهم كل حقوق المواطنة، الإسلام هو دين الأمة المغربية.

والشريعة الإسلامية هي الإطار الطبيعي للمعاملة بيننا كمواطنين وبهذا تكون المنبع الأصلي لتشريعاتنا.

وهنا أذكر بالقرار الحكيم لصاحب الجلالة نصره الله باحداث لجنة خاصة لتفعيل ركن من أركان الإسلام وهو الزكاة هذا القرار الذي هو قدوة يحتدى بها للرجوع الى الشريعة الإسلامية السمحاء في كل ميادين حياتنا اليومية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

حضرات السادة والسيدات ،

ان التصريح الحكومي عالج قضيتنا المقدسة المتمثلة في وحدتنا الترابية بشكل عميق أشفى غليل كل المغاربة من طنجة الى الكويرة وأكد تشبث الملك والشعب بالوحدة الترابية للبلاد، على أمل ان تحظى أقاليم الجنوب المغربي عامة وأقاليمنا المسترجعة خاصة بعناية خاصة اقتصاديا واجتماعيا.

وفي اطار استكمال استقلالنا واسترجاع أراضينا وخاصة سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما فإننا إذ نرحب مسبقا بمقدم السيد الوزير الإسباني في 26 من هذا الشهر فإننا نتمنا أن تكون زيارته فرصة لإقامة خلية التفكير التي سبق ان أقترح تكوينها صاحب الجلالة لإنهاء استعمار المدينتين السليبتين اللتان تعتبران آخر مستعمرات في العالم وذلك على غرار استرجاع الصين الشعبية لهونكونك من بريطانيا وماكاو من البرتغال.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول المحترم ،

السادة الوزراء،

حضرات السادة والسيدات،

نظرا للنوعية الخاصة بمجلسنا ولمكوناته ونظرا لضيق الوقت الذي منح فإنني لن أتطرق الى كل المحاور التي جاءت في التصريح الحكومي والتي في مجملها تتطابق مع أفكارنا وأهدافنا في برنامج حزب الإستقلال، وسوف يرتكز تدخلي على المحورين الآتيين: الإقتصادي والإجتماعي.

ان التصريح الحكومي يعتمد على تشخيص واقعي للأزمة لتي تتخبط فيها البلاد ومن جهة اخرى يحدد المناهج والأساليب والإختيارات والأهداف التي من شأنها ان تخرج البلاد الى مرحلة جديدة تتميز بتعميق الديمقراطية وتسريع أنساق النمو واحتواء ظاهرة البطالة وإرساء مجتمع متضامن.

وسترتكز مناقشتنا للبرنامج الإقتصادي والآجتماعي للحكومة في المحاور الرئيسية التالية التي نعتبرها في حد ذاتها تلخيصا للبرنامج الإقتصادي والإجتماعي لحزب الإستقلال.

1. إرساء الثقة وإصلاح اطار العمل ومناهج تدبير الإقتصاد الوطني.
2. تسريع نمو الإقتصاد الوطني وتقليص البطالة.
3. رفع تنافسية الإقتصاد المغربي بواسطة تأهيل المقاولة وتحديث البلاد.
4. تقوية التنمية الجهوية والنهوض بالبادية.
5. نهج استراتيجية قطاعية مندمجة.
6. بناء مجتمع متقدم ومتضامن.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

المحور الأول :

فيما يخص إرساء الثقة وإصلاح العمل ومناهج تدبير الإقتصاد الوطني :

يعتبر حزب الإستقلال ان نجاح التنمية الإقتصادية في المغرب، يتوقف على مدى إرساء الثقة في مستقبل الإقتصاد الوطني واقناع المتعاملين بوجود ارادة سياسية حقيقية وفعالة في إصلاح أحوال البلاد على سائر النطاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

ويرتبط هذا الهدف بمدى النجاح في دمقرطة العمل الإقتصادي وإرساء مناخ اقتصادي سليم يعتمد على تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة واستغلال النفوذ كما يعتمد على إصلاح أدوات العمل وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي مع التطورات الحاصلة وإيجاد مقاربة في التخطيط تمكن من توضيح المسار الإقتصادي للبلاد.

يتعين إرساء ثقافة الحوار كمرتكز أساسي لكل عمل يتعلق بالشأن العام، وهو اختيار أساسي بالنسبة للحكومة الجديدة، حيث إنها أبرزت عزما أكيدا على إحداث آليات للتشاور والحوار في جميع المجالات الحيوية التي تريد من خلالها إعطاء دفعة جددية للعمل العمومي، ومعالجة العديد من الملفات العويصة التي لم تستطع الحكومات السابقة حلها.

ويتجسم هذا أساسا في :

- استدعاء المجلس الأعلى للتعليم،
- استدعاء المجلس الأعلى للوظيفة العمومية،
- احداث الهيأة العليا للإعلام،
- احداث أو تحريك عدد من اللجان التي تدرس قضايا صعبة، كالتشريع،
- اقرار التشاور والحوار مع الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين ومن ذلك التعهد باستشارة الغرف المهنية وإحداث لجنة دائمة في رئاسة الحكومة لهذا الصدد، هذا بالإضافة الى إصدار عدد من المواثيق ومن ذلك :
- اعتماد ميثاق إعداد التراب الوطني،
- وضع ميثاق وطني للتشغيل.

إننا في حزب الإستقلال نعتقد أن ماينقص المغرب بصفة أساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي هو غياب الظروف التي تسهل توفير المناخ اللازم للإستثمار.

ويتعلق الأمر بجملة من الإصلاحات التي يراها الحزب ضرورية وقد اعتمدتها الحكومة في برنامجها وفي مقدمتها :

- تخليق الحياة العامة وتطهير الحياة الإقتصادية والإجتماعية من الفساد والرشوة والمحسوبية، والإثراء غير المشروع، بما يستوجبه ذلك

من إصلاح العدل وتطبيق القانون على الجميع وإصلاح الادارة والوظيفة العمومية ومختلف أدوات تدخل الدولة بما في ذلك توسيع فضاء الحرية من خلال إصلاح أجهزة الاعلام .

لقد أعلنت الحكومة أنها تلتزم بميثاق حسن التدبير الذي سيلزم الوزراء والادارة وبمقتضاه، سوف تعمل الحكومة على محاربة كل أشكال الإنحراف واستغلال النفوذ والتسيب ومراعاة الثقة والشفافية والإقتصاد في تدبير الاموال العامة.

إن البرنامج الحكومي يتناول إصلاح ادوات تدخل الدولة وعلى رأسها الادارية والوظيفة العمومية والجماعات المحلية والقطاع العام وأجهزة الإعلام.

يعتبر التصريح الحكومي هذا الإصلاح هدفا اساسيا لعمل الحكومة، وتتمحور الركائز الاساسية لهذا الإصلاح حول :

- اعادة تنظيم الهياكل الادارية،
- الانخراط الكامل في تطبيق الامركزية،
- محاربة التعقيد والبطء،
- إقامة علاقة جديدة بين الادارة والمواطنين.

ان خطة الإصلاح المذكورة جيدة ولكنها غير كافية، اذ لابد من الاستجابة لمطلب اساسي ويتعلق الامر :

- بتعريب الادارة والحياة العامة، حيث إن هذا الهدف يجب أن يكون في مقدمة الاهداف التي يتعين على الحكومة أن تعمل على تحقيقها، ولابد في ذلك من تحديد أجل لإنجازه. ونشير ايضا الى ضرورة اقرار يوم الجمعة كيوم للعطلة الاسبوعية الرسمية وكذلك نظام التداوم.

وبالنسبة للوظيفة العمومية فإن تدبير الموارد البشرية، سيعتمد على أسس عقلانية وتوفير شروط تدبير عمومي حديث.

ونحن في حزب الاستقلال نعتبر أن اعلان استدعاء المجلس الاعلى للوظيفة العمومية للانعقاد وتدارس اسس إصلاح الوظيفة العمومية قرار هام، من شأنه أن يمكن من اقرار حوار واضح حول هذا الموضوع وهو مطلب وقع التعبير عنه باستمرار منذ الستينات.

2 - الجماعات المحلية :

لقد افضت طبيعة الانتخابات في البلاد، وتفاقم الدور المخرب للاستعمال غير المشروع للاموال والنفوذ في نتائجها، الى استمرار هيمنة الادارة على المجالس الجماعية وخاصة في البوادي وانفصال العلاقة بين المجالس المنتخبة وبين الناخبين، بحيث إن فئات واسعة من المنتخبين ظلت تشعر بأنها مستقلة عن كل رقابة للناخبين.

ومن هذا المنطلق فإن عزم الحكومة على إصلاح آليات الانتخابات وحذف جميع مايمكن أن يؤدي الى الطعون السياسية في نتائجها، سيمكن المغرب من التوفر على مجالس محلية واقليمية وجهوية في مستوى المهام المطلوبة من هذه المجالس انجازها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

3 - إصلاح القطاع العام والخوصصة :

إذا كان البرنامج الحكومي قد التزم بتطهير واعادة هيكلة القطاع العام وتقييم أداء المؤسسات والشركات العمومية وضمان مردودية عملها وتحديد مسؤولية العمل فيها فإن ذلك سيكون ترجمة للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب جلالة الملك يوم 8 أبريل 88 الذي افتتح به الدورة البرلمانية الأبريلية بصفة استثنائية نظرا لما يوليه جلالته من أهمية قصوى للقطاع العام لذلك سوف تعمل الحكومة على تقويم وتحسين مردودية المؤسسات العمومية والمنشآت حتى تستجيب لتطلعات الفاعلين الاقتصاديين وتلبية حاجيات المواطنين مع مراعاة الشروط التنافسية وجودة الخدمات.

واننا اذ نؤكد على الحكومة أن تسهر على تعزيز العلاقة الجدلية بين القطاع العام والخوصصة فاننا نثير الانتباه الى ضرورة ادخال التعديلات اللازمة على النصوص القانونية المنظمة للخوصصة ولقوانين الاستثمار وجعل ذلك في متناول المستثمرين مغاربة كانوا وأجانب، كما أننا نؤكد على ضرورة اعطاء وزارة القطاع العام والخوصصة الاختصاصات اللازمة لتقوم بالدور المنوط بها في اطار المهام الجديدة للحكومة.

وحزب الاستقلال يرى أن إصلاح القطاع العام والخوصصة يجب أن يرتكز على خمس محاور استراتيجية :

1 - اعادة النظر في العلاقات بين الدولة والمنشآت والمؤسسات العمومية حتى نضمن تسيير أفضل ورؤية واضحة للقطاع العام. وإن تحديث نظام التدبير وتعزيز المراقبة الاستراتيجية للدولة على المنشآت والمؤسسات العمومية، لمن شأنه أن يحافظ على تناسق النشاط الحكومي من جهة وتحسين تسييرها ومردوديتها من جهة أخرى ذلك دون التدخل في نشاطها العادي واليومي.

2 - تجنب الاحتكار للقطاعات الاقتصادية وانفتاحها على القطاع الخاص بإدخال المنافسة، وإتاحة فرص جديدة للمنعشين الاقتصاديين المغاربة والأجانب قصد تحسين العرض والكلفة وجودة الخدمات العمومية.

3 - اعطاء مسلسل الخوصصة وثيرته الطبيعية ومعناه الحقيقي الذي يعتبر أن الخوصصة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحديث وتنشيط النسيج الاقتصادي والسوق المالي مع تجنب كل ضغط يتعلق بالميزانية.

4 - رصد مداخيل الخوصصة لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ذات النفع العام وعدم استغلالها في التوازنات المالية.

5 - اعادة هيكلة القطاع العام بواسطة عمليات الادماج ومراجعة المهام من أجل ترشيده وتقويمه واخضاعه لقواعد التدبير العصري السليم لتحقيق انجاز وأداء أفضل.

ان عزم الحكومة على احداث هيأة عليا للاعلام يعتبر لبنة اساسية في تنظيم هذا القطاع واخضاعه لمقتضيات توسيع فضاءات الحرية والقيام بالدور التنموي المناط به، في توعية المواطنين وتوجيههم للانخراط في العملية التنموية.

- تكييف الاطار التشريعي والقانوني والتنظيمي مع مقتضيات التطور.

فإن الحكومة في هذا الإطار بالتشاور مع الفاعلين المعنيين بتحديد النصوص القانونية، بهدف تحسين المناخ المؤسساتي والتنظيمي للمقاولة وملاءمته مع المعايير الدولية وخاصة في ميدان المنافسة وحماية المستهلك واحترام الملكية الصناعية ومدونة الجمارك والشغل والتأمينات.

خامسا : اعتماد منهجية التخطيط وتوضيح الرؤية الإقتصادية :

بيد أن العودة الى التخطيط لا تعني نهج نفس الأساليب التي سجلت في السابق والتي أدت الى عدم فعاليته، اذ اعتزمت الحكومة تحديد مقاربة جديدة من شأنها أن تسمح بالفعالية المنشودة.

ونحن نرى أن هذه المقاربة يجب ان ترتكز حول :

- اشراك جميع الأطراف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في تحديد الإختيارات والأهداف، بحيث يعكس المخطط تطلعات الشعب المغربي في جميع المجالات التي يتناولها، فالتخطيط لن يكون من عمل الإدارة، بقدر ما سيصبح عملا جماعيا، وفي هذا السياق، وبهذا الإعتبار يمكن تحديد نواة صلبة من المشاريع التي تحظى بالأولوية والتي يتمحور حولها العمل التنموي.

كما يمكن تحديد آلية لتتبع المشاريع وتقييمها مع اعتبار الجهوية منهجا جوهريا في العمل، إذ أن المجالس الجهوية ستتحمل مسؤوليتها بمساعدة الإدارة في ضبط مشروع المخططات الخاصة بنفوذها الترابي.

ومن جهة أخرى يجب ان تحرص المقاربة الجديدة للتخطيط على إرساء برمجة قصيرة الأمد تتبلور في وضع ميزانية اقتصادية سنوية، حتى يتحقق الربط الوثيق بين الميزانية السنوية والمخطط الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

إخواتي إخواني المستشارين

فيما يخص المحور الثاني تسريع نمو الإقتصاد الوطني وتقليص البطالة، إننا مع الحكومة وهي تؤكد هدفها في العمل على تحقيق نمو نرتفع مستديم ومنتج لمناصب التشغيل.

إذ من المعلوم أن معدلات النمو في المغرب متواضعة لا تزيد عن 4% في المتوسط حيث أثبتت الدراسات أن ايقاف آفة البطالة يقتضي رفع معدلات النمو لأكثر من 6% الشيء الذي يقتضي توفر عدد من الشروط وفي مقدمتها:

- رفع معدلات الإستثمار،

- رفع مستوى تنافسية المنتجات المغربية.

ففي هذا الإطار يرى حزب الإستقلال أن توسيع قاعدة التشغيل إذا كانت تتوقف على استثمارات جديدة فإنه يتوقف على الطلب الكلي سواء الداخلي أو الخارجي، ومن أجل هذا يجب انعاش الطلب الداخلي بموازاة تقوية الصادرات مع مراعاة التحكم في الضغوط التضخمية التي تهدد الإقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق فإن حل اشكالية البطالة يقتضي كما قال السيد الوزير الأول التزاما جماعيا ومسؤولا من طرف كافة الشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين والسياسيين المعنيين، وفي هذا الإطار تعتزم الحكومة عقد ميثاق وطني للتشغيل تشرك فيه بجانب الجماعات المحلية مؤسسات وشركات القطاع العام والقطاع الخاص وسائر فعاليات المجتمع المغربي، وتتمحور سياسة الحكومة بالإضافة الى تقوية الإستثمارات الخصوصية في إحداث برامج للأشغال ذات النفع العام التي يجب ان تشمل بصفة خاصة المناطق الفقيرة حيث تعم البطالة والفقر وانعدام الدخل.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

فيما يخص المحور الثالث : رفع تنافسية الاقتصاد المغربي بواسطة تأهيل المقاولة وتحديث البلاد فقد أوضحت الحكومة أنها ستعزز الجهود المبذولة لتأهيل المقاولة، وستحرص على توفير وسائل الدعم الملائمة في مجالات التمويل وتوفير الضمانات، وكذلك في مجالات التكوين ومجالات الاستشارة، وما يتعلق بالجودة

والمواصفات، وبالإضافة الى توفير التجهيزات الأساسية الخاصة بالمناطق الصناعية والمناطق الحرة وكذلك التحكم في كلفة عوامل الإنتاج. والواقع ان الحكومة تسعى إلى نظرة المقاولات وهي نظرة واقعية وعلمية حيث تعتبرها مكانا متميزا لانتاج الثروات فضلا عن فضاء للحياة والعلاقات الإجتماعية.

ومن هذا المنطلق ستهدف الحكومة الى تنمية آليات التشاور مع الشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين مما سيساعد على خلق جو من الثقة والشفافية، كما ستتيح توضيح الرؤية الإقتصادية لصالح رفع مستوى الإستثمار.

وفي هذا الإطار وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن حزب الإستقلال والإتحاد العام للتجارة والصناعة الحديثة والتقليدية والصيد البحري الذي أتشرف برئاسته وكذا النقابة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولين الشباب التي تعمل ضمن الإطار القانوني للإتحاد يعطون مثل ما تعطي الحكومة أهمية قصوى لتقوية النسيج الإقتصادي الوطني، ويؤكدون على ضرورة تشجيع الحكومة للمقاولات بصفة عامة والمقاولات الصغرى والمتوسطة بصفة خاصة ومنحها الإمكانيات الضرورية لتنميتها وتكاثرها في جل القطاعات حتى تستطيع خلق أكبر عدد من مناصب الشغل.

ولتحقيق هذا االغرض نرى.

أولا : ضرورة اتخاذ اجراءات فورية تسهل على المقاولات الصغرى والمتوسطة من تخطي مرحلة الإنشاء بكل سهولة لتضمن البقاء والإستمرار وتمكنها من القروض اللازمة لضمان تطويرها ونموها.

ثانيا : تبسيط مسطرة منحها للإمتيازات المخولة لها من قبل قانون الإستثمار وتعميم ذلك ليشمل كل مقاولات الشباب.

ثالثا : مراجعة القوانين المتعلقة بالقروض الخاصة بالمقاولين الشباب، وذلك حتى يتمكنوا من الولوج في شركات الرساميل، وكذا الشراكة مع الأشخاص الذاتيين أو المعنويين وضمان وجودهم في أحسن الظروف.

رابعا : تطبيق مبدأ الشراكة الي أقرته الحكومة السابقة ولم تطبقه.

وذلك بتفعيل نتائج اللجنة الوطنية لدراسة وضعية المقاولين الشباب اللذين يعيشون في أزمة خانقة وإيجاد حلول ملائمة لتسوية وضعيتهم.

خامسا : اشراك النقابة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولين الشباب وكذا الإتحاد العام للتجارة والصناعة الحديثة والتقليدية في الحوار الإجتماعي وفي وضع المسالك الإدارية.

ومن جهة أخرى فإن الحزب والإتحاد العام للتجارة والصناعة الحديثة والتقليدية والصيد البحري يوليان أهمية قصوى لقطاع لصناعة التقليدية الذي له تأثير كبير في تشغيل اليد العاملة، والذي يستحق عناية خاصة نظرا للدور العام الذي لعبه الصناع التقليديون والمهنيون في مختلف أطوار معركة التحرير والوحدة، وما يلعبونه حاليا من دور فعال في بناء المغرب الحديث.

وبهذه المناسبة لابد أن أذكر بالبرنامج الذي تقدم به الإتحاد العام في الإنتخابات المهنية الأخيرة والذي يعتبر مرجعا أساسيا في كل إصلاح تعتزم الحكومة القيام به والذي لا يمكن تحقيقه إلا بالإشراك الفعلي للصناع التقليديين في الحوار الإجتماعي عن طريق هيئتهم المؤطرة الإتحاد العام للتجارة والصناعة الحديثة والتقليدية والصيد البحري.

كما أننا نرى أن قطاع الصناعة التقليدية في حاجة ماسة الى تنظيم كل الحرف ووضع قوانين ضابطة لها بالإضافة الى أن هذا القطاع يعيش فراغ قانونيا من حيث الإستثمار فهو في حاجة الى قوانين استثمارية خاصة به وإننا على يقين تام ان الحكومة الحالية ستولي اهتماما خاصا لهذا القطاع وأنها لن تدخر جهدا من أجل تنميته وتطويره وعصرنته.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

إخواني المستشارون

فيما يخص المحور الرابع : التنمية الجهوية والنهوض بالبادية :

ان المنهجية الشمولية التي تريد الحكومة تطبيقها تنطلق من منظور طويل الأمد لتطور المجتمع المغربي على سائر المستويات الإقتصادية والإجتماعية.

ومن ثم تحتل سياسة اعداد التراب الوطني مكانة متميزة في برنامج الحكومة إذ ستحدد في إطار تصور معين اختيارات وأهداف الخطة الإقتصادية والإجتماعية التي سيعاد بواسطتها تشكيل المشهد الإقتصادي والإجتماعي والسياسي على أساس اللامركزية والجهوية بحيث تعطي المسؤولية للجماعات اللاممركزة وترجيح مبدأ التشارك مع كل الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين.

ان المعنى المباشر لسياسة اعداد التراب الوطني هو التوزيع السليم للتجهيزات الأساسية باعتبارها شرطا لابد منه لتهييء الأرضية للإستثمارات المنتجة، ومعلوم أن هناك اختلالا كبيرا في هذا المجال بين الجهات فهناك جهات ظلت محرومة من وجود الحد الأدنى من هذه التجهيزات.

ومن أجل هذا فإن إصدار ميثاق لاعداد التراب الوطني واحداث صندوق للتكافل والتوازن الجهوي سوف يضع الإطار اللازم لإدخال الجهات الفقيرة في ديناميكية التنمية الموارد الممكنة للتمويل حيث ان الحكومة عازمة على تشجيع الإستثمار الخاص على ولوج هذا القطاع وهذا الإنفتاح ضروري نظرا لضعف موارد التمويل العمومي دون تغييب هاجس المصلحة العامة وتمكين مطلق دورا أساسيا في تحريك الرواج الإقتصادي وإعطاء نفس جديد للتنمية الإقتصادية للبلاد بواسطة خلق فرص التشغيل وتصحيح اختلالات النمو غير المتكافىء جهويا والذي يعانيه العالم القروي على وجه الخصوص.

ونرى ان المحاور الأساسية في هذا المجال يجب ان ترتكز حول :

1 - فك العزلة عن العالم القروي،

2 - تزويد العالم القروي بالماء الشروب في ظروف صحية ملائمة،

3 - تدعيم المكتسبات في مجال السدود وفتح آفاق جديدة لتعبئة الموارد المائية،

4 - تدعيم الإسراع في انجاز الطرق السيارة،

5 - تقوية رصيد البلاد من الموانىء.

وفي إطار التنمية الشمولية نرى أن اهتماما خاصا يجب ان يشمل الأقاليم الجنوبية والمناطق الحدودية فضلا عن أقاليم الشمال التي تنظر تقوية البرنامج المعلن عنه لتحقيق تطبيع الحياة الإقتصادية ورد الإعتبار لفئات من المواطنين الذين يتطلعون الى الشغل والعيش الكريم.

وبالنسبة للأقاليم الجنوبية يجب ان نتمن المجهودات التي بذلتها الدولة لتنمية هذه الأقاليم ونعبر هنا عن اعتزازنا بالصمود الذي ميز مواطنينا المنتمين للأقاليم الصحراوية والمجهود الذي يبذلونه في العمل التنموي والنضالي من أجل تركيز وحدة البلاد ومناعتها.

وسيتناول البرنامج الحكومي التنمية الفلاحية بمعناها الشامل بالرفع من قيمة الموارد البشرية من جهة، وتنمية استغلال وترشيد الثروة الطبيعية من جهة أخرى، وسوف تنهج في هذا الإطار سياسة تشاور دائمة مع المنظمات المهنية.

وسوف تجعل هذه السياسة في مقدمة أهدافها تحسين البنيات العقارية وإعادة النظر في وضعية أراضي الجموع ونهج سياسة للأمن الغذائي مع التحكم في انعكاسات تحرير المبادلات.

أما بالنسبة للغابات فسوف تحدد سياسة غابوية تعتمد على التشاور من خلال ملائمة الاطار التنظيمي والتشريعي الخاص بالقطاع ووضع قواعد جديدة لتدبير الموارد بالتشاور مع المستعملين والجماعات المحلية والمستثمرين الخواص.

ونود الإشارة هنا الى أن الغابة المغربية أصبحت في خطر شديد باعتبار أن عشرات الآلاف من الهكتارت تندثر بفعل الإنسان والطبيعة، في حين أن ما يعاد تشجيره لا يتعدى عشرين ألف هكتار سنويا علما بأن المغرب يحتاج حاليا الى تشجير مليون ونصف مليون هكتار.

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري فيجب أن يأخذ مكانه في مخططات اعداد التراب الوطني ومخططات الدولة وتجب الإشارة في هذا المجال الى أن الحكومة ستسعى الى مراقبة شديدة لمناطق الصيد الموجودة في المياه الإقليمية، علما ان الحكومة ستراجع سياسة التسيب في إعطاء الإمتيازات في مجال الصيد زيادة على ضعف المراقبة من طرف السلطات المغربية في التطبيق الدقيق لهذه الإتفاقيات الشيء الذي أدى الى استنزاف مصادر الثروة السمكية والإساءة الى البيئة البحرية.

فيما يخص المحور الخامس : الإستراتيجية القطاعية

أن الإستراتيجية الإقتصادية تنبني على سياسة قطاعية مندمجة تعمل على تقوية القيمة المضافة المحلية من جهة وتخفيف العجز في المبادلات مع الخارج من جهة أخرى.

ومعلوم أننا في حزب الإستقلال دعونا منذ أزيد من عقد من الزمن الى نهج سياسة صناعية تعطي نفسا جديدا للتطور الصناعي للبلاد وانفتاحها على التكنولوجيا وتشجيع تأسيس قطاعات رائدة.

إننا نسجل عزم الحكومة على اعتماد اختيارات قطاعية تستهدف تحسين فعالية النسيج الإنتاجي وجعله أقل خضوعا للتقلبات المناخية.

ونحن نرى أن هذا الإختيار يقتضي اعادة النظر في بعض الإختيارات في المجال الفلاحي من جهة، وإرساء سياسة صناعية بالإرتباط الوثيق مع السوق الداخلية والخارجية من جهة أخرى.

إن سياسة تنمية السوق الداخلي على أساس توسيع وتنويع العرض بالموازاة مع سياسة لإنعاش الصادرات وترشيد المقاولات من شأنها، أن تتيح ديناميكية جديدة يتفاعل في إطارها الجهاز الإنتاجي بالإرتباط مع سياسة معقولة لإنعاش الطلب الكلي.

إن رفع الإستثمارات الى المستوى المطلوب يقتضي إعادة النظر في نظام تشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية، يعتمد على تبسيط المساطر وإصدار القوانين التطبيقية التي ستوضح طرق تنفيذ ميثاق الإستثمار.

ونشير الى أن قرار الحكومة باحداث جهاز وطني كمخاطب وحيد للمستثمرين سوف يسمح بتجاوز العراقيل الحالية المتعددة والتي تتطلب من الراغبين في إنشاء شركات، الكثير من الوقت والجهد مما يسهم في استمرار الكثير من الإلتباسات التي كانت تثبط عزيمة الكثير من المستثمرين.

فيما يخص المحور السادس : بناء مجتمع متضامن.

لقد دعا جلالة الملك الى إقامة نموذج للتنمية مبني على التناسق والتضامن الإجتماعي والتوزيع العادل لثمار النمو والحد من الفوارق.

والسير في هذا الإتجاه تسعى الحكومة الى تشكيل أرضية لعقد التضامن بين مختلف الفئات الإجتماعية وعلى مستوى الجهات والأجيال.

ان سياسة الحكومة في مجال تقليص الفقر التي تعانيه بصفة خاصة المناطق القروية والضواحي الحضرية تتجسم في تحديد استراتيجية تقوم من جهة على تحقيق نمو اقتصادي سريع لتوسيع فرص العمل والتشغيل ومن جهة اخرى الإصلاح العميق لاليات التحولات الاجتماعية قصد توظيفها لفائدة السكان الاكثر فقرا.

ان الحكومة واعية بضرورة تعبئة الجميع من اجل اعادة ادماج السكان الفقراء وذلك في اطار استراتيجية للشراكة مع المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية والمجتمع المدني.

وفي هذا الاطار قررت الحكومة احداث صندوق للتنمية الاجتماعية كما انها سوف تضع الية لتجنيد موارد الزكاة. وسوف تعطى اهمية خاصة لتنشيط مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وبالاخص منها التعاونيات.

كما ان البرنامج الحكومي يعطى اهمية كبيرة لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الاهتمام بالاسرة والطفولة والاشخاص المعاقين وحماية الاطفال والمراهقين والنساء ضد كل اشكال العنف والانتهاكات.

كما نسجل تعهد الحكومة بالتصفية النهائية لملفات اسر قدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير.

حضرات السادة والسيدات

قبل ان نتطرق الى محور التربية والتعليم الذي كان ولايزال يحتل المكانة الأولى في برنامج حزب الاستقلال فانني اجد نفسي مضطر ان اضع النقط على الحروف بالنسبة لاجتراء بعض فرق المعارضة والذي اعتبره ظلما في حق حزب عتيد شارك ولايزال بروح وطنية غالية وبفعالية كبرى في خلق المدرسة الوطنية، انطلاقا من وضع وتنفيذ اول ميثاق وطني للتعليم ارتكز على مبادئ اساسية في مقدمتها التعليم لجميع المواطنين.

واذا كان حزب الاستقلال قد شارك في حكومة السيد عصمان المؤلفة سنة 77 وسهر على تنفيذ جزء كبير من البرنامج الذي وضعته انذاك على اساس الميثاق الوطني للتعليم، فان تلك البرامج كانت دقيقة الاهداف والتوقيت حيث حرصنا على خلق المدارس العليا للاساتذة التي مكنت المغرب من الاستغناء على مايزيد على 5000 استاذ اجنبي في ظرف وجيز.

كما قمنا بتعليمات من صاحب الجلالة ايده الله، ووفق المبادئ التي كانت كل الامة ولازالت ملتفتة حولها يجعل اللغة الوطنية لغة التلقين.

الا ان بعد خروجنا من الحكومة سنة 1985 لم تعمل الحكومات المتعاقبة آنذاك الى الآن والتي لعبت فيها الاحزاب المعارضة سابقا دورا اساسيا.

لم تعمل على الاستمرارية الضرورية في مجال تدبير التعليم، مما ادى الى احداث هفوات ساهمت بشكل كبير في انخفاض مستوى التعليم في جميع اسلاكه.

لذا تعهدت الحكومة الحالية بان تضع بين اولوياتها اقامة إصلاح شامل لنظام التربية والتكوين ويجب ان يعتبر الجميع بان هذا الإصلاح يهدف من جهة الى تركيز القيم والمبادئ والشخصية الاسلامية لدى الشباب ومن جهة تامين انفتاحه على الحضارة التكنولوجية والعلمية المعاصرة كما يهدف الى تركيز اللغة العربية كلغة للتلقين في مختلف مستويات التعليم مع الانفتاح الفعلي على اللغات الاجنبية.

لقد احسنت الحكومة صنعا وهي تقرر التعبئة الوطنية من اجل حل مشكل الامية، الا ان هذه الاشكالية يجب حلها في افق زمني غير بعيد وكذلك الامر بالنسبة لتعميم التمدرس بين 6/و15 سنة.

اما بالنسبة للجامعة فان متابعة الإصلاح وتعميمه يجب ان يواكبه مجهود قوي لادماج الجامعة في محيطها الجهوي حتى تصبح اداة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ان انشاء صندوق وطني للبحث العلمي وانعاش الهندسة الوطنية يعبر عن ارادة سياسة واضحة لبناء تكنولوجيا وطنية ملائمة وارساء بنيات الاستقبال للاطر العلمية النابهة في الداخل والخارج.

واننا في حزب الاستقلال تعتبر ان التعليم الآن في ايادي مقتدرة نتمنى لها كل التوفيق لاخراج هذا القطاع الحيوي من الازمة التي يعيشها بسبب التراكمات الناتجة عن عدم الاستمرارية في التطور والاداء آملين ان تعمل الحكومة الجديدة على استدراك ماضاع من الوقت وان تسرع بتصحيح الاخطاء التي ظهرت سواء في التربية او التعليم او التكوين.

ان عزم الحكومة على ادراج المغرب في مجتمع الاعلام والمعرفة، سيتم عبر مقارنة شمولية ومندمجة للبريد والمواصلات والاعلاميات والوسائل السمعية البصرية والاتصال وهذا يعني تحديث البلاد وتوسيع فضاءات المعرفة والاعلام على اساس احترام التعددية والتعبير الحر.

اما ما يخص ماتبقى من القطاعات المهمة في الجانب الاجتماعي والتي ليس لي المجال الكافي للتطرق اليها، لايفوتني الا ان اتمن كل ماجاء في خطاب السيد الوزير الأول والخاص بتقوية مكانة المراة والاهتمام بقضايا الشباب وخاصة تشغيل حاملي الشهادات والشباب العاطل وتحسين مجال الاستفادة من الصحة والسكن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين ،

لقد حاولت رغم ضغط الوقت ان اعطي راي حزب الاستقلال حول التصريح الحكومي الذي نعتبره جزءا من برنامج الكتلة الديمقراطية واذ نهنئكم السيد الوزير الأول على نجاحكم في مرحلة تهييئه وعرضه نعرب لكم مرة اخرى عن تضامننا المطلق معكم السيد الوزير الأول ومع الحكومة التي ترأسونها - متيقنين ان مجلس النواب سيوافق في الجلسة ان شاء الله بالأغلبية المطلقة على تصريح الحكومة ليعلن للشعب المغربي انطلاق اعمالها التي ستمكن لامحالة من اتخاذ التدابير اللازمة للرفع من مستوى معيشة المواطنين وصيانة كرامتهم، وفتح باب الامل امام الاجيال الصاعدة التواقة الى مستقبل افضل، وذلك بتمكين بلادنا من الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي تحت ظل عاهلنا الهمام والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد الفاضلي رئيس فريق الحركة الوطنية فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الفاضلي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول االكلمة باسم فريق الحركة الوطنية المنبثق عن حزب الحركة الوطنية الشعبية، بأن اتقدم اليكم سيادة الوزير الأول والى كافة اعضاء الحكومة بأخلص التهاني على الثقة الملكية الغالية التي حظيتم بها متمنين لكم ولحكومتكم التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة.

السيد الرئيس،

إن أي تصريح حكومي كما هو متعارف عليه في كل أقطار المعمور يكون بالضرورة تصريحا عاما يتجنب الدخول في التفاصيل ويسطر الخطوط العريضة لما تنوي وتعتزم الحكومة القيام به.

أما الإجراءات والتدابير المرقمة والمجدولة زمنيا فتكون موضوع المخطط والقوانين المالية والقوانين الفرعية الذي يحدد الميزانية العامة للدولة ولقطاعاتها.

ونحن في فريق الحركة الوطنية نرى ان البرنامج الذي تشرف السيد الوزير الأول بتقديمه أمام مجلسنا الموقر برنامج شمولي يترجم طموح الشعب المغربي ويتجاوب مع التوجيهات الملكية السامية التي أوردها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده في خطاب العرش الأخير ونحن نعتقد بكل صدق وبكل أمانة أنه لاينبغي ان تكون وطنية وشجاعة وتجربة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي محط أي تشكك أو أي انتقاد أو سجال لأنه تحمل المسؤولية في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد وعلى جميع المستويات وضع نفسه رهن اشارة الوطن والمواطنين ونحن بدورنا سنساعده ليقوم بواجبه أحسن قيام.

السيد الرئيس،

يكفي استحضار ما قاله صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية حيث قال جلالته :

"حين تنتهون من عملكم وأرجو ان تنتهوا من ذلك في اقرب وقت ممكن سأبدأ آنذاك عملي واتصل بالشخصية التي اعتبرها حسب ضميري وما وصلت اليه من يقين لتشكيل الحكومة.

وقال جلالته أيضا بمناسبة تعين اعضاء الحكومة : *"وأؤكد لكم مرة اخرى للسيد الوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي ماقلته له في أول لقاء معه إني منطقي مع نفسي وفي كل الأحوال وطني مع نفسي، وهوكذلك منطقي ووطني مع نفسه فليكن ولتكونوا جميعا وليكن هو بالخصوص على يقين من أنه سيجد فينا الدعم لخطاه والتأييد لمسعاه"* انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس،

يكفينا فخرا عما قاله جلالة الملك في حق هذه الحكومة ويكفينا فخرا الانتماء اليها.

ان فريق الحركة الوطنية المنبثق عن حزب الحركة الوطنية الشعبية هذا الحزب الذي ترك بصماته في كل المحطات التاريخية الوطنية بدءا بسن ظهير الحريات العامة ومرورا بالمساهمة الفعلية لتهييء ظروف التناوب وانتهاءا بالمشاركة في الحكومة الحالية. حكومة التناوب لعاقدون العزم على المساهمة الفعلية في كل المجالات لاخراج بلادنا من الأزمة التي تعيشها.

السيد الرئيس،

لاشك ان تشكيل أول حكومة تناوب في تاريخ المغرب يعد لبنة أساسية وضرورية لتجاوز الظروف الحالية والإطلالة على المستقبل بروح من الجدية والمسؤولية وقد تزامن ذلك مع إحداث مجلس المستشارين تطبيقا لما ورد في الدستور الجديد الذي سيمكن بلدنا من تعميق الديموقراطية والتشاور والحوار شأنها في ذلك شأن الاقطار الديموقراطية العريقة.

وقبل الدّحول في تقيم مضامين التصريح الحكومي نسجل بارتياح التحديد الدقيق والموضوعي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللمقاربة الجديدة التي اعتمدتها الحكومة من اجل تجاوز التحديات المطروحة على بلادنا ومع اعتماد التصريح الحكومي على الأولويات الرئيسية كإصلاح الادارة والعدل والنمو واحداث مناصب الشغل وتأهيل تنافسية النسيج الاقتصادي والتحكم في التوازنات والانفتاح وإصلاح النظام التربوي والاندماج في مجتمع الاعلام والمعرفة والتضامن والعدالة الاجتماعية الا دليل على ذلك.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

ان التشبث بإخلاص بالثوابت والاختيارات المقدسة لبلادنا يعتبر استجابة لما يبتغيه كل مغربي فهذه الثوابت تجمع وتوحد قلوب كل المغاربة وعوطفهم في ظل نظام الملكية الدستورية وديموقراطية والتعددية الحزبية والنقابية كما نسجل بكل ارتياح عزم الحكومة على جعل قضية وحدتنا الترابية في مقدمة الأولويات وعلى عزمها على الاغلاق النهائي لملف صحرائنا الذي تربطها بالوطن الأم أواصر الانتماء والبيعة للعرش العلوي المجيد وعزمها أيضا على ضمان الحق الشرعي في المشاركة في الاستفتاء لكل مواطنينا الصحراويين بدون استثناء، وعلى تطبيق مسلسل التسوية دون تحريف أو تماطل وذلك في أفق اعتراف لا لبس فيه بالسيادة الوطنية من طرف المجموعة الدولية.

كما نتمن سيدي الرئيس ماتضمنه التصريح الحكومي حول حق المغرب في استرجاع كل من سبتة ومليلية والجزر المجاورة التي لازالت تحت الاحتلال الاسباني وفتح باب للحوار والتشاور مع اسبانيا عن طريق الحكمة والنبصر في إطار اقتراح صاحب الجلالة بتشكيل خلية للتفكير.

إن تأسيس عصرنة بلادنا سياسيا واقتصاديا على مقوماتنا الثقافية والحضارية التي ساهمت فيها الحضارة العربية والأمازيغية والافريقية والمتشبعة بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف تتطلب كما ورد في التصريح الحكومي وكما نراه في فريق الحركة الوطنية تصورا جديدا يحدد الوسائل والأهداف بالاعتماد على سياسة التخطيط المرن المحدد للمؤشرات والقابل للتطبيق والكفيل بسن سياسة قطاعية مندمجة.

لاشك أن الإدارة هي الأداة المنفذة لكل برنامج حيث اصبح واجب إصلاحها وإعادة هيكلتها على اسس عقلانية وتدبيرية جديدة وإقامة تصالح جديد بينها وبين المواطن أمر لا مفر منه وإذ ننوه بالتدابير التي ستتخذها الحكومة والرامية الى الغاء الامتيازات الخيالية التي يتمتع بها البعض وتجميد الاجور العليا والقيام بالإصلاحات وبالاعتماد على التشاور والحوار في اطار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية فإننا نرى أنه من الضروري القيام بذلك بكل استعجال مع الأخذ بعين الاعتبار تحفيز الكفاءات والطاقات المهمشة من أجل تفجير طاقاتها الإبداعية لتكون في خدمة الوطن والمواطنين.

وحين نتحدث عن الادارة لابد من التطرق الى قطاع العدل الذي اصبح الاهتمام به وفتح ورشات لإصلاحه وتخليق النظام القضائي وخلق تعبئة وطنية حوله عملا حيويا ومستعجلا وذلك لما أصبح له من ارتباط وثيق بالأمن والاستثمار وبتكريس دولة الحق والقانون ولا يفوتنا ان نرحب بالتدابير التي ستتخذها الحكومة بشأن وضع مدونة جديدة للقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وتعزيز المحاكم الادارية والتجارية وتحسين الظروف الانسانية والمعيشية داخل السجون.

ولا يفوتنا أيضا ان نسجل بارتياح ماتضمنه التصريح الحكومي في مجال حقوق الانسان خصوصا تحريم مواطنينا المحتجزين بالحمادة وتندوف واحترام حقوق مواطنينا بالخارج وكذا تعزيز التعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وكافة الهيآت الغير الحكومية التي تعنى بهذا الميدان بالإضافة الى سعي الحكومة الى ملاءمة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية وعزمها احداث مركز دولي لحقوق الانسان ببلادنا بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة كل هذا نعتبره عملا صحيا يضمن كرامة المواطن المغربي ويجعل بلادنا صفوة الدول العريقة والراقية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لا شك ان اللامركزية اصبحت خيارا استراتيجيا ومن الادوات العملية لتحقيقها لجماعات المحلية التي هي أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية شريطة تقليص الفوارق بينها لتتمكن الجماعات القروية والحضرية المتواجدة في البوادي والمناطق النائية من الاقلاع والمساهمة الفعلية في التنمية.

ولقد آن الأوان لمراجعة الظهير المنظم لها لتكون احسن أداة على الصعيد المحلي اللامركزية خاصة ما خولت اختصاصاتها كاملة وتقلصت الوصاية عليها من طرف الوزارة الوصية.

وقد أصبح من الضروري أيضا تفعيل دور المجالس الاقليمية وذلك بمراجعة الظهير المنظم لها اي ظهير 1963.

وبخصوص الجهة التي اصبحت واقعا ملموسا ورهانا جديدا لمغرب جديد مبني على التوازن وتكافؤ الفرص وكما قال صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله : *"إن المغرب بمثابة فسيفساء بشرية وجغرافية لهذا الغرض أريد من تحقيق اللامركزية لاترك يوما الجهات تتمتع بالاستقلالية الكبيرة على شاكلة المقاطعات الالمانية لاندر وذلك سيكون بالتأكيد في مصلحة المغرب"* انتهى كلام صاحب الجلالة.

ومما لا شك أن الرؤيا الجديدة للجهوية تهدف قبل كل شيء الى تعميق المسلسل الديموقراطي ولقد كانت الأهداف الجهوية هي خلق التوازن والتكامل والانسجام وادماج التركيبات المحلية والجهوية في سياسة التنمية مع تحقيق اللامركزية ادارية وتشجيع الاستثمارات مع تجاوز التفاوت في الامكانيات والموارد بين الجهات، وفي هذا الصدد أيضا لابد من احداث مؤسسات المجلس الأعلى للحسابات على مستوى الجهة وذلك من أجل تدبير والمراقبة الصارمة للمالية العمومية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إنه من الرهانات الكبرى لعمل أية حكومة مسؤولة ومنسجة تسريع وثيرة النمو الاقتصادي وجعله منتجا لمناصب الشغل وجالبا للإستثمارات المحلية والخارجية.

انها تحديات تتطلب وضع استراتيجية للتنمية المستديمة تكون السياسة القطاعية المندمجة أحد ركائزها وخياراتها من هذا المنطلق لابد من الإسراع بتطبيق سياسة المخاطب الوحيد او الشباك الوحيد لإزالة كل العراقيل والمعوقات التي تواجه المستثمرين وأصحاب المشاريع اذ أن تسهيل المسطرة ومرونتها يعتبر من العوامل المحفزة للإستثمار بالإضافة الى ضرورة إيجاد أراضي للمستثمرين بأثمان مشجعة أو بدون أثمان أو بالمجان لإنشاء مشاريعهم وجعلهم قادرين على المنافسة لأن عالم اليوم ينبني كما هو معلوم على تنافسية شديدة تكون عوامل الانتاج أقل تكلفة وأحسن جودة المعيار الوحيد للنجاح.

وفي هذا الصدد لايمكن اغفال ضرورة تشجيع مقاولات الشباب الذين يرغبون في انجاز مشاريعهم الصغرى والمتوسطة في الميادين الصناعية والخدماتية والفلاحية، وذلك بإزالة كل العراقيل المالية والإدارية وتسهيل عمليات القروض البنكية.

ونسجل بارتياح عزم الحكومة من خلال التصريح المقدم أمام انظار مجلسنا الموقر على وضع استراتيجية تعتمد على سياسة انعاش الصادرات وتنمية السوق الداخلي وترشيد نظام المبادلات التجارية وتوضيح طرق تنفيذ ميثاق الاستثمار وتقوية التجهيزات الأساسية وبالأخص في ميدان المجمعات الصناعية والمناطق الحرة واتمام برنامج الخوصصة وتوجيه موارد الاستثمار.

كما نسجل بنفس الإرتياح عزم الحكومة على تأسيس برنامجها على ارضية مالية متينة تحترم مقتضيات التوازنات الاقتصادية والمالية الاجمالية. وفي هذا الإطار فإن تبسيط النظام الجبائي واقرار عدل ضريبي يبقى مشروطا بتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة الغش والتملص الضريبي، ولبلوغ هذه الأهداف النبيلة يقترح فريق الحركة الوطنية الذي أتشرف بتمثيله القيام بتصالح ضريبي بين الإدارة والمواطن وبطي صفحة الماضي لنؤسس علاقة جديدة مبنية على الثقة والشفافية والعدل والانصاف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن بناء الإنسان المغربي وإعطاءه المناعة اللازمة على أسس جديدة تجعله يطل على القرن المقبل بنوع من الإقدام وبنوع من العزيمة الثابتة وتجعله محافظا على هويته وأصالته تتطلب منا نظاما تربويا وتعليميا محكما مرتبطا بمحيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومرتبطا بالتشغيل في قبيلته أو في قريته، لأنه في منطقته وفي محيطه يحس بالإستقرار والطمأنينة ولا يحس بالغربة ولا بالهجرة ولقد أشار الأخ خلا السعيدي البارحة في الغرفة الأولى إلى هذا الموضوع بتمعن كبير وأعطى فيه موقفنا بوضوح وإنما أريد أن أوكد على ذلك.

فإصلاح نظام التربية والتكوين مبني على القيم الأخلاقية والروحية وتمكين ناشئتنا من اللغة الوطنية العربية وانعاش الثقافة الأمازيغية والانفتاح الفعلي على اللغات الأجنبية ولابد من الإشارة الى ضرورة التعامل مع الأمازيغية انسجاما مع ماورد في خطاب صاحب الجلالة نصره بهذا الشأن.

وفي هذا الصدد يرى فريقنا أنه للحفاظ على هويتنا وتنوعنا الثقافي نقترح دراسة امكانية خلق مديريات تعنى بالأمازيغية في كل من وزارة التربية الوطنية ووزارة الثقافة ووزارة الإتصال وخلق معهد عالي للدراسات والبحوث للأمازيغية.

ولا يخفى عليكم أيها السادة ما للإعلام من أهمية بالغة في الوقت الراهن حيث أصبح العالم قرية صغيرة تتناقل الاخبار فيها بسرعة مهولة والأكثر من ذلك غزو العديد من القنوات عالم الأقمار الصناعية واذ لابد من التسلح بثوابتنا ومقوماتنا الحضارية لمواجهة هذا السيل الجارف وسن سياسة اعلامية تتناسب مع ثقافاتنا واصالتنا وتطلعنا لتربية ناشئتنا وتخليق الانسان المغربي ولذلك نرى أنه من الضروري مراجعة سياستنا الاعلامية خصوصا في شقها السمعي البصري بهدف جعلها درعا واقيا أمام كل انفلات من شأنه ان يدمر قيمنا الثقافية والحضارية. ولا يفوتني ان أؤكد أنه ولأول مرة في تاريخ التصريحات الحكومية يتم الحديث عن تحديد استراتيجية وطنية في ميدان الإعلام ووضع مخطط لتنمية الطرق السيارة للإعلام وذلك لإعداد بلادنا وتمكينها من الدخول الى مجتمع الإعلام والمعرفة والتشبع بقيم الحداثة التي تقتضي احترام التعددية والرأي الآخر.

وبخصوص وسائل الاتصال لا يسعنا الا ان نطالب بالتخفيف من تسعرتها حتى تصبح في متناول الجميع وتتسع دائرة المستفيدين منها ليكون المدخول للدولة أكبر وستستفيد من هذا كله ميزانية الدولة.

السيد الرئيس

أريد ان أتطرق الى موضوع من الأهمية بما كان الا وهو موضوع المرأة ان تقدم ان كل امة من الامم يعود بالدرجة الأولى الى تعلم المرأة وتحرير طاقاتها الابداعية وجعلها مساهمة الى جانب الرجل في التنمية لكفيل بحفظ التوازن داخل الاسرة والمجتمع ولا يسعني في هذا الباب الا ان اثمن عزم الحكومة على محاربة جميع اشكال التمييز الذي تتعرض له النساء وانعاش الوضعية النسائية بالتطابق مع المواثيق الدولية والمصادق عليها من طرف المغرب، وكذا وضع استراتيجية تمكن النساء من ولوج مراكز المسؤولية والقرار.

كما لا يفوتني ان أؤكد على ضرورة الاهتمام اكثر بالمرأة القروية لان تعلمها وتوعيتها لمن شأنها ان يقوي تماسك المجتمع وتنميته اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

السيد الرئيس،

إن نجاح اي عمل حكومي وتدبير يقتضي بالدرجة الأولى الاهتمام والعناية بالجانب الاجتماعي ولعل المقاربة الجديدة التي اخذت حيزا كبيرا في التصريح الحكومي اخذت كذلك حيزا مهما في التشكيلة الحكومية الحالية ستمكننا لا محالة من مواجهة وضعية اصبحت تتفاقم يوما بعد يوم.

إن اتساع الفوارق بين الشرائح الاجتماعية وبين الجهات والاقاليم بين البوادي والمدن لمن شأنه أن يزلزل التماسك والتضامن الاجتماعيين وعلينا ان لا نسلم بالأمر الواقع أمام هذه المعضلة وأن نسعى بكل الوسائل الممكنة للتغلب عليها وان نبحث عن حلول خلاقة بعيدا عن الركون الى الوسائل التقليدية التي تبث عجزها في بلادنا وفي معظم الدول التي تعاني من هذه الظاهرة.

إن فتح باب الأمل أمام الشباب الذي اعتاد الوعود والشعارات والذي لم تعد له الثقة فيما سمعه في السنوات الماضية اصبح من الضروري الاسراع بانتهاج سياسة منصفة وعادلة وثابتة لاشعارهم انهم معنيون بالإصلاحات المنتظرة مع اشراكهم في تحمل المسؤولية وفتح باب الامل يقتضي أول مايقتضيه احداث مناصب للشغل للتغلب على آفة البطالة التي أصبحت كل أسرة مغربية تعاني منها وتكتوي بنارها وخصوصا بطالة الخريجين وفي هذا الصدد ننوه بما جاء التصريح الحكومي حول إحداث جهاز وطني للوساطة بين العرض والطلب في سوق الشغل وحول عزم الحكومة القيام بلقاء وطني للتشغيل بغية توافق الجميع حول ميثاق وطني للتشغيل كما ان تأطير الشباب اجتماعيا وثقافيا ومحاربة كل أساليب التهميش وتحسين ظروف عيشهم أصبح كذلك من أولويات العمل الحكومي وخصوصا في العالم القروي وضواحي المدن فتوفير دور الشباب في المناطق النائية والاهتمام بكل الرياضات الفردية والجماعية لمن شأنه أن يخلق جوا جديدا تسوده مشاركة الجميع في تنمية البلاد وفتح باب الأمل في وجه اليائسين.

كما أن العمل على تقليص دائرة الفقر أضحى واجبا وطنيا في إطار من التضامن والتآزر وهو من دون شك رهان عسير وامتحان شاق وفي هذا الصدد نسجل بارتياح عزم الحكومة إحداث صندوق للتنمية الاجتماعية ووضع آليات شفافة لتجنيد موارد الزكاة في نطاق اللجنة المعلن عن تكوينها من طرف صاحب الجلالة بمناسبة إحياء ليلة القدر ذلك النهج السليم الذي نعتبره نهجا يحيى جو التآزر والتضامن والرضى ونشر الإرتياح والشعور بالمسؤولية.

إلى أن طريقة التطبيق أو طريقة تكوين هذا المدخول أو هذا الصندوق لنا فيه وجهة نظر سوف نعبر عنها في الوقت المناسب انشاء الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن صحة الفرد جزء من صحة المجتمع لدى وجب التعامل مع هذا الملف اي ملف الصحة سواء الصحة العمومية او القطاع الخاص او الصحة العسكرية يجب ان ننهج فيه سياسة صحية ناجعة تقرب الصحة من المواطنين غير غافلين على العناية بالوقاية وبهذه المناسبة ننوه بعزم الحكومة لوضع نظام لتمويل علاج الفئات المعوزة وتنمية التأمين عن المرض وتطبيق سياسة اجتماعية ناجعة في مجال الأدوية وتحفيز الفاعلين في القطاع وتوسيع وتقوية جهاز الحماية الاجتماعية وتحسين التنسيق بين مختلف الأنظمة وترشيد وتدبير منظمة الاحتياط الاجتماعي وتحسين جودة الخدمات، ان واجب اغناء ماجاء في التصريح الحكومي في هذا الميدان يجعلني باسم الفريق الحركة الوطنية نطالب بتدعيم المستشفيات الجامعية المتواجدة واحداث مستشفيات جامعية في كل جهة من جهات المملكة، لأنه لا يعقل ان يقتصر الاستشفاء على مستشفيين جامعيين على الصعيد الوطني اي الدارالبيضاء والرباط ويختص المستشفيات الجامعية الموجودة حاليا بالبحث العلمي والاستشفائي فلا بد من التفكير في ايجاد مستشفيات جامعية على صعيد كل جهة لتقريب العلاج والاستشفاء الى كافة المواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن عالمنا القروي لم ينل مع الأسف حظه الكافي من العناية من قبل، فهذا الفضاء يعرف حاليا وكما يعرف الجميع مشاكل متشعبة ازدادت تنوعا وكثرة موسما بعد موسم مما يدعو الى تكاثف الجهود، واخذ مشاكله بجد ومسؤولية وذلك بانتهاج سياسة واضحة المعالم منصفة وعادلة لاشعار سكان البوادي بأنهم معنيون بالعدالة الاجتماعية والتنمية حتى يتشبثوا بأرضهم أكثر من أي وقت مضى.

والتشبث بالأرض وعدم الهجرة الى المدن يتطلب أول ما يتطلب مد بوادينا بالتجهيزات الأساسية والماءالصالح للشرب وامدادها بالكهرباء وربطها بالشبكة الطرقية غايتنا في ذلك تحسين مستوى عيش كل فئات سكان القرى وتحقيق توازن أفضل وعدالة أكبر في توجيه خدمات الدولة الى كافة المواطنين بالتساوي.

ومن هذا المنطلق نثمن ماجاء في التصريح الحكومي خصوصا عزم الحكومة سن سياسة قطاعية مندمجة تهدف الى تطبيق سياسة فلاحية ادارية ومتجانسة من أجل توفير تحقيق الأمن الغذائي وعزمها كذلك على انشاء لجنة وزارية دائمة في إطار التشاور مع المنظمات المهنية الفلاحية وتحسين البنية العقارية، وفي هذا الصدد آن الأوان لايجاد حل نهائي لوضعية الأراضي المسترجعة وأراضي الجميع وأراضي الكيش، كما آن الأوان لاتخاذ تدابير مستعجلة لاعفاء الفلاح من فوائد الديون المترتبة عليه والتي لم يستطع تسديدها من جراء الجفاف ونذرة المياه بالإضافة الى احي عن الأهداف التي أنشأت من أجلها.

وبخصوص القطاع الغابوي، نسجل بارتياح نية الحكومة ملا ئمة اطاره التشريعي والتنظيمي وانهاء عملية تحديد الملك الغابوي، كما نؤكد على ضرورة القيام بحملة وطنية للتشجير لتدارك النقط المهول الذي حصل في المساحات الغابوية والذي يهدد لا محالة ثروتنا الحيوانية وكذا محيطنا البيئي.

وعلى صعيد السياسة الخارجية يحي فريق الحركة الوطنية مساعي صاحب الجلالة السلمية الهادفة إلى توحيد اعربية والإسلامية، ونشيد كذلك بمواقف جلالته ذات الأبعاد والدلالات والرأي الثاقب في السياسة الخارجية بما يحفظ للمغرب مكانته داخل المحافل والمنظمات الدولية وفي هذا السياق نثمن ما جاءت به الحكومة من ميكانيزمات وآليات في ظرفية انفتاح الإقتصاد والعولمة وعزمها كذلك على العمل وفق المبادئ والاختيارات التي وجهت دائما بلادنا في القضايا الكبرى.

إن الفلسفة التي كانت وراء تكوين مجلس المستشارين هو ان يكون هذا المجلس، مجلسا للحكماء، يرقى الى مستوى تشجيع ومساندة كل ما هو ايجابي ونبذ كل السلبيات بناءا على معطيات حقيقية غير مغلوطة وبناءا على حجج الواقع الدامغة لا على الأوهام والمساجلات وبعيدا عن الحسابات الحزبية الضيقة لذلك وجب علينا استيعاب هذه الفلسفة وعدم اصدار احكام متسرعة واحكام قيمة عن هذه الحكومة التي مازالت في بدايتها الأولى ومن باب الإنصاف أيضا نقول بأن البرنامج الحكومي برنامج شامل وطموح وخير ما أختم به تدخلي هذا هو وصف حيث وصف جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير حيث قال في حق هذا البرنامج : «البرنامج يتضمن طموحا يشرف البلاد وابتكارا يكرم الحكومة والتزاما سيجعل الجميع أمام ميثاق لحسن التدبير».

وأريد بهذه المناسبة أن أؤكد مرة أخرى عن تعاوننا الوثيق والمطلق مع هذه الحكومة التي بدأت مشوارها بإعلان نيتها وهي نية تتضمن جميع طموح الشعب المغربي ولايمكننا أن نحاسبها إلا إذا بدأت في التطبيق مع هذا سنكون قد ظلمناها والله سبحانه وتعالى لايقبل الظلم، فنحن استمعنا إلى هذا البرنامج، وسنساعدها من أجل تطبيقها لذلك فكل كلام قبل البدء في العمل سيكون كلاما في غير محله واستسمحكم سيدي الرئيس، وأشكركم على سعة صدركم إن تعطلت وأشكركم مرة أخرى.

* رئيس المجلس :

شكراً للسيد المستشار الكلمة الآن للمستشار عبد الله الشرقاوي عن فريق الإشتراكي.

* المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

أتشرف باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتقدم أمامكم لأعرض عليكم موقف حزبنا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من البرنامج الحكومي، الذي تقدم به السيد الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي باسم الحكومة، التي تم تعيينها من لدن جلالة الملك نصره الله وأيده، وأغتنمها فرصة لأهنىء السيد الوزير الأول والسيدات والسادة الوزراء على الثقة الغالية التي وضعها فيهم جلالة الملك.

ان اختيار الوزير الأول من صفوف المعارضة السابقة فتح صفحة جديدة في تاريخ المغرب الحديث لإدخال التناوب حيز التنفيذ تحقيقا لإرادة جلالة الملك وارادة الشعب المغربي في التغيير.

ان الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين ونظيره في مجلس النواب يعملان داخل البرلمان، لكي تلعب هاته المؤسسة دورها الكامل في تعزيز الحياة الديمقراطية، وإرساء أخلاقيات جديدة في التعامل بين مختلف مكوناته، وحتى يقوم البرلمان بدوره الدستوري ويضطلع بمهامه في التشريع ومراقبة عمل الحكومة وإقرار ميزانية الدولة، ومراقبة صرفها والتعبير والدفاع عن قضايا ومطالب وطموحات الشعب المغربي.

إننا وفي هذه اللحظات التاريخية التي نناقش فيها برنامج الحكومة، ن جديدة في تداول السلطة الحكومية تملي علينا من واقع المسؤولية والثقة التي وضعها فينا شعبنا تأسيس وتكريس ثقافة سياسية جديدة تنقلنا من موقع المعارضة التي أدينا فيها رسالتنا بكل صدق وأمانة إلى موقع الأغلبية التي هي قبل كل شيء جسيمة اننا سندخل هذه المرحلة الجديدة معززين باختيارات واضحة وبرامج محدودة وعزيمة قوية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

ومن هذا المنطلق، فإن فريقنا الاشتراكي لعازم على أن يلعب دوره كاملا، ففي الوقت الذي سيعبر فيه عن مساندته للحكومة سوف لن يتوانى في تقديم مايراه ضروريا من ملاحظات واقتراحات تدعم وتقوم وتطور عمل الحكومة بما يستجيب لمطامح المواطنين ويتوافق مع برنامج حزبنا وهكذا فإن حكومة التناوب التي تفتح صفحة جديدة في تاريخ المغرب الحديث وتحضر لمستقبل واعد هي احوج مايكون لهذا التفاعل الإيجابي من موقع المساندة والنقد البناء الإيجابي.

إننا نأخذ بعين الاعتبار الظروف البالغة الصعوبة والتعقيد التي تباشر فيه الحكومة عملها والتي ليست خافية على أحد، لنقدر جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها وعلى عاتقنا جميعا، والتي تستدعي جهودا مضاعفة لتقريب مسافة الزمن ووضع المغرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

سيداتي سادتي،

لطالما ذكر حزبنا وفي أكثر من مناسبة وخاصة في برنامج الإنتخابي الأخير بمظاهر الأزمة التي تعرفها بلادنا والتي لا ضير من التذكير بالحقائق والأرقام الدامغة التي لا يختلف في شأنها أحد، وهي تهم مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية. وسوف نعطي على سبيل المثال لا الحصر بعض الإشارات المقتضبة عن واقع الحال الذي خلفته السياسات الحكومية السابقة :

* ان نسبة الأمية تتجاوز 50% على الصعيد الوطني، وهي تفوق ثلاثة أرباع السكان غي الوسط القروي، بينما تصل الى حوالي 90% لدى النساء، ونسبة التمدرس الحالية لاتؤشر على تحسن سريع وعاجل لهاته الوضعية.

* أما معدلات الفقر فما فتئت تتفاحش على مر السنين، لتتجاوز 40% في الوسط الحضري وأكثر من 50% في الوسط القروي، أما معدلات البطالة فهي في ارتفاع متزايد تأتى لتضاعف من آثار هذه الآفة، خاصة وأنها أصبحت تمس فئة الشباب بمن فيهم حملة الشهادات العليا.

أما على مستوى الصحة فإن البرامج السابقة لم تؤمن الرعاية الصحية والإجتماعية الضرورية والكافية للمواطنين وهذا ماينطبق كذلك على ميدان السكن الذي يسجل عجزاً ملموساً.

إن هاته المعاينة المقتضبة لواقع الأزمة يؤشر على حالة متردية يجب الخروج منها وتجاوزها، وإن الإرادات الحسنة والمخلصة والعمل الجاد المتواصل والمثمر هما الكفيلان بأن يزرعا الأمل في نفوس المواطنين الذين تفاءلوا عند إعلان حكومة التناوب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول ،

سيداتي سادتي،

ان البرنامج الحكومي وهو عاشر برنامج حكومي في تاريخ المغرب الحديث، يتميز عن سابقيه بكونه يضع الأسس الفكرية والآليات الكفيلة بإصلاح المؤسسات وتقويم وتنشيط آليات الاقتصاد الوطني وتحسين الأوضاع الاجتماعية والتربوية والثقافية ودمقرطة الحياة السياسية.

وإننا نسجل أن أولى الأولويات التي تحتل مركز الصدارة في البرنامج الحكومي هي قضية وحدتنا الترابية، فالحكومة كما ورد في التصريح عازمة على الإغلاق النهائي لهذا الملف، وذلك بضمان الإعتراف النهائي الذي لالبس فيه بالسيادة الوطنية على هذا الجزء من وطننا من طرف المجموعة الدولية، كما أن استكمال وحدتنا الترابية لا يتم إلا بمطالبة الجار الإسباني بمراجعة موقفه المتعلق بحق المغرب في أراضيه المحتلة في كل من سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، بما يعزز علاقات الصداقة وحسن الجوار بين الشعبين الإسباني والمغربي.

إن الإستجابة للتطلعات المتعددة للمواطنين المغاربة ومواجهة التحديات المحيطة بالمغرب تتطلب كما يشير برنامج الحكومة منظورا استراتيجيا ومنهجية شمولية جديدة للتدبير الحكومي، تقرب الإدارة من حاجيات المواطنين ومن قضايا الوطن مما يفرض دعم وتفعيل اللامركزية وتعزيز الآليات والموسسات الكفيلة بتعميق وتوسيع مجال دمقرطة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ومن هنا وجدنا إصلاح الادارة وعصرنتها يتصدر البرنامج الحكومي متمثلا في ميثاق حسن التدبير الذي يؤكد على أن عمل الوزراء يتمحور حول ثلاث منطلقات :

منطلق أخلاقي بالدعوة الى محاربة كل أشكال الإنحراف واستغلال النفوذ والتسيب.

منطلق الرشيد بالدعوة الى تدبير الأموال العامة وفق مبادىء الدقة والشفافية والاقتصاد.

منطلق التواصل القائم على الإنصات للمواطن والمقاولة.

مع مايتطلبه هذا الميثاق من تدابير رامية الى إلغاء الإمتيازات وتجميد الأجور العليا.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

سيداتي سادتي

إن أوراش العمل التي تضمنها برنامج الحكومة تؤكد جدية النوايا في ترجمة الأقوال الى أفعال وتحويل التوجهات التي تضمنها برنامج الحكومة الى سياسات عملية.

* ويأتي ورش إصلاح العدل في مقدمتها، حيث سيشغل مكانة متميزة في العمل الحكومي بما يتضمنه ذلك من حزم ضروري لتكريس الأخلاق المهنية، وتحديد قواعد التعامل والمسؤوليات وتخصيص عناية كبرى لتناسق القوانين وملاءمتها مع المحيط الإجتماعي والثقافي والاقتصادي.** والسهر على أن تجد ترجمتها الملموسة في الممارسة القضائية.

كما ان تاهيل مختلف مكونات نسيجنا الانتاجي سيكون احد الاوراش المستقطبة لاهتمامات جميع الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين، بما يساعد على وضع استراتيجية للتنمية تعتمد على خيارات قطاعية تستهدف دعم وتقوية وتحسيس فعالية النسيج الانتاجي وذلك بنهج سياسة ترتكز على انعاش الصادرات وتنمية السوق الداخلي.

كما ان تبسيط النظام الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي والمحاربة المنهجية للتملص والغش والاقتصاد في النفقات العمومية ستساهم لا محالة في تأسيس أرضية مالية متينة تحترم مقتضيات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ويحتل إصلاح النظام التعليمي مكانة بارزة في البرنامج الحكومي، حيث ان الحكومة تعتبر كأولوية أساسية وضع إصلاح شامل لنظام التربية يوفر فرصا متكافئة لجميع المواطنين في ميدان المعرفة والحداثة والثقافة والتشغيل مستهدفا حل المشكل المزمن للامية بتعميم التمدرس، اضافة لتغيير برامج التكوين والمناهج التربوية بما ينمي روح التفكير والمبادرة، وكذا متابعة الإصلاح الجامعي وتعميقه ودمقرطة تسيير الجامعة وضمان استقلالها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة والسيدات المستشارون،

ان الدفاع عن حقوق الانسان كما هو متعارف عليه دوليا يشكل احدى التوجهات الاساسية للحكومة، وتجعل الحكومة من تحرير المواطنين المحتجزين في معتقلات الحمادة وتندوف اولوية كبرى، اضافة لتعزيز تعاون الحكومة مع المجلس الاستشاري لحقوق الانسان والهيئات الغير الحكومية المعنية وملائمة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية.

كما ان الحكومة تلتزم بنهج سياسة ترمي الى اعداد المغرب وتمكينه من ولوج مجتمع الاعلام والمعرفة فالمغرب بذلك مدعو للتكيف مع مقومات المجتمع الجديد مجتمع الاعلام والمعرفة حتى يأخذ المكانة اللائقة من حيث التحكم في التكنولوجيات الحديثة والمجالات الاقتصادية المتقدمة ويستوعب قيم الحداثة مع الحفاظ على مقوماته الثقافية والحضارية.

وفي ميدان الاتصال بالذات تلتزم الحكومة كما جاء في برنامجها بوضع اطار عام يمكن من تقوية وتوسيع حرية التعبير والاعلام على أساس احترام التعددية والاستقلالية والارتباط بالمجتمع واعتماد ضرورة الانفتاح والمهنية في وسائل الاعلام.

اما المرأة التي تعتبر نصف المجتمع فان برنامج الحكومة يؤكد على وضع استراتيجية لادماجها باعتبارها شريكا أساسيا في الاستراتيجية التنموية للحكومة، وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات على المستويات القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

ونفس الامر بالنسبة للشباب باعتبارهم القوة الديناميكية لتطور بلادنا ومجتمعنا فالبرنامج الحكومي يلتزم بتحسين ظروف حياتهم اليومية ومحاربة اسباب تهميشهم وتوفير شروط وامكانيات ومؤسسات مشاركتهم.

ان برنامج الحكومة يلتزم بتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال عمل ارادي يرمي الى حماية الاسرة والطفولة والاشخاص المعاقين ومعالجة مشاكل قدماء المحاربين وجيش التحرير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

ان الحكومة تضع التنمية الاجتماعية على رأس أولوياتها وذلك وفقا للرؤية التي عبر عنها صاحب الجلالة أيده الله ونصره في خطاب العرش، حيث تحدث جلالته عن اقامة نموذج للتنمية يكون عاملا من عوامل التناسق الاجتماعي وحافزا من حوافز التضامن ووازعا للتوزيع العادل لثمار النمو ووسيلة للحد من الفوارق (انتهى كلام صاحب الجلالة).

فالعقد التضامني بين مختلف الفئات الاجتماعية والجهات والاجيال، تلتزم الحكومة بان يكون على رأس جدول اعمال الاوراش الاجتماعية التي ستنكب على محاربة الفقر والبطالة والفوارق الاجتماعية والامية وتحسين العلاجات الطبية وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية.

ان العمل الحكومي على تقليص دائرة الفقر الذي تعاني منه على الخصوص المناطق القروية والضواحي الحضرية، يأتي في طليعة أولويات الحكومة، بحيث اكد برنامجها على وضع استراتيجية للتنمية تساعد على نمو اقتصادي سريع، وتضاعف من فرص التشغيل المنتج لفائدة السكان الفقراء وتوسيع مجال استفادتهم من المرافق الاجتماعية الاساسية، كما نص البرنامج على وضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية المندمجة على المستوى المحلي، بهدف انعاش وتعزيز الفعاليات المحلية، وذلك بالقيام بمبادرات تشرك مجموع الفاعلين على هذا الصعيد، وتعبئة المجتمع بكامله ضمن استراتيجية الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية والمجتمع المدني.

اما التشغيل، فقد اكد البرنامج على انه سيكون في صميم انشغالات الحكومة وحجر الزاوية في سياستها الاجتماعية وانطلاقا من كون البطالة تعتبر احد المظاهر الرئيسية للاقصاء الاجتماعي، فان برنامج الحكومة يؤكد على ان معضلة البطالة تكتسي بعدا خطيرا يستدعي التزاما جماعيا ومسؤولا من طرف كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين المعنيين في اطار ميثاق وطني للتشغيل.

ان التضامن لتقليص الفوارق في مجال التنمية الجهوية يحتل مكانا بارزا في برنامج الحكومة، ومن شأن هذه التضامن بين مختلف جهات المملكة ان يساعد على تقليص الفوارق في مجال التنمية الجهوية، ولهذا فان الحكومة تلتزم اساسا ببلورة ميثاق وطني لاعداد التراب الوطني، بموازاة مع وضع الاليات الادارية والمالية الكفيلة بتنظيم العلاقات بين الدولة والجهة.

وستعزز هذه التدابير بمراجعة مقتضيات الظهير الشريف المنظم للجماعات وبوضع انظمة للتقويم والمراقبة البعدية والتدقيق، وتكوين المستشارين.

وستعطى عناية خاصة لعقلنة تدبير المالية المحلية والمرافق العمومية والحضرية.

ان واجب التضامن دفع الحكومة لاعطاء المناطق الشمالية والشرقية حيزا هاما في برنامجها بتركيزه على ايلاء عناية خاصة لتنمية هذه الاقاليم.

وفي مجال الصحة يؤكد برنامج الحكومة على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين الاستفادة من العلاجات الطبية خصوصا بالنسبة للطبقة الفقيرة وتوسيع وتقوية التغطية الصحية وتأمين استمراريتها.

وفي مجال البيئة تلتزم الحكومة اعطاء اهمية كبرى لحمايتها لما لها من مكانة اساسية في كل مشروع للتنمية البشرية المستديمة.

وفي اطار تلبية الحاجيات الاساسية للفئات المحرومة فان الحكومة التزمت بتقليص العجز في قطاع السكن وخاصة في مجال السكن الاجتماعي، بتهيئة الاراضي الصالحة للبناء ومحاربة المضاربة العقارية وتنمية آليات جديدة للتمويل، وترشيد الدعم الرامي الى تسهيل اقتناء السكن وتشجيع بناء مساكن للمأجورين ومحاربة السكن الغير اللائق.

ان الفلاحة والعالم القروي احتلت مكانا بارزا في برنامج الحكومة التي تقوم في اطار سياسة قطاعية مندمجة بتطبيق سياسة فلاحية متجانسة لتمكين بلادنا من توفير شروط الامن الغذائي، وبلورة استراتيجية للتنمية القروية المندمجة تأخذ بعين الاعتبار الجهة بهدف التقليص من الفوارق الاجتماعية وتحسين مستوى عيش السكان القرويين.

كما ان قضايا الصيد البحري وحماية الثروات البحرية، وتأمين التزود بالطاقة في احسن الظروف واعادة هيكلة وعصرنة المقاولة الوطنية، وتطوير قطاع الصناعة التقليدية واعادة هيكلة القطاع المعدني وانعاشه، وإيلاء اهمية خاصة للسياحة والنقل كانت في صلب البرنامج الحكومي.

وعلى الصعيد الخارجي، فان الحكومة التزمت - بوضع سياسة خارجية نشيطة وبناءة : بتقوية العلاقات بين المغرب وبلدان المغرب العربي باعتبارها طليعة اولويات سياستنا الخارجية، لما يمثله اتحاد المغرب العربي من خيار استراتيجي لارجعة فيه، خصوصا في هذه الظروف التي يشهد فيها العالم انبثاق التكتلات الاقتصادية الجهوية.

ان الحكومة ومن خلال برنامجها التزمت ببذل كل الجهود الضرورية لاجل توطيد التعاون العربي والاسلامي حيث تشكل الاوضاع في الشرق الاوسط احدى الانشغالات الكبرى للمغرب، الذي يرى بأن سياسة الحكومة الاسرائيلية الحالية هي السبب المباشر للمأزق الذي يوجد عليه مسلسل السلام.

هذا اضافة للعمل على ايجاد حل للحصار المفروض على ليبيا وأنهاء ووضع حد للمعاناة الشعب العراقي.

انه لايمكن الا ان نسجل ارتياحنا للعلاقة الجديدة التي تعتزم الحكومة اقامتها مع الجهاز التشريعي استنادا الى مبادىء الحوار والشفافية، وعلى أساس تعاون وثيق في اطار احترام مبدأ فصل السلط.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

هذا هو البرنامج الذي جرى التفاق مع حلفائنا من احزاب الاغلبية التي تشكل الحكومة الحالية، وحتى يكون الجميع على بينة من وجاهة ومنطقية مساندتنا للبرنامج الحكومي، نرى ضرورة اطلاعكم على الخطوط العريضة لبرنامج حزبنا الذي اعتبرناه تعاقدا من اجل التطور الديمقراطي والتنموي والتضامن الاجتماعي، فقد استهدف ابتكار سياسة جديدة كما اقترح حلولا فعلية للمعضلات الكبرى التي تعرفها بلادنا وأسلوبا جديدا في تسيير الشؤون العامة.

لقد استهدف برنامج حزبنا تقديم البديل الرامي لإنقاذ البلاد ووضعها على سكة التطور منطلقا من التزام سياسي يستند للشفافية والوضوح.

إن أبرز الأهداف التي تضمنها برنامج حزبنا قد تركزت حول عدد هام من المحاور المتصلة بمقاربة شمولية ومتعددة الأبعاد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية مع أولوية الإصلاحات السياسية وفي مقدمة ذلك إصلاح علاقة الدولة بالمجتمع وبالمحيط الاقتصادي.

لقد أكد برنامج حزبنا على الهوية الإشتراكية والديمقراطية لمشروعنا الذي يهدف بناء اقتصاد مختلط تشاركي وفاعل مشروع قائم على أخلاقيات تعزيز الفعاليات الاقتصادية والانصاف الاجتماعي.

لقد سبق لحزبنا، ومن أجل ترجمة هذه الأهداف والتوجهات وتحويلها الى اجراءات عملية ان تقدم للناخبين والناخبات المغاربة ببرنامجه المفصل الذي تضمن خمسة محاور أساسية تعلقت بالمؤسسات والأداة التي تم التاكيد على تطويرها وعصرنتها وعلى تخليق الحياة العامة فيها. وضرورة تطوير وعصرنة الجهاز الانتاجي، وبناء نسق انتاجي مندمج وبناء مجتمع التضامن والإنصاف وذلك في أفق بناء مغرب القرن 21 مغرب الحداثة.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

سيداتي وسادتي،

إن تقييمنا للبرنامج الحكومي والذي جاء معبرا عن كثير من أهدافنا يدفعنا الى أن نساند هذا البرنامج مساندة تامة نعتمد أساسا على تطوير التناوب الإنتقالي، استجابة لإرادة جلالة الملك وتطلعات جماهير المواطنين والمواطنات نحو إرساء دعائم قوية ليعطي التغيير نتائجه الإيجابية المرجوة ويفتح أبواب الأمل أمام الشعب المغربي الذي يعلق آمالا واسعة على نجاح التجربة الرائدة التي يقدم عليها بلدنا.

ان المساندة الفعلية للبرنامج الحكومي لاتعفينا من تقديم بعض الملاحظات التي تساهم بدون شك في إغناء هذا البرنامج واثرائه.

ان الإستمرار في تعزيز دولة الحق والقانون وحماية حقوق الإنسان سيكون الدعامة الأساسية للعمل الحكومي وحتى يكون تشبث المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا ذا مفعول ايجابي، فإنه من الضروري طي صفحة الماضي بجعل حد وبصفة نهائية لكل الشوائب التي ظلت عالقة بالجوانب الحقوقية لبلدنا وعلى رأسها تصفية مابقي من ملفات هذه الفترة وحتى يجد إحداث مركز دولي لحقوق الإنسان بالمغرب المناخ الملائم والأرضية الصالحة لتاطير وتامين شروط صيانة حقوق الإنسان بالمغرب.

كما تجدر الإشارة أن السلطة القضائية تتحمل مسؤولية كبرى في تفعيل التشريع بصفة عامة وخاصة في مجال حقوق الإنسان، فإنه ولضمان هذه الغاية النبيلة والأهداف السامية لا بد ان تحاط السلطة القضائية هيئة ومؤسسات بالعناية اللازمة، التي تتلائم وتسهيل الأدوار المنوطة بها لما فيه خير المجتمع أفراداً وجماعات، ولما يخلف ذلك من آثار تنعكس إيجابيا على التنمية داخليا وخارجيا.

وعلى مستوى تعزيز الديمقراطية المحلية وتدعيم اللامركزية، فإن ظهير 30 ستنبر 1976 الذي يعتبر إطارا ومرجعا للعمل الجماعي، وبعد أكثر من عشرين سنة من الممارسة أصبح في حاجة ماسة الى مراجعته في أفق إغنائه وتطويره لتمكين الجماعات المحلية من القيام الفعلي بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، ومن أبرز هذه التعديلات :

- التخفيف من سلطة الوصاية الإدارية،
- الحد من تدخل الوكالات الحضرية والعمالات في مجال التعمير والبناء،
- تمكين الجماعات المحلية من وسائل أكثر للقيام بمهامها وتلبية حاجيات المواطنين الملحة في ميادين شتى،
- إعادة النظر في الصندوق التجهيز الجماعي وبالخصوص فيما يتعلق بنسبة الفائدة،
- تبسيط مسطرة الصرف بإعادة النظر في تدبير الميزانية مع الاكتفاء بالمراقبة البعدية الصارمة وتعزيزها عن طريق المجالس الجهوية للحسابات،
- العمل بنظام الحوافز المادية لتشجيع الأطر والموظفين والعمال قصد الرفع من المردودية،
- وفي اطار اصلاح الادارة المغربية وتحفيز المواطنين الموظفين على المردودية وجعلهم في خدمة المواطنين، نريد تسجيل ما جاء به التصريح الحكومي ونؤكد هنا على ضرورة معالجة الملفات العالقة في إطار الحوار الاجتماعي مع النقابات مع العمل على

تخطيط برنامج لتحسين الأوضاع المادية لهذه الفئة في إطار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، كما لابد من التأكيد هنا على اعادة النظر في نظام التقاعد ليستفيد مجموع المتقاعدين من الاصلاحات التي شملت مؤخرا هذا النظام وتطويرها لفائدة هذه الشريحة من المواطنين الذين قدموا خدمات جلى لهذا الوطن.

وفي نفس السياق نسجل ما جاء في التصريح الحكومي من تأكيد على توسيع التغطية الصحية لتشمل كافة المواطنين عن طريق تغطية كافة المناطق وتجهيز المستشفيات ونريد هنا بهذه المناسبة أن أؤكد على ضرورة تشجيع القطاع الخاص يخفف العبء على ميزانية الدولة وذلك بإعادة النظر في الطريقة التي تمول بها الاستثمارات في الميدان الطبي.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون ،

هذه هي الأسباب التي تدفعنا لمساندة برنامج الحكومة، هذا البرنامج الذي يفتح صفحة جديدة في حياتنا السياسية واعدة بإرادة التغيير التي أرادها صاحب الجلالة حفظه الله وطالب بها الشعب المغربي من خلال كافة قواه الحية.

هذه المساندة التي نريدها ان تكون بناءة وإيجابية، لا تتوانى عن تقديم الملاحظات والاقتراحات حينما تستدعي ذلك مصلحة المواطن التي نضعها فوق كل اعتبار.

هذه هي الثقافة السياسية الجديدة التي نريدها في التعامل بين الحكومة والبرلمان، سياسة نريدها ان تكون متميزة عن التجارب السابقة حتى يقوم البرلمان بغرفتيه بدوره كاملا في مراقبة عمل الحكومة وتوجيهه وتقويمه.

انطلاقا من هذه المبادىء والتوجهات فإن فريقنا في مجلس المستشارين يؤكد بصدق تأييده للبرنامج الحكومي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، والذي نعتقد صادقين بأنه بكل ما تضمنه من مبادىء وتوجهات وسياسات ومواثيق وبرامج يفتح الطريق لتحقيق مغرب الديمقراطية والعدالة والحداثة، المحترم لإصالته الحضارية ومقوماته الدينية والثقافية والإجتماعية، مغرب معتز بتجربته الرائدة في إرساء قواعد الديمقراطية والحوار والتضامن، ومصمم بجهود ملكه، بجهود شعبه والفاعلين السياسيين الإقتصاديين والإجتماعيين والثقافيين منه على التوجه بمغربنا العزيز نحو الحياة الحرة والعادلة، والكريمة للأجيال الحاضرة ولأجيال المستقبل.

إن خطوة التناوب الإنتقالي التي أقدمت عليها الكتلة الديمقراطية بتوافق مع أحزاب أخرى بإرادة من جلالة الملك وبإرادة الشعب المغربي وطموحه الى التغيير، تضعنا جميعا أمام مسؤوليات جسيمة وتاريخية في استثمار هذه الخطوة من أجل تقويم قطار المسيرة المغربية بوضعه على السكة السليمة للتناوب الديمقراطي والتنمية الشاملة والمستديمة والعدالة الاجتماعية.

وفقنا الله جميعا لخدمة قضايا وطننا وطموحات شعبنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للمستشار السيد رحال الزكراوي رئيس فريق التجديد والتقدم الديمقراطي فليتفضل.

* المستشار السيد رحال الزكراوي :

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون ،

أتشرف باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بالتدخل في إطار مناقشة التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي أمام مجلسنا يوم الإثنين 20 أبريل الجاري.

سيدي الوزير الأول، السادة الوزراء،

أود في البداية أن أهنئكم، باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي الفريق الذي يضم منتخبي حزب التقدم والإشتراكية، ومنتخبي الحزب الاشتراكي الديمقراطي، على الثقة الذي وضعها فيكم صاحب الجلالة بتعيينكم أعضاء في الحكومة، وأن أتمنى لكم النجاح في مهامكم.

في لحظة تاريخية مثل هذه حيث أصبحت حكومة التناوب واقعا ملموسا، أستحضر روح فقيدنا سي علي يعته الرجل السياسي والإنسان، الذي كرس حياته الى الرمق الأخير من أجل تجسيد إرادة التغيير والتناوب هو وثلة من المناضلين الشرفاء الذين صدقوا ما عهدوا الله عليه. فرحم الله السي علي ورحم الله السي عبد الرحيم بوعبيد ورحم الله السي علال الفاسي، ورحم الله كل الشهداء الذين ابلوا البلاء الحسن من أجل شموخ وازدهار المغرب، وعهدا لهم أننا سنبقى على الخط الذي رسموه لنا وسنسير على نهجه.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يسجل فريقنا بأن التصريح الحكومي يشكل تحولا نوعيا في تدبير شؤون البلاد، ويزرع ديناميكية جديدة، كما أنه يبعث آمالا كبيرة ومشروعة. فإذا ما اعتبرنا تراكم اخفاقات الحكومات السابقة في مجالات حيوية، من جهة، كالتعليم والتشغيل والتنمية القروية، وطموح الحكومة الجديدة من جهة ثانية فإننا ندرك ان الانجاز سيتطلب من دون شك مجهودات جمة وطول النفس كما يستلزم تعبئة اجتماعية واسعة.

إن البرنامج الحكومي مؤسس على تحليل دقيق للوضعية المتأزمة التي آلت اليها بلادنا بسبب السياسات التي نهجتها الحكومات السابقة، وينطلق من هذه الوضعية لإيجاد الحلول المناسبة آخذا بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة، وهذا مبدأ من المبادىء الأساسية للإشتراكية التي نؤمن بها، لأن الإشتراكية ليست منهجا منزلا بقدر ما هي منبعثة من الواقع.

والواقع الذي انطلق منه برنامجكم السيد الوزير الأول ليس مريحا والإرث الذي تركته لكم الحكومات السالفة رغم محاولات التصحيح للحكومة الأخيرة إرث ثقيل ومقعد، والأغلاط التي تراكمت منذ سنين أوصلت البلاد الى مأزق.

وهكذا السيد الوزير الأول فإن الظرفية التي نحياها ليست مريحة تماما وستكلفكم، أنتم وحكومتكم، الكثير من المتاعب إلا أننا لا نشك في قدرتكم على رفع كل التحديات.

وما دامت مصلحة بلادنا تتصدر الرهان فإن التجربة التي دشنها التصريح المعروض على أنظارنا جديرة بأن تحظى بالدعم المتعدد الأشكال لمجلسنا.

أيتها السيدات، أيها السادة

سأحاول في تدخلي هذا التركيز على أبرز مايشكل قطيعة مع الماضي ضمن التصريح الحكومي.

وقبل أن أتطرق إلى الجوانب التي تجسد في نظرنا هذه القطيعة، أود أن أسجل، سيدي الوزير الأول، أن أولى الأولويات في برنامجكم هي قضية الوحدة الترابية فقد التزمت الحكومة في هذا التصريح على أنها ستسهر بتوجيه من صاحب الجلالة، على تطبيق مسلسل التسوية المتفق عليه في هيوستن دون تحريف أو تماطل وعلى ضمان الحق الشرعي في المشاركة في الإستفتاء لكل مواطنينا الصحراويين بدون استثناء. إننا نساند بالطبع وبكل قوة هذا الموقف. الا أننا نثير انتباه الحكومة الى الأساليب المغرضة التي يستعملها أعداء وحدتنا الترابية لعرقلة المسلسل وخصوصا ما يتعلق بعملية تحديد الهوية، والدعاية الكاذبة التي تستهدف استمالة الشباب الى طروحاتهم. ندعو إذن الحكومة الى بذل مجهودات أكثر وسلك سبل جديدة ومتنوعة لمواجهة أعدائنا معتمدة في ذلك على طاقاتها ومجندة كل طاقات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

كما نؤكد على العمل على تحقيق الفكرة التي جاء بها صاحب الجلالة والتي ترمي الى تكوين خلية للتفكير بين المغرب واسبانيا حول مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، ولكم سيدي الوزير الأول، في زيارة رئيس الحكومة الإسبانية المقبلة لبلادنا مناسبة لإعادة طرح القضية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كما أسلفت فإن هذا التصريح يعتبر قطيعة مع الماضي، وتتجلى أوجه هذه القطيعة فيما يلي :

القطيعة الأولى : نسجلها على مستوى المنهجية، فعبر مجموع التصريح يبدو واضحا التأسيس لمقاربة جديدة للعمل الحكومي، إنها مقاربة متسجمة، مندمجة تعتمد العقلانية والترشيد، ونبذ الديماغوجية وإشاعة ثقافة المشاركة والتضامن، كما أنها تستهدف استنهاض الفاعلين كل من موقعه، لممارسة مواطنة نشيطة، ويتجلى ذلك في وضع ميثاق لحسن التدبير، والسعي الى تخليق الحياة السياسية والإدارية، وإصلاح العدل والتأكيد على الحوار كأسلوب للعمل وحقوق الإنسان والقيام بكل المبادرات التي تمكن البلاد من تحسين طريقة التعبير في الإقتراعات على المستوى الوطني والمحلي، وابعاد كل مصدر للاعتراض السياسي على نتائجها بصفة نهائية، كما جاء بالحرف في تصريحكم، وسيؤدي هذا بلا شك الى خلق علاقة جديدة بين الإدارة والمواطنين والقضاء على الإنحراف والإمتيازات واستغلال النفوذ وترشيد في تدبير أموال الدولة، وبناء لامركزية حقيقية تعطي لكافة المواطنين الفرص المتكافئة في تسيير شؤونهم.

القطيعة الثانية : تتجلى في اختيار استراتيجي واضح، هو اعتبار الانسان كهدف وكغاية لكل مجهود تنموي، وفي هذا الاطار يعتبر التصريح الحكومي ان المغربيات والمغاربة هم ثروتنا الأساسية وأنه بقدر ما يتم الانصات لحاجياتهم العميقة والاستجابة الى طموحات تزايدت وفق متطلبات متجددة، بقدر ما يكون عطاءهم للوطن سخيا وذا مردود وقادرا على بلورة ذلك المشروع المجتمعي الكفيل بجعل بلادنا ترفع التحديات العظمى التي تواجهها، والذي تضمنه برنامج حكومتكم الذي نناقشه.

وفي هذا السياق لن نرضى لبلادنا ان تعم الأمية عددا كبيرا من أبنائها ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، ولابأس أن نؤكد هنا على ضرورة خلق وكالة وطنية لمحاربة الأمية تعمل على تعبئة كل الطاقات الوطنية لمحاربة هذا الداء، كما أن مسألة تعميم التعليم ليشمل كل الأطفال المتراوحة أعمارهم بين سن السادسة والخامسة عشر، وتغيير برامج التكوين والمناهج التربوية والرفع من مستواها ومطابقتها للحاجيات الوطنية، وتشجيع البحث العلمي بخلق صندوق وطني لهذا الغرض، ينبغي ان تكون من أولويات حكومتكم الموقرة وهذا لن يتأتى الا بتحسين أوضاع رجال التعليم والعاملين به على كل المستويات الأساسي والثانوي والجامعي وبمتابعة تكوينهم.

القطيعة الثالثة : تتمثل في ارادة راسخة لاعادة الاعتبار لفئات وشرائح اجتماعية طالما عانت من التهميش والاقصاء، نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السالفة وقد طال التهميش والاقصاء خاصة النساء وسكان الأرياف والفقراء.

وانطلاقا من مبادىء المساواة وتكافىء الفرص والحظوظ والتضامن الوطني، واعتبار كرامة الانسان فقد وضع تصريحكم، سيدي الوزير الأول، محاربة الفقر في بلادنا من أولويات كما حث على تسخير كل تنشيط للإقتصاد الوطني لفائدة التشغيل ومحاربة البطالة التي أصبحت معضلة بلادنا في أواخر القرن العشرين، وستعمل الموازنات العامة على اعادة توزيع عادل للخيرات واعطاء كل ذي حق حقه، وإيجاد وسائل لتمويل الطبقات المعوزة لتلبية حاجياتهم من التكوين والتعليم والتطبيب.

أما فيما يتعلق بدور المرأة في مجتمعنا فلا بد من الوقوف على الشجاعة التي اتسم بها تصريحكم اذ لأول مرة في تاريخ المغرب ينص برنامج حكومي على القيام بإصلاح تدريجي لمدونة الاحوال الشخصية بتوجيه من صاحب الجلالة أمير المؤمنين كما أكد برنامج حكومتكم على الاعتراف بدور المرأة ومواطنتها الكاملة ومحاربة كل أشكال التمييز ضدها على كل المستويات : القانوني والاقتصادي والسياسي.

وتطرق التصريح الذي تقدمتم به أمامنا السيد الوزير الأول الى ضرورة محاربة الامتيازات وتجميد الأجور العليا، في اطار توزيع عادل للخيرات، في انتظار إعادة النظر في نظام المرتبات في الوظيفة العمومية وفق معايير منسجمة تعتمد على قيم العدالة والاستحقاقات والمردودية، وهنا لابد ان يشمل هذا التدبير الأجور العليا في القطاع الخاص، اذ لا يعقل ان تفوق الاجور في بعض القطاعات المليون درهم شهريا كما جاء في بعض الاستطلاعات مؤخرا، في الوقت الذي يفتقد كثير من المواطنين لقوت يومهم.

القطيعة الرابعة : يختزلها ذلك التوجه العام نحو جعل بلادنا تفتح أبواب الحداثة على مصراعيه وتراهن على التنمية المستديمة كضمان لصيانة حقوق الأجيال الصاعدة والمقبلة.

وقد تجلى هذا الهدف في سن سياسة قطاعية تضع نصب أعينها الاهتمام بالعالم القروي والعمل على وضع استراتيجية ترتكز على برامج شمولية، ومندمجة تهم جميع القطاعات التي لها علاقة بالأرياف، ولبلوغ هذا الهدف يجب ان واعى في تهييء وتطبيق برامج التنمية طريقة شمولية ومندمجة على الصعيد الأفقي والعمودي لتفعيل عطاءات جميع الفعاليات والقطاعات المعنية لتحقيق نمو اقتصادي سريع.

وأكد البرنامج على تنمية المناطق الشمالية لما تعرفه من خصاص وذلك بتفعيل ودعم الوكالة المختصة الذي أسست لهذا الغرض.

ولا بد هنا من الإشارة الى ضرورة الزيادة في الاعتناء بتنمية المناطق الصحراوية بتشجيع الاستثمار وتبسيط المسطرة للحصول على القروض بالنسبة للمستثمرين الشباب، ويدخل هذا كذلك في إطار الرد على خصوم وحدتنا الترابية.

كما يجب الإعتناء بالماء ووضع خطة لتوفيره وتوزيعه نظرا لما لهذه المادة الحيوية من أهمية ويجب الأخذ بعين الاعتبار تخطيط الماء والأحواض المائية والعلاقة التي لها مع علية الأنهار وسافلتها، وفي ميدان الغابة يجب تفعيل المجلس الوطني للغابة، وتكوين اللجن الدائمة التي ينص عليها ظهير 1976 من جهة ولتنامي الطلبات وتراجع الإمكانيات من جهة أخرى.

ان التأكيد على مبدأ المردودية وعقلنة التسيير وتعميم استعمال تكنولوجيات الاعلام في مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية وتنويع طرق الاتصال والتواصل لكفيل بأن يجعل بلادنا تدخل القرن الواحد والعشرين من بابه الواسع.

ايتها السيدات أيها السادة،

هذا هو تقييمنا للتصريح الحكومي الذي يتضمن الخطوط العريضة للبرنامج التي ستطبقه الحكومة مستقبلا، وكما لاحظتم فاننا لم نتطرق الى كل النقط والاقتراحات التي جاء بها، بل ارتيأينا ان يكون تقييمنا تقييما سياسيا وركزنا على خلاصة الاهداف التي جاء بها، تاركين التحليل القطاعي والمفصل حتى تضع الحكومة الموقرة أمام مجلسنا القانون المالي لسنة 1998-1999.

وبخصوص عدم وجود أرقام وتواريخ في تصريحكم كما سجل البعض فاننا نتفهم ان هذا التصريح هو سياسي اولا وقبل كل شيء يضع الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة وأن الارقام والتواريخ ستأتي في القوانين المالية والمخططات ولاشك ان حكومتكم سيدي الوزير الأول قد اطلعت على الارقام والامكانيات التي تتوفر عليها الدولة والتي هي في الواقع محدودة جدا وأن جديتها والارادة السياسية التي تحركها ستجعلها تحقق اهدافها في آجال معقولة.

اننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نعبر عن مساندتنا المطلقة للحكومة انطلاقا من كوننا نساهم فيها كما ساهمنا في وضع برنامجها الحالي بالطبع مع تنبيهها والاشارة إليها ونصحها ونقدها إذا اضطر الأمر إلى ذلك ونعلن أمام المجلس أننا سنعمل كل ما في وسعنا وسنعبىء كل طاقاتنا سواء على مستوى البرلمان أو القواعد الحزبية لحزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي من أجل تحقيق الأهداف التي سطرتها والتي نعتبرها تستجيب الى متطلبات ومطامح شعبنا.

إلا أننا لا نفشي سرا إذا قلنا لكم، السيد الوزير، ان مهمتكم ستكون صعبة والطريق طويل من اجل تقويم ما اعوج لمدة سنوات طويلة، فالحقيقة انه خلال هذه الفترة الطويلة حققت بلادنا منجزات كثيرة ومهمة في الميادين السياسية والاقتصادية، وهذا ما اشرتم اليه السيد الوزير الأول، بكل موضوعية في تصريحكم، الا ان تراكم المشاكل الذي لم تلق طريقها الى الحل خلال هذه المدة جعلت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في مأزق يستلزم كثيرا

من الصبر والجهد للخروج منه، فبلادنا تصنف في مؤخرة الدول حسب الترتيب التنموي للامم المتحدة، والبطالة تمس نسبة كبيرة من نشيطتنا حتى الجامعيين منهم، كما ان نسيجنا الاقتصادي والصناعي لم يعد قادرا على استيعاب كل طلبات المواطنين، وتعليمنا تردى مستواه ولم تعد له اي علاقة بالحاجيات الاقتصادية.

الا أننا نثق فيكم، سيدي الوزير الأول، وفي الفريق الذي يلتئم حولكم والذي لانخاله الا منسجما رغم تنوعه السياسي، بل اننا نرى ان هذا التنوع يشكل احد مصادر قوته، وقد علمنا شيوخنا وأساتذتنا اظات الصعبة من تاريخ بلادنا السياسي في الوقت الذي كان فيه جل السياسيين عندما يتحدثون عن الأوضاع في المغرب يقولون ان هذه الاوضاع تتدهور والازمة تتعمق وانه لايرجى اي خير كنا في حزب التحرر والاشتراكية وبعده في حزب التقدم والاشتراكية نقول ان هذه الارض المعطاء التي تضم بين ثناياها ثروات كبيرة، وأن هذا الشعب الذي انجب ابطال وعظماء اشداء على الكفار رحماء بينهم، لا يمكنه الا ان يكون في مقدمة البلدان والشعوب ولاننا، سيدي الوزير الأول نحب وطننا ونؤمن بشعبنا فاننا نريده ان يتقدم ومتفائلون في خروجه من هذه الاوضاع.

إن اختيار صاحب الجلالة نصره الله، لكم سيدي الوزير الأول لتحملكم هذه المسؤولية، ليس نتيجة عملية حسابية بكونكم تترأسون الحزب الذي حصل على عدد اكبر من المنتخبين في البرلمان فحسب بل كذلك لانكم تمثلون رصيدا نضاليا ووطنيا يختزل عقودا عديدة من النضال والكفاح من اجل عزة هذا الشعب، ولم تبتدأ في سنة 1992 كما زعم البعض سامحهم الله، ولعل ما يشفع لهم في هذا الادعاء كونهم لم يلجوا السياسة الا في التسعينات علاوة على ان هذا يعتبر جهلا بالتاريخ السياسي للمغرب.

اعانكم الله على هذه المسؤولية وسدد خطاكم وأعاننا الله جميعا على تعبئة كل طاقات اغلبية ومعارضة من اجل بناء مغرب الغد، مغرب كل الامال.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة الآن للمستشار رحو الهيلع عن فريق جبهة القوى الديمقراطية.

* المستشار السيد رحو الهيلع :

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بتفويض من فريقنا فريق جبهة القوى الديمقراطية جئت لهذا المنبر الموقر لندلي برأينا في التصريح الحكومي الذي جاء به السيد الوزير الأول بعد ما نالت الحكومة الثقة الغالية من لدن صاحب الجلالة نصره الله وأيده، فهنيئا لكم سيدي الوزير الأول والسادة الوزراء بهذه الثقة المولوية.

في نظرنا وبعد الدراسة والتأمل المتبصرين نجد هذا التصريح الحكومي تصريحا شاملا ومتكاملا، جاء مشخصا ضمنيا للوضع الراهن لبلادنا، بما في ذلك من مؤهلات وطاقات وكذلك من مشاكل ومعضلات عاقت وتعوق تقدمه ونموه.

جاء هذا التصريح وكله نوايا، نوايا قوية ذات بعد سياسي واجتماعي عميق يكشف عن ارادة جريئة وملامسة لآمال وتطلعات كل فئات المجتمع المغربي، نويا تدعو الى الإصلاح إصلاح الادارة إصلاح العدل والعدالة، إصلاح الهياكل الاقتصادية والبنيات الاجتماعية برمتها، ولاداعي هنا لتعداد كل ما جاء في هذا التصريح والا اعدنا قراءته من جديد بالفعل -حضرات السيدات والسادة- لم يأت التصريح بأرقام كما طلب البعض، ولكن أي أرقام يمكننا ان نطلبها من حكومة لم تنل بعد ورقة المرور، من حكومة لم تعمر الى حدود الآن اكثر من ثلاثين يوما، اهل نريد محاسبة حكومة لم تباشر عملها بعد في حين يحاسب من عمر سنين وعقود؟.

يمكننا ان نطالب الحكومة بأن تلتزم بتصريحها وان تنجز ما التزمت به من أسبقيات وأولويات كما هي مفصلة في هذا التصريح، وأريد أن أقف على إحدى الأولويات كما سيقف زملائي في الفريق عند أهم الأولويات ألا وهي القضية الوطنية وكذلك عند الصيد البحري.

حضرات السيدات والسادة

الكل تكلم عن العالم القروي والكل لم يفعل شيئا للعالم القروي، ولكي لا تبقى التنمية القروية مجرد شعار، جاء هذا التصريح ملزما للحكومة بالعمل على التخفيف من محن العالم القروي والتقليص من الهوة التي تفصله عن نظيره الحضري، لهذا الأخير أيضا مشاكله ولكنها تصنف في الدرجة الثانية أو الثالثة في حين إن مشاكل العالم القروي تصنف في الدرجة ما تحت الصفر الشيء الذي يلزمنا ويلزم منا القيام بتأهيله بعملية جريئة تدعى Une mise à niveau au monde rurale.

وكلما تكلمنا عن العالم القروي تكلمنا عن الفلاح والفلاحة، وكلما تكلمنا عن الفلاحة تكلمنا عن الجفاف وما أدراك ما الجفاف وتكلمنا أيضا عن القرض الفلاحي وعن أثمنة البنزين والفسفاط والبذور والمعدات والتسويق بحيث لا يحصى معضلات هذا القطاع.

وكلما تكلمنا عن العالم القروي تكلمنا أيضا عن الطفل الذي يبلغ سن التمدرس ولم يمدرس قبل ان نتكلم عن الطفل الذي لم يتجاوز عمره سبع سنوات ونراه يذهب الى المدرسة مشيا على الأقدام عشر الكلمترات، وأي مدرسة يذهب اليها وأي تعليم يتلقاه في هذه الظروف.

وكلما تكلمنا عن العالم القروي تكلمنا أيضا عن العزلة وانعدام العزلة الطرق وقلة المسالك التي كلما حل فصل الشتاء انعدمت بدورها، وتكلمنا أيضا عن تفاحش البطالة وانتشار دور الصفيح وفي هذا الباب أين نصيب العالم القروي من برنامج 200.000 ألف سكن اجتماعي ومن يعطينا ولو رقما واحدا عن استفادة الدواوير من هذا المشروع، وكلما تكلمنا عن العالم القروي تكلمنا أيضا عن الجماعات المحلية فإذا نجحت هذه الأخيرة في تقريب الإدارة والتسيير من المواطن إنها تظل في حاجة ملموسة الى تعزيز مواردها وتبسيط مسطرة تسييرها.

حضرات السيدات والسادة،

كما ترون فمشاكلنا كثيرة وكبيرة ولكن طموحنا أكبر، فماذا يمكننا أيضا ان نطمح اليه ان نطلب من الحكومة، حقا.

نريد كلما توجه المواطن الى الإدارة تجاوبت معه وجعلته يحس بمواطنته وكلما توجه الى العدالة أنصفته وجعلته يحس بحقوقه مقابل واجباته.

نريد كلما توجه المريض الى مستوصف الحي بحثا عن العلاج وجده.

نريد كلما خرج العاطل بحثا عن عمل ولو بصعوبة وجده.

نريد كلما بحث المسكين عن سكن صلب لتعويض كوخه وجده.

نريد كلما طمح الشاب او تطلع المقاول الى تفجير طاقاته طالبا السند وجده.

هذا كل مانطلبه ويطلبه كل مواطن في هذا البلد الآمن، وهذا أيضا ما يتضمنه التصريح الحكومي الشيء الذي جعله يحظى برضى جميع فئات المواطنين.

ونحن أيتها السيدات والسادة المستشارين نستمد نيابتنا ليس من الأحزاب ولا من الحكومة بل من الأمة اي من المواطنين، فلنعبر هنا جميعا بصدق وأمانة عن رغبة ورضى هؤلاء المواطنين بهذا بالتصريح الذي يعكس تطلعهم لمستقبل زاهر تحت الرعاية المولوية لصاحب الجلالة - حفظه الله -.

سيدي الوزير الأول،

المغاربة لا يطلبون منكم تحقيق المستحيل لأن تحقيق المستحيل يبقى أبد الدهر مستحيلا وهم واعون كل الوعي بأن ليست لكم عصا موسى تضربون بها الأرض فيصبح المغرب جنة، المغاربة يطالبونكم بشيء واحد ألا هو السهر على حسن تدبير شؤونهم، إنهم يتساءلون علما بأن المغرب يتوفر على مؤهلات وطاقات هائلة، فما الشيء الذي ينقصه؟ في نظرنا شيئا واحدا ألا وهو "المعقول" فأين نجده؟ ومن سيبحث عنه؟ هذه المهمة هي ملقاة على عاتقكم سيدي الوزير الأول.

فحبا لهذا البلد، حضرات السيدات والسادة- لنعمل جميعا كل من موقعه على انجاح هذه التجربة المباركة لأن في نجاحها نجاح العدالة ونجاح المساواة، وفي نجاحها نجاح المغرب ونجاح قضاياه الوطنية- والشعبية، لذا ايتها السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرة-لايسعنا الا ان نؤكد انه ليس لكم من اختيار-ونحن في جبهة القوى الديمقراطية معكم-سوى السعي الحثيث لإنجاح هذه التجربة بانجاز ما تعهدتم به ونحن واعون كل الوعي بأن مهمتكم ليست بالهينة وليست بالسهلة ولكنها كذلك ليست بالمستحيلة.

فتوكلوا على الله وهو خير معين.

ولا أترك الفرصة تمر دون ان اتوجه لاخواننا بالضفة الشرقية من القبة الموقرة، زملائنا اعضاء المعارضة الجديدة لأتمنى ايضا التوفيق في مهمتهم وعملكم المعارض لأن في معارضتكم تعبير عن الرأي الآخر-وما احوجنا لهذا الرأي الآخر لأن في معارضتكم يقظة دائمة لمن تعارضونهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة الآن للسيد المستشار عمر الادريسي.

* المستشار السيد عمر الادريسي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد الوزير الأول،

السادة وزراء الدولة،

السادة الوزراء ،

أخواتي، إخواني اعضاء المجلس،

أحييكم جميعا باسم فريق منظمتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بهذه المناسبة / الحدث التاريخي الهام، ونتمنى ان نرتقي جميعا الى المستوى المنتظر منا من جماهير الامة، كنواب لها تعلق الامر بمناقشة التصريح الحكومي المعروض علينا بكل هدوء ومسؤولية، بعيدا عن أي تعصب مذهبي او سياسي او طائفي او ثقافي او نقاش بالمرموز، بل المطلوب منا ان نستحضر المصالح العليا للبلاد، والتحديات المصيرية التي نقاسم بعضنا البعض في

ضرورة الافلات من اثارها السلبية، بما تفرضه النيابة عن الامة بكل مكوناتها، من صلاحية الرقابة على الحكومة بدءا وختاما، والمشاركة في تخطيط السياسات الوطنية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والثقافية والسياسية، وتأمين سلامة الوطن والمواطنين، والمؤسسات الوطنية الدستورية، وايضا تأمين وترشيد الاداء النيابي قبل الحكومي، فصلاح امر الحكومة من صلاح المؤسسات النيابية والنواب المحترمين، وبدءا فنحن نعيش حدثا نيابيا جديدا، يتمثل في ميلاد الغرفة الثانية للبرلمان التي وان حملت تسميتها اسم مجلس المستشارين فهو بحكم الدستور مؤسسة تقريرية وضابط لتوازن الحياة النيابية الوطنية، كما شرح ذلك جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله لأمته في عدة مناسبات منذ عامين.

ولا عجب او استغراب لهذا، فالفعاليات ليست وقفا على هذه العينة او تلك، الذي حمى تراب المغرب وواجه موجات المحتلمين، وتنبه مبكرا بالحدس والاحساس الفطريين، هم الفلاحون والعمال والحرفيون وعامة المواطنين قبل خاصتهم، والذي يستحم بعرقه يوميا ليوفر لقمة العيش ويحمي امن الوطن والمواطنين، هم أبناؤهم، والسادة الاعيان كانوا وسيظلون في كل الازمان، لكن سيد القوم خادمهم.

نقول لاعيب في الرهان على دور وفعالية مجلسنا، اذ الامر ليس رهينا بالاختصاصات، وانما بقدرة انسان هذه المؤسسة على فهم وتطويع واستثمار كل الامكانيات المتاحة، ونحن على يقين، ان هذا سيحدث متى توفرت الارادات الطيبة الوطنية حقا.

ولنا في اول مجلس وطني استشاري دشن به المغرب المستقبل مشروع مجتمع ودولة المؤسسات، حيث جعل منه رئيسه الشهيد المهدي بن بركة رحمه الله مؤسسة برلمانية رائدة في تاريخ بلادنا المعاصر.

من السهل تمرير اي كان على برلمانيين غلبة، امامهم في المجلس ملكان، ولكن من الصعب تمريره على الامة المغربية.

ان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اطلاقا من هويتها الوطنية، تنحني باجلال وخشوع امام ارواح شهداء الوحدة الترابية لبلادنا، كما تحيي الصمود والتضحيات الجسام لقواتنا الرابضة على تخوم الصحراء من قوات مسلحة ملكية، ودرك ملكي، وقوات مساعدة، وامن وطني، دفاعا عن وحدة الكيان، وتصديا للمؤامرات والدسائس التي تحاك ضد بلادنا، من مختلف الاطراف والجهات المعادية لحق المغرب في استكمال وحدته وسيادته على كل اراضيه.

والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ترى ان مواجهة التطورات الاخيرة، قصد احباط كل المناورات المناوئة لبلادنا، تقتضي السيد على سكتين.

1 - تفعيل وتطوير العمل الدبلوماسي من اجل المزيد من الشرح، والتوضيح، لموقف المغرب، ورفع كل الالتباسات المحيطة بملف وحدتنا الترابية، وفضح كل المخططات التي تستهدف النيل من وحدة المغرب وترابه.

2 - الحضور الفاعل والمكثف في الميدان، لحماية الارض والانسان، ولصيانة المكتسبات الوطنية، والاستماتة في الدفاع عن وحدتنا الترابية، كما نرى ان استكمال الوحدة والتحرير تقتضي اتخاذ كل الاجراءات الهادفة الى تحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما.

السيد الوزير الأول :

لقد تميز التصريح الحكومي بالوعود، ويفتقد الى الاجراءات العملية، ان البرنامج الحكومي هو تعاقد بين الحكومة والامة.

اننا لا نبدأ من الصفر، هناك تعاقدات سابقة بين الاحزاب والمواطنين، من خلال بياناتنا وبرامجها في العديد من المناسبات التي تعبر فيها عن مواقفها المؤيدة أو الرافضة، لذلك، يمكننا اصدار حكم على تجربة الأحزاب التي حكمت، سواء تعلق الأمر بأدائها أو بمصداقيتها، كما يمكننا إصدار حكم على أداء والتزامات ومصداقية أحزاب المعارضة وهذا هو الأهم.

لقد اخترقنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل خطوط النار مرات متعددة، في محطات عدة، ليس آخرها الإضراب العام الوطني الذ خاضته الطبقة العاملة المغربية في 5 يونيو 1996 والذي نتج عنه التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 خلق تحالفات جديدة، لإجهاض هذا المشروع الذي فتح باب الأمل، ودشن للحوار السياسي، ولكن للأسف سكت عنه التصريح الحكومي، اذ لم يتحدث عن التزامات الحكومة السابقة، ونحن ومن خلال هذا المنبر، نؤكد استعدادنا لأن نبدأ الشوط النضالي من جديد وفي كل الشروط.

كان تعاقدنا مع أحزاب المعارضة أساسا، وتجندنا في المقدمة للنضال من أجل التغيير والتحرير والديمقراطية والاشتراكية او التعادلية او العدالة الإجتماعية - تعاقدنا - على موعد مع انتخابات شفافة ونزيهة، تحترم فيها ارادة الأمة، ولكن أخلف الموعد؟.

من أخلفه؟.

ليست الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

- خضنا معركة التغيير الديمقراطي كنقابيين، وطفنا البلاد طولا وعرضا، وعرفنا الحقيقة المؤلمة المرعبة، واليوم يحق لنا ان نقول :

إن فرصتنا قد أغتليت، وأن مسيرتنا قد عطلت، وليس أمامنا إلا هذا الحل المؤقت : المشروع الحكومي الحالي، وكأنما الكل مغلوب على أمره.

كنا أول المهندسين لوحدة الصف الوطني والمصالحة الوطنية منذ 1984 لمواجهة التحديات وأطماع الأعداء، ورغم ما لاقينا من صنوف المناورات لضرب هذا المشروع، فقد أبانت التجربة التاريخية أنه من الممكن تحقيق وحدة الصف الوطني، أو وحدة مكونات المجتمع بمختلف توجهاتها، فتيار المصالحة الوطنية فرص نفسه في الكثير من الأقطار كمخرج وحيد للأزمات، للحيلولة دون اقتتال أبناء القطر الواحد، او الجهة الواحدة.

وكيف ماكانت نتائج جهودنا فهو رهان يبقى فارضا نفسه لتجنب كل أشكال العنف والصراع، وتفادي إضاعة الجهد وتنمية الأحقاد، وتكريس التخلف.

ان التناوب الحقيقي النابع من صناديق الإقتراع يبقى مؤجلا، وهناك إشارة تأكيد على هذا في التصريح الحكومي.

سنحاول تفكيك هذا التعقيد وإضاءة بعض الزوايا المعتمة، لكي يكون حوارنا مفيدا.

هناك ألف داع لقبول الأمر الواقع والعكس صحيح فهناك، ألف سبب، وداع لرفضه، إن الأمر ليس سهلا، إنه مصيري، يتعلق بالبلاد، ويتعلق بالفرص المتبقية، يضع مصداقية الجميع في مهب الرياح، هل كنا واهمين أو عبيطين أم ضحايا؟.

اليوم نطرح سؤالا هل الانتخابات كانت بدءا وختاماً نتيجة التوافق الحكومي أم الحكومة نتاج التوافق الانتخابي ومايترصده الأعداء من حسابات لاوطنية ولاانسانية؟

إننا نريد تصريحا من الحكومة، أي اعترافا بالقصور والأخطاء التي ضيعت الفرص.

العجب، ان كل شيء مر بسلام وبتراض، إن الإشكالية قد اتضحت وأفصحت عن نفسها، لا مجال للتساؤل، سنمارس حقنا في النقاش وفي التعبير عن الرأي، لانقول الرأي الآخر، ولكن الرأي الحر المستقل فنحن هنا في مجلس المستشارين لسنا نقابة الحكومة وليست الحكومة حكومة النقابة، هناك عدة ملاحظات، لابد أن نعطي جوابا مقنعا عن ظروف الإنتخابات وملابساتها، ونسمي الأشياء بمسمياتها حفاظا على الأمانة، لأن الإعتراف فضيلة، لكن المغالطة خطيئة، إننا نقبل حكومة كيف ما كانت على الصورة الحقيقية، فمجلس التنسيق لأحزاب الأغلبية غير قانوني، فالحكومة هي حكومة جلالة الملك وليست حكومة السيد عبد الرحمان اليوسفي، والحكومة هي حكومة أحزاب وليست حكومة الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية.

نحن نثمن عاليا الإختيار الموفق لجلالة الملك للسيد عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا، إن هذه الإلتفاتة الملكية هي التفاتة للوطن، للتاريخ، للعمال، للفقراء لأن السيد عبد الرحمان اليوسفي رفيق لهم، وان وجد نفسه اليوم أمامهم. اختيار اليوسفي لذاته أولا، ولثقة أهم الفاعلين فيه،من خلال المعاشرة ومسيرته الكفاحية، هذا شيء، الحكومة شيء آخر، ونحن نختار عباراتنا، ونعي جيدا ماهو حق، وما هو واجب، فحذار محاولة تصيدنا بالادعاء اننا ضد الإرادة الملكية.

ان الوزير الأول هو الذي يقترح، ونحن إذا ثمنا القرار الملكي، فإننا نأسف للتشكيلة الحكومية، ان السيد الوزير الأول لم يكن موفقا في الإختيار، إننا نعرف بعضنا جيدا، كما نعرف ملابسات الوضع برمته .

وإذا كانت إرادة الحكومة معالجة الوضعية شموليا، فذلك يبدأ من الرهانات الإنتخابية التي دمرت التعاقدات.

لقد كانت المفاوضة السياسية بمتابعة وتوجيه جلالة الملك بين الأحزاب والحكومة لشهور على ماهو في حكم الإجرائي، لكن التنفيذ والأداء والإلتزام بميثاقي الإنتخابات الشرفي والتنظيمي لم يحترم من طرف الجميع للأسف فما هي أسس التعاقد الجديد؟.

وكيف نصدق أن يشق طريقه إلى التنفيذ والترجمة قبل استكمال الإجراءات التنصيبية للحكومة، عشنا تجاوزات مشروع الوزراء ومن هؤلاء الوزراء...

الإسهال في الأحاديث والندوات غياب للقديمة والجديدة في قضايا حيوية، إلا ماكان من إمضاء قرارات. السيد الوزير الأول السابق لا وجود له لشهور، لكنه انتصب في الساعات الأخيرة ليوقع قوانين تفكيك اتصالات المغرب وبريده، ان ذلك غير شرعي منذ 5 دجنبر 1997 ان لم نقل منذ 14 أكتوبر 1997. السيد وزير التشغيل توعد وأرعد، وترك عاملة في مكتبه سجينة الى الساعة التاسعة والنصف ليلا، وقس على ذلك، فالنهار من صباحه. ماذا سنعاني من مثل هذه التجاوزات بعد استكمال الإجراءات التنصيبية وبعد الثقة -الله يحفظ- نحن نفهم مواقف وسلوكات من بعضهم، لأنهم هم كذلك أصلا وفصلا، لكن ليس من البديل الذي طال انتظاره.

أنتم لحد الساعة مشروع حكومة ولستم حكومة نهائية.

أية مفاهيم وأفكار وممارسات ومصطلحات، أنتم الآن تزجون بها في حياتنا كسوابق، إنها ممارسة ضعف، إنها ثقب في جدار الثقة الشعبية واستغلال بلا مبالاة البعض أو حساباته. جيئوا من الباب العريض، نحن نعرف أن قرارات كثيرة لم تكن ترضي العديد من أجهزة ومؤسسات الأحزاب المعنية. هذا تدمير للحياة السياسية. هذا أخطر إنقلاب ينفذ، المصداقية لا تأتي من التصريحات الوقتية.

المصداقية والثقة هي حاصلة قبلا في الأفراد والتنظيمات، أو هي غير حاصلة بنسبة ما، وبصورة ما. إذا كنتم تعتبروننا كمواطنين أطفالا، إرحموا براءتنا وعواطفنا المرهفة، وإذا كنتم تعتبروننا ناضجين وواعين، احترموا رأينا وفهمنا "مافيهش شطارة" الشطارة مع الآخر الغرب الإستعماري. يجب ان نكون طرفا مشاركا بالكامل في ترتيبات البيت المغربي قبل الفضاء المغربي الأورومتوسطي.

لا تضيقوا بنا، السيد الوزير الأول إن مشاركتنا هي مسؤولية والتزام في كل المؤسسات، مهلا، مهلا ذلك أن ظاهرة المعارضة هي الوجه الآخر للديمقراطية. فلا ديمقراطية بدون معارضة، فالموالون والمؤيدون في الزمن السياسي البئيس كثيرون، لكن نريد على الأقل ان يكون زماننا السياسي غنيا، فالسياسة تربية، والتربية سياسة ما هو الغائب في هذا المارطون؟.

نحن نقترح مفردة جديدة للمعجم السياسي لم ترد "إنها الصدق".

كونوا كما تشاؤون حتى، ولو كنا عبطين.

كيف نأخذ مأخذ الصدق ما تفضلتم به من نوايا وتطمينات تتضمن خطوطا عريضة لبرنامج عريض.

نستسمحكم السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

البرنامج الحكومي يتضمن خطوطا عريضة غير واضحة ومحددة، إنه يجب ان يكون مسحا وتشخيصا لإشكاليات البلاد : أسبابها، ومسبباتها، يجب ان يحدد ويدقق الإجراءات العملية في كل المجالات المزمع معالجتها اقتصاديا، وماليا، وتجاريا، واجتماعيا.

إن ماقدمتموه لا يرقى الى برنامجكم الإنتخابي.

ـ ما مصير 750 إجراء في كل المجالات؟.

كيف ستطبق؟

هل علينا أن ننتظر خمس سنوات عجاف لا قدر الله؟.

من الآن يجب ان نحسم الأمر، لن نعطيكم شيكا على بياض، سبق أن وقعنا ذلك، ركبنا كل موجات الغضب والإحتجاج، قدمنا آلاف الضحايا ضد خيارات لن نتبناها اليوم، الأمر واحد من إثنين :

– إما أن قياداتنا لم تكن تؤمن بها، وإما إنها أكرهت.

السيد الوزير الأول،

إننا لا نريد وزيرا أولا مكرها، في الحق أو الباطل على السواء، ويكرهنا بالتالي، فلا إكراه في الدين والسياسة، والحكم الديمقراطي، إما إذا كان الأمر الأول فهو خطير، وسيكون مفيدا للجميع ان لا يقوم تعاقد برلماني/حكومي مغشوش. منطق وقانون الأغلبية مطعون فيه، لا يجوز.

لا، لن نعود الى الوراء، سنتقدم، نحن لا ذنب لنا فيما حصل، التصريح الحكومي إعلان مبادىء ونحن نريد حيثيات، وقرارات، ومواعيد بالطبع، بعضها غير ممكن الآن، غير أن هذا يعني ان أسوأ منها جاهز باعتبار استمرار السياسة الحكومية القديمة.

وأن الحكومة الحالية تدبير لأزمة البلاد، وأن التخطيط والمجالس الوطنية القطاعية هي مجالس التدارس، حكاية قديمة.

يمكن القول ونحن نعبر عن رأينا ورأي ملايين المواطنين ان لا ثقة في أي وعد حكومي، وينسحب الأمر الى الفاعلين النقابيين والسياسيين، فاللهم أشهد، وغفرانك ربنا وشعبنا ان كنا ضحية ثقة وثقاة في أزمنة استقلالنا. نجدد القول بأن التوجيهات والخيارات الكبرى لتصحيح ما اعوج او إصلاح مافسد لا تستضيح ولا تتبين من التصريح، حتى ماهو في حكم المبدئي، نحن نعي جيدا عمق الأزمة ومشارف الهاوية.

نحن نقابة مناضلة، قوة تفاوضية، واقتراحية، يعرفنا الجميع، مستعدون للتضحية على قاعدة إصلاح الأسس الثابتة لدولة عصرية بمفهوم متقدم للحداثة، وتقوية عناصر الثقة، مؤسس بدءا وختاما على حقوق المواطنة، ودولة المؤسسات الشرعية والمشروعية وليس على الشعارات وركوب عكسها بدءا، لاجواب شفاف واضح في تصريحكم، أننا لانريد وضع عصا في العجلة، لأن العجلة أساساً مثقلة بالعصي، بل نريد إزالة مابها، بهدف أساسي هو رهان تاريخي، ان يستقيم أمر الحكومة على قواعد عصرية، وأن يتجسد في مؤسسات شرعية، نابعة من التمثيلية الحقيقية للشعب المغربي، فهل ربحنا كمغاربة الرهان؟.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

حضرات المستشارين المحترمين،

كثيرة هي المؤسسات النيابية التي غيرت مسار تاريخ بلدانها، لا أحد اليوم، أو يعطي لكيفية انتخابها ولكنه يتذكر مواقفها وقراراتها يوم ان انتصبت صفا موحدا لتعيد الأمور الى نصابها، وتضع مصالح البلاد، والأمة فوق كل اعتبار ونفس الشيء بالنسبة لحكومات عديدة وحكام مرموقين مابقي إلا انجازاتهم، نسي الأجيال ظروف وملابسات وطرق وصولهم الى الحكم، لقد طال انتظارنا، لأن نرى حكومة جديدة لا في أشخاصها ولكن في برامجها ورؤاها وتصوراتها لمعالجة أوضاع البلاد.

كان من المنطق والأعراف ان نعيش هذه اللحظة في دجنبر 1997، وكان أيضا بعد تعيين الوزير الأول في فبراير 98، ولكنا عشنا ما شكل المفاجأة، وعطل التسيير العام للمراقبة العمومية، عشنا ما كنا نعيبه على الحكومات السابقة من أخذ الشهادات بحسن الأداء من هذه المؤسسة او تلك، السيد الوزير الأول، السادة الوزراء.

ان التصريح لايسعفنا بأجوبة مطمئنة بل إنه لم يستحضر الأسئلة المطروحة لا في شموليتها ولا في جزئياتها.

أي أزمة نعيش؟

أي منهج اقتصادي سيعتمد لأية تنمية منشودة؟

أي تكوين وتعليم لأية تنمية؟

أية سوق اقتصادية لأي اقتصاد ومخطط موجه او مفتوح؟.

أية خدمات لأي إنسان مغربي جديد أم قديم؟ بل بأي مغرب جديد وبأية سمات وعلاقات جديدة؟

أية علاقات عمل لأي مجتمع؟

أية موارد للإستثمارات؟

وأية بنى تحتية أو فوقية؟

أية تجهيزات لأية جهة أوجهات؟

أية إدارة وعدالة؟

لقد بذل مجهود لصياغة برنامج الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية ولكننا نراه مغيبا وصانعوه مهمشون وبؤر كثيرة نشطت لإجهاض مشروع الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية في إنجازه.

ماهي حقيقة الوضعية المالية؟

ماهو تصوركم لمحاربة البطالة؟

وماهو دور الدولة ومسؤوليتها في ذلك؟

وماهي الأوراش الكبرى التي ستفتحونها؟

إننا نتذكر السيد الوزير الأول تصريحات العديد من إخوتنا في الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية منذ سنوات أنه من الممكن، تعميم الخدمات الاجتماعية - التعليم - الصحة وتوفير مليونين من مناصب الشغل وإنجاز 500 ألف سكن اجتماعي كل سنة، نعتبر أنه من الممكن ذلك بتقاسم فرص الشغل بين المغاربة جميعا، اذ لا يعقل ان يكون هناك من شغل أكثر من وظيفة في حين يحرم آلاف الطاقات الشابة من المغاربة من منصب شغل واحد، ان المغرب يمتلك خيرات ليعيش كل المغاربة عيشة كريمة، لو يتم توزيعها توزيعا عادلا، فهل هناك ارادة حقيقية لإنقاذ هذا الوضع؟ لابد من ان نعيد النهوض من خط واحد يتيح الفرصة لجميع المواطنين بدون ميز او إقصاء أو تهميش.

أغرقت الحكومات السابقة البلاد في مديونية خارجية وداخلية مرهقة إستفاد منها البعض، ثم البعض، وحملت متاعبها للوطن وللمواطنين، وأصبحت تستنزف نصف الميزانية السنوية للبلاد، كيف ستعالج؟ وكيف ستتعامل الحكومة مع الذين استفادوا ويتهربون من ارجاع ما عليهم من قروض للمؤسسات العمومية؟ بل كيف ستواجه الحكومة معضلة الدين الخارجي والداخلي ولعل أخطر كارثة عصفت بالاقتصاد الوطني بعد مغربة سنة 73 هي كارثة الخوصصة التي قدمت فيها المؤسسات العامة هدايا لبعضهم ان عرفت بعضها استمرارية فان بعضها الاخر أغلق أو عرف مضاربات جديدة وشرد بذلك آلاف العمال ولا من متدخل أو منقذ؟

لقد كان الإتحاد الاشتراكي ضد خوصصة مؤسسات استراتيجية، ومع ترشيدها كيف يجيء التصريح متبينا خيار الخوصصة دون تمييز أو استثناء؟

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

لنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ملفات مطلبية طرحت على الحكومات السابقة، وتم بعثها اليكم من خلال مذكرة، ونحن الآن لن نتحدث عنها لأن المجال ليس هو مجال ذلك.

وبالمناسبة نؤكد أنكم ان انزلقتم الى ممارسات الحكومات السابقة ستجدوننا في مواجهة ما ستتخذونه من قرارات تمس بمكاسب وحقوق الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية.

إننا ننتظر دورة المفاوضات الجماعية بين النقابات وأرباب العمل والحكومة في أقرب الآجال، من أجل معالجة القضايا والمطالب العمالية المطروحة، لكن يظهر ان هذا غير وارد جملة وتفصيلا، وبالتالي فإن الرهان على إصلاحات بنيوية عميقة غير جاهز، ربما ما هو وارد في الأمد المتوسط هو بعض الإجراءات الترقيعية.

إننا لا نرى لدى افراد الحكومة استعدادا لحل المعضلات الكبرى، ذلك ان تصريح الحكومة الجديدة لا يختلف عن تصاريح حكومات سابقة، ولا علاقة له بتناوب سياسي وديمقراطي وتلك هي المعضلة.

ومن المفيد لبلادنا ان يظل هناك احتياط سياسي واجتماعي وبشري يعطي الأمل، لهذا أكدنا في غير ما مناسبة أننا في خندق المعارضة النقابية الحقيقية والبناءة التي لا تتهرب من تحمل المسؤولية ومن المشاركة بصورة او بأخرى في اتخاذ أي قرار ودعم أي إجراء ضروري لمصلحة البلاد مؤسستنا قد حرمت من التصويت، لكن موقفنا يعتبر تصويتا مميزا. قد يعيب علينا أخونا ورفيقنا هذا، لكننا تعلمنا الصدق والأمانة، فإذا لم يكن هناك بد من تسيير الشأن العام، حتى لا يكون هناك أي فراغ فإننا نتقدم بتوصية ككونفدرالية لخلق شروط تجسيد إجماع كل مكونات الأمة.

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

لا نستطيع الدفاع أو تبني تصريحا حكوميا غيب الكثير من حقائق الوضع الوطني الراهن، حالات ووقائع وارقام، ان في المجال الإقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي.

وما طرحه ان كان مقبولا بعضه، فإن بعضه مرفوض الى أن تشرح دواعيه، لا يمكن التصويت على بنود التصريح أو اقتراح تعديلات في شأنه، ولا يمكن قبوله جملة وتفصيلا.

وإن ثمنا وارتضينا أخانا الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا للتشكيلة الحكومية الجديدة، فإن لنا في العديد من وزرائها اعتراضا بعدم الثقة لأكثر من سبب خاصة أن السيد الوزير الأول قد فوض كل وزير ممارسة سلطاته وصلاحياته كاملة، وسيمارس التحكيم كلما كان هناك اختلاف فيما بينهم.

إننا نرى في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن تعطي لأخينا اليوسفي فرصة أخرى لمراجعة التصريح الحكومي والتشكيلة الحكومية جزئيا، واستشارة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وأخذ ملاحظاتهم على التصريح الحكومي بعين الإعتبار، والتدقيق في البدائل المقترحة كإجراءات مستعجلة وإجراءات أخرى على المدى المتوسط، إن كان هناك بديل حقا، كي نخرج من وضع محبوس ومن نفق مظلم زج بالبلاد فيه منذ عقود. نريد برنامجا حكوميا مدققا وواضحا ومشجعا لاتصرحات بالارادة الطيبة التي تبقى الوضع المزمن قائما في انتظار جود الذي يأتي ولايأتي.

عندما يتحقق ذلك لدينا من الإقتراحات العملية، ما يغني البرنامج الحكومي ويضع البلاد على سكة الإنطلاق والإقلاع من أجل تدشين عهد مغربي جديد حقا وحقيقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار حضرات السادة بعض الفرق النيابية خصصت جزءا من الحصة الاجمالية لتدخلات بعض افرادها الرئاسة لا ترى مانعا في ذلك شريطة احترام الحصة الاجمالية المخصصة لكل فريق.

على هذا الأساس أعطي الكلمة للسيد المستشار محمد لحسن منينو عن فريق جبهة القوى الديمقراطية فليتفضل.

* المستشار السيد محمد حسن منينو :

بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

أجل سيدي الوزير الأول المحترم لقد كان بالفعل تشكيل حكومة ببلادنا بفضل ارادة وحكمة صاحب الجلالة دام له النصر والتأييد وبفضل كفاح وتبصر القوى الديمقراطية والتقدمية لقد كان بحق محطة تاريخية في مسار تجربة حياتنا الوطنية السياسية وحدثا بارزا استقبله الشعب المغربي في غالبيته بارتياح وأمل كبير وعما لاشك فيه ان من شأن هذا الحدث ان يعزز الإستقرار السياسي ببلادنا وأن يزيد من فعالية ومصداقية مؤسستنا المنتخبة وأن يعطي للمغرب مكانة مرموقة في منطقة شمال غرب افريقيا سوف تمكنه بحول الله وقوته من تحسين موقعه في علاقته السياسية والاقتصادية مع العالم العربي وافريقيا وامريكا عامة وأروبا على وجه الخصوص، حدث سيكون له الأثر الحميد من دون شك على عملية اضفاء المشروعية الدولية على مغربية الأقاليم الجنوبية وسيعطينا لا محالة إمكانية جديدة ووسائل اخرى لمعالجة ملف سبتة ومليلية السليبتين.

ولقد جاء التصريح الحكومي الذي تفضلتم بتقديمه أمام البرلمان على نحو نتوقعه ولما عهد فيكم من خصال حميد وحنكة سياسية بعيدة كل البعد عن الديماغوجية والتعصب الجزئي، آخذا بعين الإعتبار التوجهات الأساسية لكل مكونات التحالف الحكومي بدون استثناء إذ نجد في أنفسنا نحن أعضاء فريق جبهة القوى الديمقراطية وجاء مستجيبا لمختلف تطلعات شرائح المجتمع المغربي.

فكتم السيد الوزير الأول المحترم على حق لما جعلتم من وحدتنا الترابية أولوية الأولويات لاسيما في هذه الظروف التي تعاني منها القبائل الصحراوية فيما يسمى بعملية تحديد الهوية من جراء تعنت البوليساريو من وراء خصوم المغرب في سياستهم الهدامة ومنطقهم الإنفصالي ومحاولتهم اليائسة لتجزئة القبيلة والفخدة والعائلة حتى.

فاليقظة ثم لا استفتاء الا اذا توفرت كل الضمانات بحق المشاركة بالنسبة لجميع المنحدرين من الصحراء لمقتضيات المخطط الأممي.

وإن من دواعي الإفتخار أن المغرب منذ استرجاعه لأقاليمه الجنوبية قام فيها انجازات عظيمة تكون بحق معلمة من معالم عهد الحسن الثاني أطال الله عمره ونحن واثقون سيدي الوزير الأول المحترم، أن حكومتكم ستتابع من دون شك مسيرة البناء والتشييد في كل ربوع الصحراء مع إعطاء نوع من الأسبقية الآتية لتحريك سوق التجارة في الأقاليم الجنوبية نظرا لأن أغلبية السكان بالمنطقة يعتمدون على التجارة لهذا يجب الإهتمام بهذا الجانب والذي يعرف حاليا الكساد الكبير ومتابعة المجهود الخاص لادماج الشباب والمرأة الصحروية في الحياة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد والعمل على اخراج مدينة طرفاية من التهميش الذي تعيشه ولعل هذه المدينة العزيزة على المغاربة تستحق كل العناية والاهتمام اذ كانت هي أول عمالة في الصحراء في عهد جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، وهي قلعة العبورالى الأراضي المحتلة بالنسبة لمتطوعي المسيرة الخضراء المظفرة.

وفي الأخير اغتنم هذه الفرصة ومن هذا المنبر لأشيد بالعمل الرائع والجهاد الذي يقوم به حاليا مناضلو الوحدة الترابية من شيوخ القبائل الصحراوية والمنتخبين والطاقم الإداري وكل الساهرين على عمليات تحديد الهوية في صمت ونكران الذات. فتحية لهم والله نسأل أن يعينهم ويتبث اقدامهم حتى تتمكن بلادنا من طي هذا الملف بصفة نهائية والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للمستشار السيد بدر الدين السنوسي.

* المستشار السيد بدر الدين السنوسي :

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

سادتي الوزراء،

زملائي الأعزاء،

تتميما لتصريح السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يطيب لي أن أعرض منظور حزبنا مما جاء به مشروع البرنامج الحكومي بخصوص قضية وحدتنا الترابية وسياستنا الخارجية.

وإني لأعرب في البداية عن ارتياح التجمع لما أولته الحكومة من اهتمام بالوحدة الترابية للبلاد، حيث جعلتها أولوية الأولويات ضمن برنامجها وهي كما ذكرتم موضوع اجماع وطني شامل حول جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله رمز وحدة الأمة وعزتها.

ولتكن هذه فرصة لنوجه بدورنا تحية إكبار، لقواتنا المسلحة الملكية لما أدته من خدمات جليلة لهذا الوطن، وننحني اجلالا لأرواح شهدائنا الأبرار تغمدهم الله برحمته.

ولقد أكدتم -سيدي الوزير الأول- حرص الحكومة على الإغلاق النهائي لملف الصحراء بعد إثبات السيادة الوطنية على أقاليمنا الجنوبية وتمكين كل المواطنين الصحراويين من المشاركة في الإستفتاء التأكيدي لمغربية هذه الأقاليم.

كما نبارك مساعيكم لذا الحكومة الإسبانية في شأن أراضينا المغتصبة بالشمال سبتة ومليلية والجزر المجاورة لها حتى يفتح الحوار في إطار خلية التأمل التي اقترحها جلالة الملك نصره الله بهدف استرجاع المدينتين السليبتين مع المحافظة على الصداقة وحسن الجوار بين بلدينا.

لقد ذكرتم أن ملف الصحراء يمر بمرحلة دقيقة نتيجة تطبيق مسلسل التسوية ونقول فعلا أنه يمر بمرحلة دقيقة نتيجة الممارسات التي يواصلها البوليساريو مدعما من طرف خصوم وحدتنا الترابية من يظهر من هم ومن يعمل في الخفاء بهدف تعطيل عملية تحديد الهوية والواقع أن حدّة الملف تتصاعد كلما اقترب الموعد المحتوم.

لانخفيكم انشغالنا لما يشوب مثل هذه المواقف من غموض وسواء صدرت عن خصومنا أوحتى في بعض أصدقائنا مع الأسف الشديد كما يعلمنا تمادي جيراننا في تصعيد حدة الأزمة المفتعلة بشتى المناورات.

لقد ذكرتم سيدي الوزير الأول ان اتحاد المغرب العربي يشكل اختيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، ونشاطرهم هذا الرأي.

إن نؤكد دعمنا لبناء اتحاد المغرب العربي باعتباره خيارا مصيريا يعزز وجودنا السياسي والاقتصادي في الساحة الدولية خصوصا أمام ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى منها على الخصوص الإتحاد الأوروبي الذي واجهناه في المغرب العربي متفرقين كل دولة على حدة في مفاوضات قاسية مرهقة من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر نعم تحسبا لأفق 2010.

نعم لمغرب عربي متضامن .

لكننا لا نقبل بتاتا بناء مغرب عربي كيفما كانت مزاياه على حساب قضيتنا الوطنية الأولى وليس لدي شك سيدي الوزير الأول أنكم تشاطرون هذا الشعور.

لقد سجلت قضية صحرائنا تقدما نسبيا ملموسا على المستوى الإفريقي بفضل سحب بعض الدول الصديقة لاعترافها بالجمهورية الصحراوية الوهمية.

وفي الوقت الذي نناشد فيه الحكومة بمواصلة المساعي لدى دول صديقة أخرى نرى منظمة الوحدة الإفريقية لازالت تحتفظ بالجمهورية المزعومة في عضويتها.

والواقع أنه لايمكن لمنظمة الوحدة الإفريقية ان تكون خصما وحكما في آن واحد.

لذا نطالب الحكومة بتجنيد كل طاقاتها لاقناعها باسقاط عضوية الجمهورية المزيفة ان هي أرادت ان تضطلع بدور ما في مسلسل التسوية وأن تستمتع بعودة المغرب في حظيرتها.

إن بلادنا بحكم موقعها الاستراتيجي ورصيدها الحضاري شكلت منذ القدم ولازالت ملتقا إنسانيا واقتصاديا بين افريقيا وأوروبا، بين الشرق والغرب.

وقد استطاع المغرب ان يتبوأ مكانة مرموقة على الصعيد العالمي بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله في الدفاع عن الشرعية الدولية وعن حقوق الشعوب العربية والإسلامية والإفريقية.

ويعتبر التجمع الوطني للأحرار أنه يتعين على الجهاز الديبلوماسي المغربي أن يستثمر بكيفية أنجع، الإشعاع الشخصي الذي يتمتع به جلالة الملك عبر المعمور.

ننتظر من هذا الجهاز :

أن يجدد اسلوب عمله ليرقى الى مستوى مايتطلبه العالم الجديد وأن يبحث أنجع الطرق وأكثرها جرأة - لتقوية علاقتنا الإقتصادية بجلب الإستثمارات الأجنبية وتوسيع الأسواق لمنتوجاتنا الوطنية واستفادة بلادنا من الإمكانات التي يوفرها التعاون الدولي.

- أن يباشر التأييد للقضية الفلسطينية، ويساهم في الحقوق العربية المشروعة في الشرق الأوسط على أسس الاتفاقيات المصادقة عليها باجماع المنظومة الدولية بما حظيت إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف. ننتظر منه أن يساهم في رفع الحصار المفروض على ليبيا ولمأساة الشعب العراقي.

- أن يساهم في تحقيق المصالحة العربية الشامل وتعزيز التضامن العربي.

ننتظر منه ان يساند القضايا الاسلامية ويساهم في رفع المعاناة عن المسلمين في العالم.

- أن يساهم في الجهود المبذولة لتقوم هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في إطار النظام العالمي الذي بدأ ينحرف ويعمل بمكيالين في فرض احترام الشرعية الدولية.

ننتظر منه أخيرا أن يساهم في نصر الحرية وسيادة القانون في العلاقات الدولية.

إن تحقيق هذه الأهداف يستوجب طبعا إدخال إصلاحات جدرية على هذا الجهاز وتزويده بالوسائل اللازمة للعمل الديبلوماسي وتدعيمه بالأطر الكفأة والمسلحة بروح النضالية من أجل التطبيق الفعال لسياسة خارجية مبنية على التوجهات السديدة لجلالة الملك نصره الله.

كما ندعوكم لتعزيز التنسيق بين العمل الديبلوماسي الحكومي والعمل النيابي الخارجي وأن تستثمروا ديبلوماسية برلمانية نأمل أن تساعدكم في نهج سياسة خارجية فاعلة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

أيها السيدات والسادة،

إن التجمع الوطني للأحرار سيساند برنامج الحكومة الذي أتى مستجيبا لعدد من افكاره وطموحاته ولكن هذه المساندة سوف لاتخلو من انتقادات واقتراحات نأمل ان تساهم في إغنائه الآن وأثناء التنفيذ حتى يكون في مستوى تطلعاتنا.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله.

* <u>السيد رئيس المجلس</u> :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد المستشار السيد لحسن بيجديكن فليتفضل.

* <u>المستشار السيد لحسن بيجديكن</u> :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة المستشارين ،

لقد استمعنا بكل تمعن الى التصريح الحكومي الذي أدلى به السيد الوزير الأول أمام غرفتنا الموقرة، وإذ نؤيد فحوى هذا التصريح بصفة عامة نريد هنا أن نشير الى الأبعاد التي كان يجب أن يأخذها هذا التصريح نظرا للمشاكل العميقة التي التي يعرفها قطاعان من أهم القطاعات الإقتصادية الوطنية، وهما قطاع الصيد البحري من جهة نظرا لأهمية السوسيو اقتصادية وكذا قطاع السياحة الذي يغدي الإقتصاد الوطني بعائدات مهمة ويعد قاطرة قطاع الخدمات.

ودون أن نتعمق في التفاصيل التي نحتفظ ببسطها في مناسبة لاحقة، نذكر فقط في مايخص النقطة الأولى بالعلاقات المغربية الأوربية التي تكتسي طابعا والتي نرجو ان يعاد فيها النظر لما آلت اليه ثرواتنا البحرية من انهيار وتقلص في الموارد البحرية بصفة عامة والموارد السمكية على وجه الخصوص.

كما تعلمون، أيها السادة المحترمون، فإن الإتفاقية الموقعة مع الإتحاد الأوربي أصبحت على وشك النهاية وستخلف وراءها مع كامل الأسف انهيار قطاع بأكمله يضمن العيش لأكثر من 400 ألف عائلة ويمثل 15% من الصادرات المغربية ويوفر 8 مليار درهم كعائدات، ونحن على استعداد من موقعنا كمنتخبين وكمتدخلين في هذا القطاع لمد الحكومة بجميع ملابسات هذا الملف ووضع المشاكل العويصة التي يتخبط فيها هذا القطاع في إطارها الحقيقي.

وقد أصبح من المفروض ان نتدارس مخلفات هذه الإتفاقية، الا أننا نجدد أمامكم موقف المهنيين، من السعيدية الى الكويرة، الذين يرفضون بكيفية قطعية كل اتفاقية في هذا المجال، لا تأخذ بعين الإعتبار أولا وأخيرا مصالح المغرب والعاملين في قطاع الصيد حتى نتمكن من استغلال الثروات السمكية الوطنية استغلالا عقلانيا، خدمة للإستمرارية، وتمشيا مع سياسة الحفاظ على هذه الثروات الوطنية التي ستجعل من بلدنا قوة غذائية في أفق 2000 اذا ما أحسن استعمالها.

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول إخواني المستشارين

السادة الوزراء

أما فيما يتعلق بالقطاع السياحي فلا تخفى عليكم الأهمية التي أولتها له الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال والدور الذي يلعبه حاليا في جلب العملة الصعبة وتحريك الإقتصاد الوطني الشيء الذي يحتم الإهتمام به أكثر وإيلائه المكانة التي يستحقها.

ولهذه الغاية يجب تنسيق العمل في مجال التهيئة السياحية بين وزارة السياحة ووزارة إعداد التراب الوطني مع وزارة التجهيز ومع الجماعات المحلية.

ومن أجل تفعيل قطاع السياحة أصبح من الضروري إعداد مخطط لإستغلال مناطق التهيئة السياحية وعلى رأسها خليج أكادير وطنجة اللذان تكلفت بإعدادهما وتهيئتهما وتسويقهما الشركتين الوطنيتين لتهييء خليج أكادير وخليج طنجة، بحيث أن مساحات شاسعة من الأراضي الشاطئية المهيأة لإستقبال الإستثمارات السياحية توجد الآن في حالة جمود وتحول دون تطويق هذه المناطق للإستثمارات السياحية أجنبية كانت أو وطنية.

ونظرا لأهمية هذه النقطة فإنه بات من اللازم إنكباب القطاعات الوزارية المعنية على حل المشكل في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الإطار لا يفوتني أن أشير إلى أهمية إعداد مخطط مديري سياحي يشمل جميع المناطق المؤهلة لذلك سواء منها الشاطئية، الداخلية، أو الجبلية»» هدفنا من ذلك تنمية منطقية لهذا القطاع مع الأخذ بعين الإعتبار التوجهات الجديدة للسياحة العالمية التنافسية بتنويع العرض الوطني، وذلك بإعادة النظر في قانون الإستثمار السياحي في إطار تشاوري يأخذ برأي المهنيين ويركز على :

أولا : تمتيع المؤسسات السياحية بصفة مصدر.

ثانيا : تخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة التي يؤديها القطاع السياحي إسوة بالدول المنافسة.

ثالثا : إعادة النظر في الضرائب المحلية المفروضة على هذا القطاع.

رابعا : تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة لاستيراد التجهيزات الفندقية من الخارج.

كما يجب ان تتجه سياسة الحكومة الى تحسين وتطوير تجهيزات الإستقبال في المطارات ونقط الحدود وإعادة النظر في التنظيمات المهنية المتدخلة في القطاع حتى تلعب دورها كاملا بالنسبة للقطاع الخاص او السلطات العمومية، هذا دون ان ننسى دور العنصر البشري في كل عملية تنموية، مما يستوجب الرفع من مستوى كفاءة العاملين في هذا القطاع عن طريق التكوين المستمر وبتنسيق مع الجمعيات المهنية.

كما أصبح من المفررض اعداد إطار قانون تنظيمي شامل لتحديد اختصاص كل متدخل في هذا القطاع من وكلاء الأسفار والطاقم العامل بالفنادق والبنيات المكملة لها كالمطاعم وأماكن التنشيط السياحي.

تلكم كانت مجموعة من الأفكار نظن وجوب الأخذ بها يوم تقديم الإجراءات العملية لتنفيذ ماجاء في التصريح.

والتجمع الوطني للأحرار الذي يساند هذا التصريح الحكومي، والذي دافع وسيدافع دائما على كل عمل وطني يتوخى خدمة البلاد ويعمل على ازدهارها ورقيها وتقدمها، سيعمل كل مافي وسعه لإنجاح عملية التناوب تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده.

وشكرا.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار دائما عن فريق التجمع الوطني للأحرار الكلمة للمستشار السيد محمد الكنفاوي.

* المستشار السيد محمد الكنفاوي :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين

* السيد رئيس مجلس المستشارين :

السيد الوزير الأول

السيد وزير الدولة

السادة الوزراء

السادة إخواني المستشارين من معارضين ومساندين

لقد قرأنا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، بتركيز، ثم استمعنا بامعان الى برنامج الحكومة الذي تعتزمون - السيد الوزير الأول - تطبيقه، والذي تقدمتم به الى غرفة المستشارين طبقا للفصل الستين من الدستور، وبادىء ذي بدء السيد الوزير الأول، أود ان ابوح لكم بفرحتنا وآمالنا المعقودة على حكومة التناوب والتغيير التي تقودونها معتمدين على أغلبية متنوعة ومنسجمة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار.

أولا : نثمن جهدكم واعتراف حكومتكم بأهمية المجهودات المبذولة من قبل الحكومات السابقة ببلادنا تحت قيادتي جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله تراه وجلالة الحسن الثاني أمد الله في عمره، ونثمن أيضا - بوعي أعمق وبإيمان أرسخ إرادة حكومتكم في التغيير ذلك التغيير الرامي الى التخليق وإلى الترشيد وإلى التواصل.

- إذا كانت الأعمال السابقة لم تبدل سدى، والمجهودات لم تكن عبثا، فإننا في فريقنا، نعي صادق الوعي أن الأوراش الثلاث التي تعتزمون إنجازها ورش التخليق، ورش الترشيد وورش التواصل ان هي تحققت، ولو في حدود نسب معقولة، فسيكون من شأن هذا الإنجاز أن يولج المغرب في القرن 21 وهو واثق في مستقبله، عامل منتج ورابح في اقتصاده، فاعل مؤثر في محيطه، راض متراض على حريات أبنائه وعلاقات مواطنيه وشرائحه بمؤسساته في ظل العرش العلوي المجيد.

نعي أيضا أن من شأن هذا الإنجاز، وهو وارد محقق إن شاء الله بفضل الرعاية الملكية، والمساندة الشعبية والإرادة الحكومية أقول من شأن إنجاز الأوراش الثلاث أن تجعل لاحقا وثيرة النمو والإقلاع ببلادنا تتسارع وتتكثف ومرتبة المغرب في عداد الدول الديمقراطية والمتقدمة تتصاعد وتتعزز.

ثانيا : إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار :

نشاطر قولكم الرصين بالدور الهام الذي يجب ان تناط به المقاولة المغربية صغيرة كانت أو متوسطة وكبرى، ان المقاولة في نظر التجمع الوطني للأحرار، ومن منطلق الديمقراطية المجتمعية التي يتبناها كاختيار مبدئي هي فعلا المكان المتميز لإنتاج الخيرات والثروات ولكن أيضا فضاء للعلاقات الإجتماعية بين الأطراف الفاعلة والمستفيدة من المقاولة من دولة ومأجورين ومساهمين.

إن البعدين اللذين من خلالهما تشكلت مواقف الحكومة من المقاولة أي بعد المقاولة المنتجة للثروات وبعد المقاولة المرتبة لعلاقات إنسانية واجتماعية هما البعدان اللذان أسس التجمع الوطني للأحرار عليهما فلسفته واختياره المخزول في لفظتي الديمقراطية الإجتماعية.

إن تحقيق السلم والتعاون بين الفاعلين في المقاولة لمن شأنه رد الإعتبار للشغل في بلادنا، ونعي ما لرد الإعتبار هذا من مفعول إيجابي في إنتاجه الإقتصاد وفي تنافسيه المنتوجات.

إن التجمع الوطني للأحرار " وفاء منه بمبادىء العدالة الإجتماعية يرى ان أوجب واجباته العمل على خلق فرص للشغل والإجتهاد في المحافظة عليها ومضاعفتها دون المس بأي حق من الحقوق سواء تعلقت بالعامل أو المشغل.

لذا كان جعل التنمية من أولويات الحكومة يساير ويتجاوب مع مايطمح اليه التجمع في هذا المجال سيما بعد تفشي البطالة ببلادنا، ومن أجل هذا سنعمل في التجمع على بذل كل مجهود لتحقيق وإغناء اللقاء الوطني حول التشغيل الذي تنوي الحكومة جمعه وكذا تحقيق إبرام ميثاق وطني حول التشغيل.

إن تفاحش البطالة ببلادنا، ولاسيما تلك التي تنخر آمال ومستقبل أطر الغد، خريجي جامعاتنا ومعاهدنا، لأمر جد خطير : فهو من جهة عنوان فشل في تقديم التكوين الملائم والمناسب لسوق الشغل وحاجيات المقاولات ومن جهة أخرى إحدى عوائق استتباب السلم الإجتماعي وتواصل الأجيال.

إن بطالة خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس لها أثر أخطر بكثير مما يمكن أن يضبطه رقم يبين عدد الخريجين العاطلين أو نسبة تشير الى عدد هؤلاء بالمقارنة مع كذا وكذا. إن خطورة هذه البطالة الأصعب ضبطا هي الإحباط الذي احتل نفوس الصغار في المستوى الأساسي والإعدادي وهم يشاهدون يوميا عند الخروج للمدرسة وعند الرجوع منها إخوانا وأخوات لهم يعانون من التهميش والإقصاء بعد أن عايشوا وشاهدوا تصفيقات العائلة وهي تفرح بالنجاح في آخر السنين الدراسية التي استغرقها التكوين الذي أصبح غير مجد.

لذا وإدراءا لمخاطر هذه المعضلة نتفاءل خيرا عند قراءتنا فقرات البرنامج الحكومي المخصص لتنشيط الإقتصاد لفائدة التشغيل.

وبهذا الصدد نقاسمكم إرادة وضع برامج للأشغال ذات النفع العام وإرادة إيلاء التكوين المهني الأهمية القصوى اللازمة وكذا إرادة إخراج مدونة الشغل الى حيز الوجود، ونقاسم الحكومة أكثر إرادتها في العمل على تقليص دائرة الفقر الذي يطال بالخصوص البوادي وضواحي المدن.

إلا أننا نثير انتباه الحكومة أن وضع نظام لتشخيص الفئات المستحقة للمساعدة ان هو تم في إطار تشاوري وبإشراك الجماعات المحلية سيكون أكثر عدلا وأحسن أثرا.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يرمي الى ضرورة وضع مخطط وطني للتشغيل وسيعمل على إقناع حلفائه بهذه الضرورة أثناء اللقاء الوطني حول التشغيل المزمع عقده من طرف الحكومة، وهو يقترح طبقا لبرامجه وللتصريح الحكومي الذي نحن بصدد مناقشته أربع أوراش كبرى منتجة للثروات والتشغيل :

- برنامج بناء السكن الإقتصادي،
- برنامج مد الطرق لمضاعفة المحاور وكسر عزلة الشمال عن الجنوب والشرق عن الغرب.
- برنامج الري الصغير والمتوسط.
- برنامج تطوير القطاع الثالث.

إن الإجراءات الأخرى التي جاء بها التصريح الحكومي والهادفة الى تنشيط الإقتصاد للنهوض بالتشغيل لقمينة بإعطاء دفعة مهمة في هذا الإتجاه. لذا ننتظر عمليا هذه الإجراءات.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار.

ومن جهة ثالثة : نؤيد عزم الحكومة على تأسيس برامجها على أرضية مالية متينة تحترم التوازنات الإقتصادية والمالية الإجمالية. إننا نومن بأن توطيد وتحسين التوازنات المالية الإقتصادية لمن شأنه المساعدة على تحقيق تنمية مستديمة ومرتفعة في النشاط الإقتصادي تمكن من تخفيض نسبة البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

نومن أيضا أن توسيع الوعاء الجبائي بالإندماج التدريجي للقطاع الغير المنظم وتحسين قواعد المنافسة بمحاربة الغش والتملص لمن شأنه أن يساعد على رفع مداخيل الخزينة.

نومن بنهج سياسة مالية صارمة تقتضي تقليص مستوى عيش الدولة وترشيد النفقات العمومية.

إن نهج مثل هذه السياسات لمن شأنه فعلا تقوية وتوسيع الهامش المالي الممكن رصده لتمويل القطاعات الإجتماعية التي همشت طويلا بفعل ضغط تطبيق برامج الإستقرار الماكرو-اقتصادي والإصلاحات الهيكلية في الفترة بين 83-93.

ومن جانب آخر نومن أن المقاولة في آخر المطاف هي الممول الأساسي لميزانية الدولة وعلى هذا الأساس ننادي بمحاربة الغش الضريبي وملاحقة التملص بواسطة إدارة مالية عليمة متمكنة عادلة ونظيفة.

وبالمقابل واحتراما لمبدإ موازاة الحقوق على ميزانية الدولة والخزينة أن تفيا بالتزاماتهما تجاه المقاولة.

إن النشاط الإقتصادي أخذ وعطاء والمقاولة فاعل أساسي وحاسم في هذا النشاط فهي أحيانا مدينة للخزينة برسم ضرائب وتكاليف يحملها إياها القانون، وهي إن لم تف بديونها تجاه الصندوق العمومي في الآجال المضروبة ترتب على نفسها دعائر وفوائد ومصاريف بسبب الإهمال والتأخير.

الا أن نفس المقاولة أحيانا أخرى تصبح دائنة للخزينة، فتقرر برامجها وتوقعاتها على ما تنتظره من الصندوق العام وفي الآجال المقررة لاستيفاء ديونه إلا أنها فتفاجأ بكونه لا يحترم الآجال. والأمر الأشد مرارة أن نفس المقاولة تتحمل أيضا الفوائد والدعائر والمصاريف بسبب تماطل وإخلال الصندوق العام بالتزاماته.

هذا حيف يجب إزالته لأنه لم يعد جائزا في عهد المقاولة المواطنة التي يزمع البرنامج الحكومي تأسيسها ورد الإعتبار لها إليها.

إننا نرى ضرورة خلق حساب رصد خاص تكون مداخيله الدعائر والفوائد على عاتق المقاولة المخلة بالتزاماتها الجبائية ويكون من بين مصاريفه تعويض المقاولة من جراء تأخير الوفاء بالدين العمومي المستحق لها.

ان القانون المالي السنوي المرتقب هو الفرصة السانحة لمناقشة ودراسة مثل هذه الإجراءات الرامية الى تدعيم وتحسين أداء المالية العامة لا بالنسبة للخزينة العمومية فقط ولكن أيضا بالنسبة للمقاولة التي هي حليف الصندوق العمومي وممونه، كل حيف طالها لا بد أن تنعكس آثاره على المالية العامة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نلاحظ ويتفهم رحب أن المطالبة بالأرقام والجداول والنسب والكميات تطال كل الحساسيات في غرفتنا ونحن إذ نقر بما لهذه الأرقام والنسب من دلالات في المقارنات وقوات في الضبط واختزال في التفسير والعرض ووضوح ودقة في الإلتزام نعترف أيضا أن كل الأرقام والنسب تبقى عاجزة في التعبير عن العوائق البنيوية والسياسات المتصدية لها والتي هي موضوع برنامج حكومتكم.

إننا واعون بشمولية برنامجكم لأنه يرمي الى تحقيق إصلاحات بنيوية، إنه سياسي بالأساس لذا لم يعتمد الأرقام والجداول المفيدة فقط عندما يكون البرنامج قطاعيا لايناقش الإختيارات الشمولية.

هذا لا يمنعنا من انتظار الأرقام والجداول في القانون المالي السنوي المقبل وكذا، وهذا بديهي، يوم تقديم التصميم الذي رد اليه الإعتبار منذ المصادقة بالإجماع على الدستور الحالي.

وأخيرا، السيد الوزير الأول، استسمحكم وأقول، لكم بأننا لن نصوت على برنامجكم هذا، لأن الدستور لم يخول لنا في غرفة المستشارين هذا الحق لكننا سندافع عنه دوما الى ان يدخل حيز التنفيذ ويتمتع بفوائده المغاربة فيجري التناوب ويسري التسامح والتواصل الذي يدعو برنامجكم اليه تحت رعاية عاهل البلاد الحسن الثاني أدام الله عمره وعرشه.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد المستشار محمد بوهريس.

* المستشار السيد محمد بوهريس :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارون المحترمون

يشرفني ويسعدني باسم فريقي فريق التجمع الوطني للأحرار أن أتدخل في مناقشة التصريح الحكومي الذي قدمه الى مجلسنا الموقر السيد الوزير الأول عشية يوم الإثنين الماضي، وبادىء ذي بدء أتقدم الى السيد الوزير الأول وباقي السادة الوزراء بالتحية والتقدير على المجهود الجبار الذي بذلوه في تهييء ووضع البرنامج الحكومي الذي نحن بصدده.

ان الشرائح العديدة والمختلفة للشعب المغربي وكذا الرأي العام الدولي استقبل هذا التصريح بالإرتياح وبالإبتهاج نظرا لكونه يعبر عما يخالج افراد امتنا من طموحات وآمال كبيرة.

إن لغة التفكير التي ركز عليها السيد الوزير الأول تدخله أمام مجلسنا الموقر جعلت كل هذه الفئات من المواطنين تتوسم الخير وتتطلع الى المستقبل الأحسن.

إن التجمع الوطني للأحرار التي أخذت مجموعة من آرائه في البرنامج الحكومي كان دائما يبني برنامجه على التصحيح والتغيير.

إن أول الملاحظات التي يمكن ابرازها في البرنامج الحكومي هو التأكيد على ضرورة عصرنة البلاد والتطلع بها الى القرن 21 ولايمكن تحقيق هذا الا بوضع آليات إصلاحية جاءت في تدخل السيد الوزير الأول، وتهم على وجه الخصوص الإدارة، القضاء التعليم والتكوين، الآلية الإنتاجية وكل هذا يتوقف بشكل رئيسي وضروري بالواقع المغربي والوضعية التي تعيشها بلادنا، كما أنه يتوقف على مساندة موضوعية تحيي كل ماهو إيجابي في البرنامج وتنبه إلى مايمكن أن يكون قد اعتراه من إغفال أو نسيان.

إننا في حزبنا نشعر بأن البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول يتماشى مع أرضية حزبنا المبنية على الديمقراطية المجتمعية أي على الديمقراطية التي تخدم مصالح المجتمع والتي تهدف الى إصلاح المجتمع والتي تعنى بكل الأمراض التي يعاني منها المجتمع.

إنه اذن برنامج نشعر من خلاله بالطموحات والأماني التي نسعى اليها جميعا لولوج القرن المقبل.

سيدي الرئيس ،

أيها السيدات والسادة ،

إن ولوج هذا القرن أمام العولمة التي يشهدها العالم واتفاقية الكاط التي تهدف الى تحرير التبادل تحتم علينا أن نستعد ونتهيأ بكل الوسائل وبشتى الطرق والمغرب الذي حباه الله بموقع استراتيجي والذي ربط نفسه باتفاقية شراكة مع أروبا، سيفتح أسواقه الى المنتوجات الأوربية في أفق 2010 مطالب وبصفة عاجلة الى التهييء لهذا الولوج وبلادنا التي خطت هذه الخطوات وعملت على اعداد مجموعة من القوانين والأنظمة سواء في الميدان الجبائي أو الميدان التجاري أو الميدان القضائي.

هذه الترسانة من الإصلاحات التشريعية إذا لم تصاحب بتحريك الآليات الإنتاجية لتتمكن من المنافسة في الأسواق العالمية فإن غزو المنتجات الأوربية سيحطمها لاقدر الله وسيوجه لنا ضربة قاسية.

ونحن لانشك بأن الحكومة واعية بهذا الخطر وأنها ستتخذ التدابير العاجلة والإجراءات السريعة لتعديد النسيج الصناعي والإنتاج الفلاحي ببلادنا ليكون مؤهل الى كل الإحتمالات ويعبر مسالك الإنفتاح بسلام أو على الأرجح بأقل تكلفة.

إن بلادنا بحكم تواجدها على حوض البحر الأبيض المتوسط معنية من قريب بتصريح مؤتمر برشلونة لسنة 1995 والمتعلق بالشراكة الأوربية المتوسطة هذا البرنامج الذي كان من المفروض أن يساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا عن طريق المساعدة للمساهمة لتهييء مقاولاتنا وتحديثها، والذي مع الأسف الشديد نرى ان حلفاءنا الأوربيين لم يوفوا بكل تعهداتهم.

اضافة أنه من اللازم علينا أن نفكر جميعا حكومة وبرلمانا في إيجاد البديل لتحقيق هذه التنمية وبالأخص بالمناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

وفي رأينا في التجمع الوطني للأحرار أن هذا لايمكن تحقيقه إلا في إطار سياسة جديدة تعطي للجهات أهميتها وتعزز دورها في هذا الباب.

إن كل جهة لها مقوماتها مؤهلاتها ولها ديناميكياتها والمغرب إذا أراد أن يربح الرهان رهان التنمية الإقتصادية فعليه أن ينهج سياسة جديدة تقوم من دور الجهات في التنمية المنشودة لأن الآن جل الدول لها قوانين وحوافز تعمل بها من أجل جلب الإستثمار الأجنبي والإستثمارات الخارجية، ونحن إذا قوينا الجهات ببرنامج طموح لاعداد التراب بها واعتنينا بالعنصر البشري وهيأناه بتكوين جديد ورفعنا من جودة الحياة بمدننا واستطعنا الرفع من القوة الشرائية لتحفيز المواطن على الإستهلاك فإن هذه مقومات تمكن من جلب المستثمر والرأس المال الخارجي في كل جهة حسب ما تختزنه من امكانيات وماتدخره من كنوز.

ان تعزيز دور الجهات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية يفرض على الحكومة العمل على تحقيق اللامركزية واللاتمركز الحقيقيين، اللاتمركز يبقى المسلك الضروري والطريقة التي لاغنى عنها والتي بدونها لا تحقق اللامركزية، ولتحقيق هذا الهدف فإننا في التجمع الوطني للأحرار طالبنا دائما بإدخال تعديلات على القوانين المنظمة للجماعات المحلية والإقليمية.

إن طاقم المنتخبين اليوم يضم عددا من الأطر والكوادر من الكفاءات التي يمكنها أن تدير شؤون جماعاتنا وأقاليمنا وجهاتنا دون عجر ولا وصاية.

وهذه الفئة من المسؤولين الجماعيين بوطنيتها ونضالها قادرة على تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية في جماعتنا وجهتنا.

لذا فإن الحكومة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالاهتمام بهذا التغيير المرتقب والذي سيكون لا محالة هو مفتاح التغلب عل تخلف الشركاء الأوربيين.

إن تحيين القوانين المنظمة للجماعات المحلية وقانون مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجهات المحدثة بإعطائها القرار والإستقلال المالي والمادي على أن تبقى المراقبة البعدية هي أساس

الوصاية سيمكن المغرب من تحقيق خطوات جديدة في ميدان تدعيم الديمقراطية المحلية.

لقد سبق وأن تحدثنا عن دور الجهات في المساهمة المباشرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأوضحنا بأن لكل جهة من الجهات 16 المحدثة لها مقوماتها وإمكاناتها، وطلبنا الحكومة باعتماد سياسة تقوية هذه الجهات ودعمها وتزويدها بكل الوسائل البشرية والمالية للإنطلاق نحو وضع مخططاتها ورسم معالم الإزدهار والنهضة التي تنشدها كل جهة على حدة.

علما على أن المرحلة الإنتقالية التي توجد عليها الجهات حالياً يجب ان لاتكون أكثر من اللازم لتشرع في تحقيق الأمال التي عقدها عليها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده مهندس سياسة الجهات في بلادنا.

وإذا كان لزاما على الحكومة القيام بهذا في أقرب وقت فإن الأقاليم الشمالية يجب أن تحظى بالأولوية المطلقة.

وإننا في التجمع الوطني للأحرار نسجل بارتياح ماجاء في التصريح الحكومي بأنها ستولي عناية خاصة لتنمية الأقاليم الشمالية والأقاليم الشرقية.

إن إنشاء وكالة لإنعاش هذه الأقاليم شيء جميل أعطى لسكان هذه المنطقة أملا في أن يروا برامجها تترجم الى الواقع الى أن انعدام الوسائل المالية والمادية لدى هذه الوكالة جعل خطابها يبقى رسما على الأوراق ولا يرقى الى الترجمة المنشودة.

وهذا مايجعلنا في حزبنا ندعو الى تدعيم الجهة الشمالية والشرقية بكل الوسائل لأن منتخبيها قادرون على رفع التحدي ومستعدون للعمل بكل نضال وإخلاص في بناء صرح جهتهم وتنميتها وبالتالي ازدهار بلادهم ورقيها.

وختاما سيدي الرئيس إننا في التجمع الوطني للأحرار كفرقاء في الحكومة التي تقدم السيد الوزير الأول بالتصريح الذي نناقش اليوم، نساند هذا البرنامج الطموح كل المساندة ونعتز أيما اعتزاز بمشاركتنا في ميثاق التغيير الذي بنى عليه السيد الوزير الأول خطوطه العريضة لأن هذا التغيير هو تغيير هادف ومنسجم مع تطلعاتنا ومطابق لتصوراتنا والسلام عليكم.

✱ السيد رئيس المجلس :

شكرا أرجو من السادة المستشارين احترام المدة المخصصة لكل فريق سواء المدة الإجمالية أوالمدة المخصصة لكل متدخل، أمامنا ست تدخلات فريق جبهة القوى 10 دقائق الإتحاد العام للشغالين 15 دقيقة الإتحاد الديموقراطي للشغالين 10 دقائق النقابة الوطنية الديموقراطية 10 دقائق اتحاد النقابات الشعبية 10 دقائق الإتحاد الوطني للشغل 10 دقائق أرجو مرة أخرى من الجميع التعاون مع الرئاسة لاحترام المدة المخصصة، الكلمة للمستشار السيد العربي بوراس عن فريق جبهة القوى الديمقراطية مع العلم ان المكتب قرر تمديد الجلسة الى حدود الثامنة لإنهاء التدخلات، تفضل السيد المستشار محمد الجوهري تفضلوا.

✱ المستشار السيد محمد الجوهري :

شكرا السيد الرئيس

فقط أريد أن أوضح بأن تدخل نقابتي الحركة الشعبية سيتدخل باسم الحركة الشعبية السيد ادريس مرون باسم النقابة فقط.

هذه الملاحظة نثيرها لنؤكد على أن فريق الحركة الشعبية حافظ على عدم الإنزلاق بالغرفة بمجلس المستشارين وعلى اعتبار اعطاء الإنطباع لأن مجلس المستشارين هو مجلس قطاعي ففريقي سيدي الرئيس صار في توجه إعطاء القيمة الحقيقية والوضع الحقيقي والمفهوم الدستوري لمجلس المستشارين فأنا لا أتدخل في أي فريق، لكل فريق الصلاحية ان يستعمل وقته كيفما شاء وأن يتصرف كيفما شاء لكنه نحن نوضح بكل جلاء بأننا سعينا ونسعى الى إعطاء مجلس المستشارين معناه الدستوري الحقيقي وأننا تجنبنا الانزلاق الخطير الذي قد نقع فيه. اذ نحن بتصرفنا وفي أول خطوة في مجلس المستشارين بأن ننزلق باعتبار المجلس هو مجلس قطاعي وشكرا السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، الملاحظة تنصب على تدخل المستشار السيد ادريس المروني.

✱ المستشار السيد محمد الجوهري :

يجب تسجيل موقف فريقي وبعد الملاحظة.

لايتعلق بشخص أو بغيره فقط قلنا النقابات تدخلت كنقابات والفرق كفرق لابد ان يفهم هذا ولابد أن نعطي رأينا أو على الأ قل احساسنا بالطريقة التي وقعت بها بعض التدخلات.

السيد الرئيس نحن في فريقنا تصرفنا تصرفا يفهم منه بان المجلس له قيمته كمجلس ولا اتدخل في تصرفات فرق اخرى.

شكرا السيد الرئيس

هذه فقط ملاحظة للتسجيل لا لشئ آخر.

✱ السيد رئيس المجلس :

الملاحظة سجلت اما بالنسبة لمكتب مجلس المستشارين الذي فتح المجال للفرق وللنقابات. المجلس اعتمد على التجربة السابقة في برلمان بغرفة واحدة ولكن كان الثلث مشكلا من عدة هيآت، ومنها الهيآت النقابية وكانت دائما تعطي الكلمة للفرق وللنقابات.

فبالاحرى بالنسبة لمجلس المستشارين الذي يضم المستشارين وممثلي الفرق المهنية والنقابات . بالامور واضحة النقابات عفوا الغرف ورؤساء الفرق يتدخلون باسم الفرق والنقابات تتدخل كنقابات ولايمكن لتدخل نقابة ان يكون له طابع ملزم بالنسبة للفريق يعني الذي تنتمي اليه ربما.

* السيد المستشار المحترم :

السيد الرئيس باسترسالكم في الشرح ساكون مضطرا الى شرح ملاحظتي.

فالمفهوم المقصود من ملاحظتي كرئيس فريق اشعر بان هناك انطباعا يوحي بان تصرف بعض الفرق يرمي بانطباع ان هذا المجلس هو مجلس قطاعي هذا المجلس ليس بمجلس قطاعي في رأينا نحن نسجل هذا الانطباع فقط اما اعطاءنا الكلمة كنقابة هذا حقنا ولانعترض عليه السيد الرئيس اسجل من جديد بانني وان ندرة الرؤساء لم ثبت في هذه المسألة ولم احضر عند اعداد هذا البرنامج ، اعطاء الكلمة للنقابات وكيف يمكن اعطاؤها الكلمة. ولكن مع ذلك لااعترض عليه لذلك ارجو الوقوف عندها التفسير.

شكرا السيد الرئيس .

* السيد رئيس المجلس :

الملاحظة بطبيعة الحال نسجلها بدون اي اشكال . المجلس هو مجلس الامة وخطاب صاحب الجلالة واضح بالامس هو مجلس الامة ولكن الفرق مع مجلس النواب وهو مجلس النواب تمثيلية الامة بشموليتها وبالنسبة لمجلس المستشارين كذلك تمثيلية الامة في مختلف اجزائها يعني بالنسبة لدور المستشارين الامور واضحة . جرت العادة ان تتدخل الفرق وتتدخل النقابات باسم النقابات ولايمكنها ان تلزم غير النقابة التي تنتمي اليها بطبيعة الحال. لائحة التدخلات عرضت على السادة رؤساء الفرق لادري هل كان السيد الرئيس المحترم حاضرا ام لا. ولكن بعد قرار المكتب عرضت اللائحة لائحة المتدخلين على جميع السادة رؤساء الفرق ولم تكن هناك ملاحظة ولادري هل نكتفي بهذه الحصة بهذا القدر مع تسجيل الملاحظة التي تقدمتم بها شكرا.

الكلمة للمستشار السيد محمد العربي بوراس عن فريق جبهة القوى الديمقراطية فليتفضل.

* المستشار السيد العربي بوراس :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم ،

السادة الوزراء المحترمين ،

اخواتي واخواني المستشارين ،

اتشرف لتناول الكلمة باسم فريقنا للادلاء برأينا وملاحظتنا حول التصريح الحكومي الذي القاه امام مجلسنا الموقر السيد الوزير الأول المحترم الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي مركزا بالخصوص على ماورد في التصريح حول قطاع الصيد البحري والذي قال بشأنه السيد الوزير الأول المحترم مايلي :

وفي نطاق حماية الثروات البحرية ستعمل الحكومة على ضبط مجهود الصيد ومراقبة مناطق الصيد الموجودة في المياه الاقليمية ، كما ستعمل على اعادة هيكلة اساطيل الصيد وضمان توازن المصائد وتطوير مختلف مكونات قطاع الصيد البحري وتحسين ظروف رجال البحر،،.

انتهى كلام السيد الوزير الأول المحترم.

وللنهوض فعلا بهذا القطاع الاقتصادي والاجتماعي الهام وتوفير الحوافز وضمان العطاء والمردودية للمهنيين ولرجال البحر نرى من منظور فريقنا ان الضرورة تقتضي تحقيق المطالب التي سبق للمهنيين في اعالي البحار والصيد الساحلي والصيد التقليدي وتربية الاحواض المائية ان تقدموا بها بواسطة جمعياتهم وممثليهم في لقاءات ومناسبات جمعتهم بالوزارة الوصية في مراحل سابقة.

ان قطاع الصيد البحري الذي يعتبر منشطا للاقتصاد الوطني ومساهما في توفير مجالات التشغيل وضمان الامن الغذائي وتدعيم خزينة الدولة بالعملة الصعبة يحتاج من الحكومة الموقرة الى المزيد من العناية والاهتمام وذلك من خلال فتح حوار مسؤول مع المهنيين سواء في اعالي البحار او الصيد الساحلي او الصيد التقليدي او تربية الاحياء المائية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول المحترم،

ان هذا القطاع الذي يشرفنا الانتساب اليه وتمثيله داخل هذا المجلس الموقر مشاكله معروفة لدى عدد من المسؤولين في وزارة الصيد البحري ووزارة التجهيز ووزارة التجارة ووزارة المالية وهي مشاكل متوارثة منذ سنوات خلت حيث كان المهنيون في كل المناسبات يسيرونها على الصعيدين المحلي والوطني.

ومن هذه المشاكل يتعلق بالتجهيزات التحتية والمينائية والضريبية والخدماتية والتسويقية والتصديرية اضافة الى مايشتكي منه المهنيون سواء الصيد في اعالي البحار او الصيد الساحلي وخاصة مايتعلق بالمنافسة الاجنبية واستنزاف الثروات السمكية وانهاء مجهود الصيد والعشوائية في ممارسة

بعض انواع الصيد المدمرة للمخزون السمكي وهو ما يدعونا بالحاح كبير لمطالبة الحكومة بوضع حد لكل انواع الاتفاقيات مع الدول الاجنبية خاصة وان مصايدنا لم يعد فيها الفائض السمكي كما كان يعتقد من قبل.

ان قطاع الصيد البحري لايمكنه ان ينتعش ويؤدي دوره كاملا دون تضحيات رجالاته الذين يغامرون بحياتهم وأرواحهم من اجل ممارسة الصيد سواء في اعالي البحار او الصيد الساحلي او التقليدي او تربية الاحياء المائية لذا لابد من اعطاء هؤلاء الجنود مايستحقون من عناية فائقة وهو ما اكدتم عليه السيد الوزير الأول في تصريحكم الحكومي.

وفي هذا الشأن نلح على ضرورة الاهتمام برجال البحر في مجال التغطية الإجتماعية والتقاعد والتطبيب والسكن اللائق وغير من الأشياء التي توفر لهم حياة كريمة تلائم تضحياتهم من أجل ضمان الأمن الغذائي وتوفير مداخل مهمة لفائدة صندوق الدولة.

هذه السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي إخواني المستشارين،

بعض أرائنا وملاحظتنا في الجانب الذي يهمنا وهو قطاع الصيد البحري ورجاله وإننا واثقون بأننا سنجد في الحكومة الجديد ما يساهم فعلا في تنمية القطاع ودعم أهله من المهنيين ورجال البحر وهذا ليس بعزيز على همة حكومة صاحب الجلالة المعظم الحسن الثاني نصره الله وأيده والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للمستشار السيد الكافي الشراط عن الإتحاد العام للشغالين فليتفضل.

* المستشار السيد الكافي الشراط :

السيد الرئيس المحترم ،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

يشرفني من هذا المنبر الموقر ان أتناول الكلمة باسم الإتحاد العام للشغالين بالمغرب بمناسبة مناقشة التصريح الحكومي لأذكر حكومة التناوب ان كنت في حاجة الى تذكير بالحقائق التالية : المتعلقة بميادين الشغل والتشغيل والأجور والخدمات والقدرة الشرائية والتطبيب والسكن والتكوين والحريات النقابية وغير هذا مما هو من صميم المعاناة اليومية التي مافتئت طبقة الشغالين والشغيلات عمالا وموظفين تتجرع مرارتها وتئن تحت وطأتها للعديد من العقود خلت وهي المشاكل نفسها التي شكلت دوما صلب الصراع الاجتماعي بين من تعاقبوا كمسؤولين في الحكومات السابقة وبين المركزيات النقابية باسم الشرائح العمالية للمطالبة بالنصف والعدالة الإجتماعية والحق الإنساني في الحياة الكريمة.

وفي الموضوع أقول إن التنافس في الأنظمة الديمقراطية الحقيقية يكون انطلاقا من قدرة البرنامج على تلبية المتطلبات الملحة لمختلف الشرائح الإجتماعية يقوم بتحقيق التنمية طبعا والحد من الفوارق ومحاربة البطالة والحفاظ على رصيد الشغل وتوزيع الثروات توزيعا عادلا وترشيد النفقات وإدخال كل الإصلاحات الضرورية اللازمة للأخذ بالأسباب الحقيقية للتقدم والتطور والتنمية أي بنهج السياسات الإقتصادية والإجتماعية والمالية والتجارية بواسطة تشريعات هادفة والحرص على تطبيق هذه التشريعات.

إننا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب بعد أن استمعنا ونظرنا وأعدنا النظر في التصريح الحكومي وجدناه في ابعاده يستجيب للكثير من هذه الأهداف وإن كان لايقف علينا بكل التفاصيل التي تطمئن وتزرع الأمل وتعيد الثقة للنفوس حالا. ونحن نتفهم ان التصريح الحكومي من حيث التنصيص الدستوري لايتعرض الا للخطوط العريضة للسياسات والإجراءات والإصلاحات في انتظار الإتيان بمشروع الميزانية معززا بالأرقام بعد أن تستكمل الحكومة جميع المعطيات وتستكمل التدقيق في مختلف الأوضاع.

وحيث أننا دائما في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب نطالب بتحديد نوعية المجتمع الذي يجب ان يكون عليه المغرب والمغاربة.

كنا نطالب بتحديد دور مختلف الشرائح داخل هذا المجتمع وحيث أن التصريح الحكومي جاء ببعض ملامح هذا المجتمع بأنه مجتمع هادف الى تفعيل ارادة التغيير نحو الأصلح والإصلاح هادف الى التغيير دون التنكر متفق ومجمع على وحدتها الترابية وراء جلالة الملك نصره الله ساع الى اتخاذ منهجية للتدبير الحكومي حريص على تخليق الحياة العامة عامل لتنشيط الإقتصاد الوطني لفائدة التشغيل جريء على توسيع هامش التصرف في الميزانية هادف لتطبيق نظام تربوي وثقافي عصري ومندمج عادل ومؤهل مريد للإندماج في مجتمع الإعلام ومقرر تقوية مكانة المرأة مهتم بقضايا الشباب في ظل عقد تضامني وسياسة قطاعية مندمجة وحضور نشيط على الساحة الدولية في إطار هذه الأبعاد فإننا باسم الشغيلة المغربية نؤكد تشبتنا أولا.

1 - بتطبيق بنود التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 في كليته وذلك بفرض الحريات النقابية والتصديق على الإتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بالموضوع باحترام دورية الإجتماعات بين الأطراف المعنية وذلك بعقد دورتين الخريف والربيع حول موضوعات مدققة بإرادة حقيقية لدراسة المشاكل والبحث جماعة في إطار من

الشراكة الحقيقية والإهتمام بالتضامن لحلها بتطبيق الترقية الداخلية للشغيلة التعليمية دون حرمان أي صنف عامل من العاملين بها والغاء ماأقدمت عليه الحكومة السابقة من قرصنة سنة كاملة من الإستحقاقات المالية لهذه الشغيلة وتعميم هذه الترقية الداخلية على جميع شرائح الموظفين بمختلف القطاعات كما ينص التصريح نفسه بدراسة وضعية المؤسسات المتأزمة لمعالجة أسباب أزماتها حتى تستعيد نشاطها خدمة للإقتصاد الوطني ومساعدة كل المؤسسات التي هي بحاجة الى توسيع أو تنويع انتاجي بتطبيق عودة المطرودين والموقوفين لعملهم لأسباب نقابية ولنا في الإتحاد العام كاتحاد للشغالين بالمغرب على طاولة الحكومة السابقة قوائم طويلة لضحايا هذا الإنتماء النقابي بحماية رصيد الشغل الوطني من الضياع وذلك بإيقاف موجات الطرد والتسريح والإغلاق الكلي أو الجزئي بالبدء في معالجة معضلة البطالة خاصة بطالة الشباب المثقف وفق برنامج وطني تضامني بإخراج القانون الأساسي للأطباء وتطبيق الترقية على كل العاملين بالقطاع الصحي وإصلاح وضعية المهندسين ومهندسي التطبيق والتقنيين وفق إصلاح اداري جدري حقيقي يعني بالكفاءات ويعطي المسؤوليات لذويها بتعميم التغطية الصحية في مرحلة أولى على العمال وتوسيعها فيما بعد وعلى مراحل لتشمل جميع شرائح الشعب المغربي انطلاقا من أن الصحة والعناية بها للمواطنين حق إنساني إسلامي بتطبيق ما التزمت به الحكومة السابقة أيضا ووقعت عليه في موضوع بناء السكن الإجتماعي ومراجعة أثمنة الاكرية سيما ونحن نعرف العجز الهائل الذي يعاني منه المغرب في هذا الموضوع وهو عجز يقدر ب 3 الملايين وحدة سكنية يضاف اليها عجز يقدر ب 300.000 ألف وحدة سنويا علاوة على مايستحقه وتنشيط هذا القطاع من امتصاص للبطالة وتنمية مداخيل الدولة من جهة أخرى بتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من أسباب الولوج للقروض لخلق النشاط وتوفير التشغيل الذاتي، بدعم القدرة الشرائية للمواطنين عموما وطبقات العمال والموظفين خصوصا وذلك من جهة بتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار وإعادة تقييم الأجور وفق الحاجيات أو فق التكلفة ومن جهة أخرى بسن سياسة ضريبية عادلة على هذه الأجور وعدم الإقدام على أي زيادة الا بعد الإستشارة مع كل الأطراف المعنية وموافقتها كما ينص التصريح المشترك لفاتح غشت 1996، بإصلاح الضمان الإجتماعي إصلاحا جذريا لكي يلعب الدور الحقيقي الذي خلق من أجله هذا الضمان والعمل على توسيع وتنويع خدماته وإصلاح قوانينه التنظيمية وخاصة المتعلقة منها بتبويب مصاريفه، حتى تصبح أموال هذا الصندوق وفائضه مباشرة المردودية على المساهمين فيه وهم العمال وأرباب العمل، بإصلاح نظام التقاعد إصلاحا حقيقيا من جهة بالزيادة في قيمة السنويات، من جهة أخرى بتعويض المتقاعدين بالتشغيل في مناصبهم الشاغرة محاربة للبطالة وانقاذ لصندوق التقاعد الذي يهدده العجز بل الإفلاس لضعف موارده أي النقص من الإقتطاعات في حالة الإحالة على التقاعد دون تعويض الخارجين للتقاعد بخلق صندوق تعويض العاطلين كما ينص التصريح المشترك العاطلين من العمال الذين فقدوا شغلهم ولأسباب خارجة عن ارادتهم وبالإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية ودعم محاكم الشغل وتقوية جهاز تخطيط الشغل ومده بكل الوسائل المادية والمعنوية بإخراج مدونة الشغل الجديد المبنية على روح التوازن والعدل بين طرفي الإنتاج المتفق عليها وذلك بالتشاور وحصول هذا التوافق حول هذه البنود بالعناية بالعالم القروي عناية حقيقية وذلك بتوصيل كل الأسباب التقدم والتنمية الى هذا العالم من بنيات أساسية وقروض صغيرة تمكن أهاليها من النشاط والتنشيط والعمل على إقامة الصناعات الغذائية بالبادية حدا للفوارق بين القرية والمدينة وحداً للهجرة القروية المعضلة الكبرى.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء إخواني إخواتي،

هذه هي بعض اهتمامات وهموم الشعب المغربي عموما والشغيلة المغربية خصوصا اهتمامات وهموم صحيح يوجد في التصريح الحكومي صدى واسع لها لأن هناك وعيا بها لأن هناك شعورا بها نحن في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب ننتظر ترجمة فعلية لها وذلك ببداية مباشرة الحلول لها ونحن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مستعدون للتعاون والتآزر والتضامن والدعم لأجل تحقيقها.

ونحن كذلك في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب واعون بأن المسؤولية في تحقيق هذه الأمور جميعها ليست مسؤولية الحكومة وحدها بقدرما هي مسؤولية شعب بكامله وعلى مختلف شرائحه ممكن أن يتضامن وممكن أن يتآزر في إطار إسلامي جامعي موحد للجهود حينما يتيقن هذا الشعب المغربي من الصدق ويلمس المصداقية حينما يتيقن بأن جهوده وتضحياته تذهب فيما يريد أي فيما يعود على البلاد والعباد بالنفع ويؤهل الجميع لولوج القرن الـ 21 دولة آخذة بأسباب التقدم ممسكة بزمام القرار النافذ لصالح المجموع وإن التحديث عنه كثيرا في التصريح الحكومي الذي يمكننا من تقوية نسيجنا الإقتصادي والصناعي والتجاري المثبت لرصيدنا الثقافي في إطار عقيدتنا ولغتنا وتقاليدنا الصالحة.

إن هذا التحديث ممكن وممكن جدا لرفع تحديات العولمة والنظام الإقتصادي العالمي الجديد ممكن بالجد والمعقول بالمصداقية أولا وأخيرا بإعطاء الكلمة وإنجازها وطريق الألف ميل دائما تبدأ بالخطوة الأولى.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد عقا الغازي عن الإتحاد الديمقراطي للشغالين.

* المستشار السيد عقا الغازي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين،

نقف اليوم في هذا المنبر لإبداء رأينا باسم المركزية العمالية الإتحاد الديمقراطي للشغالين حول البرنامج الحكومي المقدم أمام أنظار مجلسنا الموقر.

وفي البداية أريد أن اهنىء السيد الوزير الأول المحترم على تسلحه بالشجاعة لتحمل المسؤولية لقيادة الحكومة في هذه الظروف الدقيقة وذلك تمت شعار الإصلاح تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لقد تصفحنا جيدا وبامعان مضمون البرنامج الحكومي ولكن مع الأسف لم نجد شيئا مما كانت الطبقة الشغيلة تنتظره من هذه الحكومة.

السيد الرئيس،

كانت ما يسمى بالتصريح المشترك لفاتح غشت 1996 ولو كان بعض الإخوان أو بعض المنظمات سامحهم الله وكانوا يدعون بالديمقراطية كانوا رفضوا حضور بعض المنظمات النقابية أردت أن أقول هذه الكلمة أمام الإخوة لأننا منعنا من الحضور ولكن أمضينا التصريح المشترك في مكاتبنا نتمنى أن تكون الديمقراطية بحقوق الإنسان والإعتراف بالانخراط والإعتراف بالضعيف أو الصغير هو المبدأ لحقوق الإنسان والذي هو اسمى والعمود الفقري للديمقراطية واحترام الرأي الآخر.

السيد الرئيس،

الى الحكومة الجديدة وحكومة التناوب وحكومة المستقبل وإذا كان في استطاعتها أن تحقق لنا التصريح المشترك وهو شامل وكامل وليس لي لدي الوقت أن أرجع الى نقطة بنطقة لأنه شامل لمتلطبات الطبقة الشغيلة من صحة ومن احترام العمل النقابي داخل المؤسسات وشمل كذلك الصحة والسكن والزيادة في الأجور للعمال الى غير ذلك من الحقوق.

السيد الرئيس،

إننا في الإتحاد الديمقراطي للشغالين نأمل من الحكومة الموقرة انصاف العمل النقابي إعطائه الأهمية وما يعطيه له الدستور من التقدير والإحترام في جميع المؤسسات.

السيد الرئيس،

إننا سنكون دائما موجودين وبقوة أمام من يريد أن يقحم أو أن يغير شيئا من القانون الذي يسمح بالعمل النقابي في العالم وفي بلادنا تحت الديمقراطية الحسنية.

السيد الرئيس،

لقد كنا ننتظر من السيد الوزير الأول المحترم حينما كان يستقبل الأحزاب والمنظمات أن تكون نقابتنا كذلك تحظى بالإستقبال من طرف السيد الوزير والتشاور معه ولكن هذا لم يتم.

السيد الرئيس

هناك قضية كذلك تهم بالأساس لمنظمة الإتحاد الديمقراطي للشغالين وهي قضية المهاجرين المغاربة بالخارج أو ما يسمى بالمغاربة القاطنين بالخارج.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

أنا أعرف هذا الملف جيدا وأنا مهاجر كذلك هاجرت للعمل لمدة سنوات وأعرف ما يعانون وما يعانون من العنصرية والمشاكل في البلدان المتواجدين فيها لكن هناك تنظيمات نقابية هناك جمعيات حقوقية يدافعون على أنفسهم وكانت التجربة التي هي تجربة خاصة من نوعها حينما أعطى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لهذه الجالية الممثلين في هذه القبة المحترمة في سنة 1994، وكان لي شرف أن أعضاء الجالية اختاروني ممثلا لهم في هذا المجلس وقمت بعملي مع إخواني الممثلين للجالية المغربية بالخارج.

وعلى الخصوص سمعنا المشاكل التي كانت تعيشوها الجالية خارج أرض الوطن وداخل أرض الوطن، وكان التجاوب ولله الحمد وكانت التجربة ناجحة ولو سمعنا من البعض أنه كانت تجربة فاشلة لا أبدا سمعنا بمشاكل جاليتنا والكل اليوم يعرف ان لجاليتنا مشاكل ليس ببقرة حلوب فقط بل لهم مشاكل خارج أرض الوطن وداخل أرض الوطن وكان التجاوب آنذاك من الحكومات أنه كانت لجنة مايسمى باللجنة الوطنية التي كانت تجتمع مرتين في السنة مرة قبل دخول الجالية ومرة أخرى بعد رجوعها الى اماكن عملها لتقييم المشاكل التي كانت تتعرض لها هذه الجالية وكانت الجالية كذلك بأوامر من حكومة صاحب الجلالة كانت تحظى باستقبالات من عمال صاحب الجلالة

نصره الله في جميع الأقاليم وكانت الجالية تقول المشاكل التي كانت تتعرض لها بكل حرية وبكل ديمقراطية وبكل إخلاص.

فعلا بعد 1992 لم يبق التمثيل في البرلمان لهؤلاء ولكن كان هناك جهاز حكومي صاحب الجلالة نصره الله قرر أن تكون وزارة خاصة بالمهاجرين وكانت تحل مشاكلهم وفي حكومة الأخ العزيز السيد الوزير المحترم أقول له الأخ لأنه يعرفني وأعرفه جدا يعرف مشاكل الجالية أول يعرف مشاكل الجالية وهو السيد الوزير الأول ولكن في البرنامج الذي هو بين يدي ولوكلمة على ثلاثة ملايين من الغرباء المغاربة بالخارج.

وأريد أن أقدم الى السيد الوزير في حكومة صاحب الجلالة اليوم الذي كان رئيس اللجنة التي كانت تحظى بالعمال المغاربة بالخارج وهو السيد الوزير، وزير التجارة والصناعة المحترم، فعملنا ما في وسعنا وقدمنا اقتراحات وحظينا بقبول لجميع طلبات الجالية مثلما حظينا كذلك من صاحب الجلالة نصره الله بإعانته الخاصة أنه أعطى أوامره السامية لتكون لنا بنك للعمال ليعملوا لتجارتهم في أرضهم وهي ما سمي ببنك العمل ولكن أقول بدون عمل لحد الآن ثم أعطى صاحب الجلالة نصره الله أوامره لتأسيس مؤسسة الحسن الثاني المكلفة بشؤون الجالية المغربية ثم وزارة خاصة بشؤون المهاجرين، كما قلت اقصيت هذه الوزارة وبقيت فعلا مؤسسة الحسن الثاني والتي كذلك حظيت من صاحب الجلالة بتعيين الأميرة الجليلة للا مريم على رأس هذه المؤسسة والسيد وزير العدل المحترم كذلك رئيس هذه المؤسسة ولكن هذه المؤسسة لها حدودها لاتنفد ولا تقرر في مشاكل الجالية تعاونهم في دخولهم فعلا وتعاونهم في خروجهم.

ولكن ما مصير هذه الجالية التي كانت تساهم لحد اليوم كوطنيين كجنود في الخفاء كجنود يرسلوا المادة الخام للبلاد التي تنزل بكل سلامة على ميزانية المغرب وهي تفوق دائما 17 مليار درهم ليس هناك تعب أو نقاش أوإدارة تخسر على هذه الفلوس التي ترسلها الجالية لبلادهم مساهمة منهم كجنود. لنا جنود بالصحراء يدافعون عن الوطن ومن الأقاليم الجنوبية ولنا جنود في الغربة يقاومون كما قلت لكم جميع أصناف المشاكل من العنصرية في الشارع في العمل حتى في منازلهم لأنهم على شاشة التلفزيون والإذاعة لهذه البلدان التي يتواجدون هناك عنصريين ولهم برلمانيين هناك بعض الدول فيها وزراء وهما دائما يتواجدوا في هذه البلدان التي يوجد فيها العمال المغاربة القاطنين بالخارج أقول العمال لأن ولو هناك تجار ولكن قبل ان يكونوا تجار كانوا عمال لذلك اقترح السيد الرئيس على الوزارة الموقرة إما أن تجد حلا تنفيذيا لهؤلاء المغاربة لهذه الفئة العزيزة أن تحولهم كالسابق على وزارة التشغيل لأن وزارة الخارجية مكلفة بصنف آخر من الموظفين والديبلوماسيين وعشت أنا شخصيا ماهي المشاكل اللي كانت تتعرض لها من هذا الجانب ولذلك إذا اردنا ان نحترم شيئاما هذه الفئة من المواطنين الأحرار وطنيين احرار لأنهم دائما كما قال لهم صاحب الجلالة نصره الله في عدة خطابات انكم سفراء وفعلا سفراء أول دولة وأول مهاجرين يحبون بلادهم ويساهمون في اقتصاد بلادهم ويحبون الله والوطن الملك بكل اخلاص.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار عبد الرحمان بيجي عن النقابة الوطنية الديمقراطية.

* المستشار السيد عبد الرحمان بيجي :

هؤلاء المأجورين الذين نسميهم مهجورين لعدم وجود السيد الوزير الأول لأن هؤلاء المأجورين.--- ولوكان السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.--- ولكن اترك الصحافة والرأي العام يستمع الكلمة.

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس

سيدي الوزير الأول لعدم وجوده

السادة الوزراء الحاضرين مع أقليتهم

السيدة والسيدات المستشارين

تتبعنا بإمعان داخل النقابة الوطنية الديمقراطية التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول باسم الحكومة وسجلنا جوانبه الإيجابية التي ستلقى منا كل الدعم والمساندة وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية التي اعتبرناها والتي اعتبرتها الحكومة ومعها كل الشعب المغربي أولوية الأولويات فنحن مع الحكومة في سعيها الى إغلاق نهائي لهذا الملف بتنظيم الإستفتاء التأكيدي في أقاليمنا الجنوبية مع الحرص على ضمان حق المشاركة في الإستفتاء لكل أبناء الأقاليم الصحراوية بدون استثناء.

وندعو الحكومة بالمناسبة الى التصدي لكل المناورات التي تستهدف تحريف المسلسل الأممي والتأثير على الموقف الصامد والموحد للشعب المغربي بكل شرائحه، تحت القيادة الحكيمة والرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده دفاعا عن الحق والمشروعية.

كما نساند التوجه الحكومي في التعامل مع ملف المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر الأخرى لا أول التابعة لها الجزر الأخرى والذي يستمد مرجعيته من الإقتراح الملكي السامي بتكوين خلية للتأمل بين المغرب واسبانيا لايجاد مخرج سلمي ينهي الوضع الإستعماري في إطار الحفاظ على المصالح المشتركة وعلاقات حسن الجوار والتعاون بين الدولتين.

سيدي الرئيس ،

السادة الوزراء ،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد حرصنا داخل النقابة الوطنية الديمقراطية على التعاون مع التصريح الحكومي بكل موضوعية وتجرد ولن نخفي عليكم انكم متفائلين بشأن مايمكن ان ياتى به عن مكاسب وإصلاحات لفائدة الطبقات الشغيلة وعموم الكادحين خاصة وان الحكومة يوجد على رأسها وزير أول اشتراكي ونقابي ويهيمن عليها حزب كان الى عهد قريب يعتبر نفسه من الطبقة العاملة او على الاقل انسجاما مع الخطاب النضالي السابق للاحزاب المشكلة للتحالف الحكومي.

فماذا حمل التصريح الحكومي للطبقة الشغيلة وماوقع قضاياها ومشاكلها من اهتمام الحكومة؟ ما ذا اعدت الحكومة من اجراءات لمعالجة الملف الاجتماعي.

لقد تضمن التصريح الحكومي فعلا الكثير من الوعود والالتزامات بمواصلة دمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية وتحقيق تنمية سريعة ومستديمة وتقليص دائرة الفقر ومحاربة البطالة والتبدير وإلغاء الامتيازات وتجميد الاجور العليا وتخليق الحياة العامة واعتماد الحوار والتشاور والاهتمام بقضايا الاسرة والمرأة والطفل والمعاقين والإصلاح الاداري والقضاء وغيرها من الإصلاحات والتغيرات التي تشمل مجموعة من الميادين.

هذه النوايا الطيبة والواعدة لا نملك كهيأة نقابية تدافع عن مصالح العمال والكادحين الا ان نصفق لها وندعو للحكومة بالتوفيق في انجازها.

لكن شتان مابين النوايا ولو كانت حسنة وبين الممارسة والتطبيق ان خلو التصريح الحكومي من اي مؤشرات ملموسة وتدابير اجرائية لتحقيق اي من الاهداف المسطرة ناهيك عن طابع العمومية واللاواقعية التي تتسم بها الكثير من فقرات التصريح الحكومي لا يجعلنا نطمئن الى نوايا الحكومة،ونستسلم لتفاؤلها المفرط اكثر ما نخشاه هو ان يكون التصريح خطابا موجها للاستهلاك ودغدغة العواطف وليس برنامج عمل قابل للتطبيق.

واذا كان التصريح الحكومي جريئا في بعض مقترحاته فان غياب التفصيل والتدقيق في طريقة الانجاز تنزع عنها طابع الواقعية خاصة اذا استحضرنا حداثة تجربة اعضاء الحكومة في غالبيتهم في ممارسة السلطة التنفيذية والاحتكاك باكراهات الواقع.

وهذا يجعل التصريح في جوهره ملموس وواقعي لفائدة الطبقة العاملة في جوهره لا يختلف عن التصريح السابق اذا لم يحمل اي جديد ملموس وواقعي لفائدة الطبقة العاملة. اذا لم نقل ان الكثير من الانشغالات وهموم هذه الفئة كانت غائبة عن التصريح الحالي فحتى الوعود التي وزعتها الحكومة بسخاء في كل اتجاه حرمت منها الطبقة العاملة فلم نجد في التصريح شيئا عن الاجور او الحوار الاجتماعي والترقية الداخلية وغيرها.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إذا كانت الحكومة تنوي اعتماد مبدأ الحوار والتشاور مع جميع الشركاء فإن مايهم الطبقة الشغيلة ليس هو الحوار في حد ذاته الحوار كان قائما مع الحكومة السابقة وانتهى الى توقيع اتفاق فاتح غشت 1996 والذي بقي أغلب بنوده حبرا على ورق.

إن مايهمنا هو تنفيذ الإلتزامات الواردة في الإتفاق ومعالجة الملفات العالقة نحن نتساءل أمام سكوت التصريح على اتفاق فاتح غشت 1996 وعن ماآل اليه وعن ما إذا كانت الحكومة ملتزمة به أم أن لها تصور آخر للحوار الإجتماعي كيف تنوي تصريفه؟ ويتضمن التصريح الحكومي من جانب آخر إشارة الى نية الحكومة في إصلاح وإخراج مدونة الشغل الى حيز الوجود وهنا أيضا لم توضح الحكومة مآل مشروع المدونة الذي أعدته الحكومات السابقة والذي تضمن العديد من البنود التي عارضتها المنظمات النقابية ونفتخر بذلك.

كما أنها لم تشر الى إشراك المعنيين بهذا الإصلاح وفي أي اتجاه سيتم والى ماذا سيظل عالم الشغل في بلادنا محكوما بقوانين عفا عنها الزمن والملاحظ ان التصريح الحكومي حاول إرضاء كل الأطراف مما دفع بالحكومة الى توزيع الوعود هنا وهناك وهذا أمر سهل عن الورق ففي الوقت الذي تعد فيه الحكومة أرباب العمل بتنمية المقاولات ودعم تنافسها تعد الشباب العاطل بالشغل وبإيلاء الأولوية للملف الإجتماعي فكيف تنوي الحكومة التوفيق بين كل هذه الوعود المتضاربة كما يقول المثل الشعبي "اللسان ما فيه عظم".

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا نتخوف داخل النقابة الوطنية الديمقراطية هو أن تتنكر الأحزاب المشكلة للحكومة لخطاب الأمس بعد انتقالها الى الطرف

الأمر من الطاولة وتضحي بالحلقة الضعيفة في المعادلة أي في حق الشغيلة ومصالحها.

لقد خيب التصريح الحكومي آمال الطبقة الشغيلة في مختلف القطاعات حيث لم يجب على التطلعات الآنية والإستعجالية لملايين العاملين سواء في القطاع الخاص حيث خرق قانون الشغل على علته وعدم احترام الحد الأدنى للأجور وساعات العمل وحيث اغلاق المعامل وتشرد العمال وأسرهم دون اللجوء الى المساطر القانونية وحيث تراكم ملفات نزاعات الشغل وبطىء مساطر التنفيذ وانحيازالسلطة المحلية ومفتشيات الشغل في العديد من الحالات الى جانب المشغلين وغير ذلك من الخروقات التي يذهب ضحيتها العمال وأسرهم دون الحديث عن الإستغلال الفاحش الذي يتعرض له العمال الزراعيون في غياب أي حماية قانونية لهذه الفئة من الطبقة العاملة.

وفي القطاع العام والوظيفة العمومية حيث يترقب الجميع إجراءات ملموسة واستعجالية لتحسين وضعيتهم المعيشية بالمعالجة الشاملة والمرضية لملف الترقية الداخلية بتسوية كل الملفات وإلغاء نظام الكوطا وتوحيد مسطرتها لتشمل كل الموظفين وفي مختلف القطاعات والإدارات بدون استثناء.

وكنا ننتظر من الحكومة ان تعلن عن تدابير ملموسة في ميدان السكن الإجتماعي والتغطية الصحية ودمقرطة المؤسسات الإجتماعية وغيرها من الإهتمامات القوى العاملة وطموحاتها غير أن التصريح اغترقنا في بحر من الأماني الفضفاضة والمقولات الفلسفية والنظرية المجردة والغير القابلة للضبط والمساءلة.

فعلى ماذا يمكن لنا أن نحاسب الحكومة غدا والحال أنها لم تدل بأي مؤشر محدد وقابل للقياس تنوي تبويه في أي مجال من المجالات العمل الحكومي. اقتصاديا اجتماعيا واداريا وغيرها فكيف نحاسبها على أفكار قابلة للتأويل والقراءة المتعددة.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن بطالة الشباب وخاصة منهم خريجي الجامعات ومراكز التكوين تعتبر بحق أم المعضلات التي يعاني منها مجتمعنا ومصدر انشغال وقلق جل الأسر المغربية وكان من الجدير بالحكومة الجديدة ان تولي لهذا الملف اهتماما خاصا وان تضمن التصريح بالتدابير العملية التي تنوي اتخاذها في هذا المجال لإدماج الشباب العاطل في سوق الشغل والتخفيف من معاناتهم ومعاناة اسرهم لكن هنا أيضا لم تقدم الحكومة أي جديد بل اكتفت بأفكار ومقترحات لاتقدم ولا تؤخر في حل المشكل المطروح.

فكم سينتظر الشباب العاطل لتتحفه الحكومة بميثاق وطني للتشغيل؟ ينضاف الى المواثيق والاتفاقيات الموقعة والقابعة في الارشيف؟ فماذا سيفيد جهاز وطني للوساطة بين العرض والطلب في سوق الشغل؟ اذا كان المشكل المطروح هو قلة مناصب الشغل اذا لم نقل انعدامها.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اكتفي بهذا القدر من الملاحظات مجددا التأكيد مرة اخرى على ان النقابة الوطنية الديمقراطية ستؤمن اي مبادرة ومقترح يصب في اتجاه دعم مكتسبات الطبقة الشغيلة سواءا كان من طرف الحكومة او احزاب المعارضة كما اجدد تهانئنا للسيد الوزير الأول واعضاء الحكومة على الثقة المولوية السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

❁ <u>السيد الرئيس</u> :

شكرا للسيد المستشار مع التذكير بالملاحظة التي تقدم به السيد رئيس فريق الحركة الشعبية، أعطي الكلمة للسيد ادريس مرون اتحاد النقابات الشعبية.

❁ <u>المستشار السيد ادريس مرون</u> :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي ان اتدخل باسم اتحاد النقابات الشعبية في اطار الرد على البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول امام هذا المجلس يوم 20 ابريل الحالي. وبهذه المناسبة فاننا نهنئ الحكومة وعلى رأسها السيد الوزير الأول بالثقة التي وضعها فيها جلالة الملك الحسن نصره الله وايده وبعد.

إذا كان التصريح الحكومي يتصف بالعموميات والوعود التي لاحدود لها لاكما ولاكيفا ولامن حيث ترتيب اولوياتها زمنيا

وجغرافيا. فان الطبقة الشغيلة غابت تماما عن هذا التصريح ورغم طوله فلم يجد السيد الوزير الأول فيه مكانا لبضع اسطر تخص هذه الطبقة ولو في سياق وعود البرنامج العائمة.

صدق الشاعر في قوله :

ياله بحر لم اجد فيه مشربا.

ان الجملة الوحيدة التي يتضمنها البرنامج الحكومي وهي ستحرص الحكومة على انعاش الحوار الاجتماعي اصبحت بالطبع متجاوزة كما لايخفى على الجميع لان الحوار حول مشاكل الشغيلة قد تم خلال 1996 ودام زهاء 135 ساعة بحضور الحكومة وممثلي بعض النقابات والمشغلين وانتهى الى نتائج دونت في التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 ولتذكير الرأي العام حتى لايقع في اية مغالطة فان هذا التصريح تطرق بكل دقة وتفاصيل للمحاور التالية :

اعتماد الحوار على كل المستويات محليا اقليميا ووطنيا مع تحديد لقاء كل ستة اشهر.

- حرية ممارسة العمل النقابي
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية.
- السكن الاجتماعي مع التزام الحكومة بإنجاز 100.000 سكن خاص كشطر اول للماجورين ومساهمة المقاولين ب 3% من الربح السنوي لانجاز السكن وتخصيص الحكومة 2% من ميزانية التجهيز لتمكين الموظفين من الحصول على سكناهم.
- ثم تحسين الأجور ورفع الحد الادنى لها مع الترقية الداخلية لرجال التعليم ومستخدمي وزارة الصحة ومراجعة القانون الاساسي للاطباء.
- احداث حد ادنى للمعاشات لا يقل عن 500 درهم شهريا وكذا الزيادة في التعويضات العائلية.

تحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي لدعم عملية التشغيل التزام الحكومة بتتبع الاسعار ومراجعة الاجور.

هذه النتائج المكتسبة للطبقة الشغيلة هي التي كنا نود من الحكومة ان تلتزم بها التزاما واضحا وان تشرع بتنفيذ مالم يتم تنفيذه بعد.

ان الجديد الذي كنا ايضا نتمنى ان نجده في التصريح الحكومي هو جعل موظفي القطاع العمومي والشبه العمومي جميعهم يحظون بنفس العناية التي اولاها الحوار الاجتماعي لزملائهم في القطاع التعليم والصحة العمومية.

فالاداريون والتقنيون بمختلف الوزارات ينتظرون ان تسوى ترقيتهم الداخلية والمهندسون يطالبون باعادة النظر في قانونهم الاساسي الذي خلق متجاوزا سنة 1985.

اننا كنا ننتظر تقديم الزيادة في الاجور بطريقة تواكب غلاء المعيشة والرفع من الحد الادنى للاجور بقدر يتماشى وارتفاع المعيشة.

كنا ننتظر ايضا ان يعلن عن برنامج جديد يحدد في افق كل سنة عدد المساكن التي ستنتجها الحكومة لصالح الطبقة الشغيلة.

اما فيما يخص التشغيل فلايمكن ان يطمأن العاطلون بمجرد سماع مجاء في التصريح الحكومي دونما اي تحديد لمناصب الشغل التي ستحدث سنويا ولانعتقد ان تحسين اوضاع الماجورين وتشغيل العاطلين سيكون ممكنا دون ربط لتحسين اوضاع الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على استقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتمكينه من المنافسة العالمية التي ستواجهنا باكثر حدة. وذلك بالعمل على اولا.

سن ثقافة الحوار والتعاقدية بين المشغلين والنقابات بهدف ضمان استقرار السلم الاجتماعي داخل مؤسسات الانتاج.

وضع كل القوانين والمواثيق والترتيبات الضرورية لجعل كل المتدخلين في الاقتصاد الوطني شركاء في ربح رهان سباق الاقتصادي الذي يواجه المغرب سواءا تعلق الامر باحداث مناطق صناعية أو التعجيل للحصول على الرخص لاقامة الوحدات او تحكيم الجودة والمنتوجية او السرعة في عملية الاجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والتي يشتكي منها كل الفاعلين الاقتصاديين وكذا التحكم في كلفة الطاقة والنقل وتخفيض فوائد القروض وتنشيط المؤسسات المختصة في البحث عن أسواق جديدة.

لايفوتني كما فات البرنامج الحكومي أن أنوه بالامن والاطمئنان الذي ينعم به المغرب والذي هو أساس كل استقرار ونمو كل اقتصاد، فلايمكن ان نتصور استقطاب اي مستثمر ولابناء أي استراتيجية كانت دون توفير الأمن والسكينة لكل المواطنين.

كما لايمكن للديمقراطية ان تنمو وتزدهر الا بتوفيره كما هو الشأن ببلادنا والحمد لله.

اننا نشدد على ان يكون التفكير حاضرا قبل ومع وبعد كل المشاريع التي تنوي الحكومة انجازها.

ان المناطق الصناعية تحتضن اموالا وممتلكات كثيرة جدا ويؤمها العمال واكثرهم فتيات كثيرا مايتعرضن للمضايقات وفي بعض الاحيان للسرقة وانتهاك اعراضهم.

ولهذا نطلب ان يكون التاطير الأمني شامل بهذه النقط الحساسة، وبهذه المناسبة أتوجه بالشكر الجزيل، الى كل الساهرين على هذا الامن الذي ننعم به.

والجديد الذي كنا ننتظره هو العمل بالتوقيت المستمر، لأنه مطلب اساسي لكل الماجورين لما يوفره للجميع من ربح للوقت والطاقة والمتاعب وبكل أشكالها ولما يمكن أن يترتب عنه من أثار حميدة على الاقتصاد الوطني.

ان انطباعنا هو ان الطبقة الشغيلة لم تجد مدافعا عنها اثناء اعداد البرنامج الحكومي رغم ان قياديي بعض النقابات هم مسؤولون ايضا في اللجن المركزية للاحزاب المكونة لهاته الحكومة والتي كثيرا ماسخرت في بعض الاحيان لصالح هذه الاحزاب على حساب مصلحة الشغيلة التي جوعت وشردت في بعض الاحيان وعلى حساب اغلاق كثيرا من المصانع وافلاس اصحابها وتراجع عدد من المستثمرين عن بلادنا الى حين اصبحت معه بعض المناطق الصناعية تكاد تكون خالية.

فان هذا تحول في حد ذاته منشود، هل تغير الآن نهج دفاع هذه النقابات عنها الماجورين وهل اصبحوا مسالمين بمجرد ان وصل اصحابهم الى سدة الحكم، هل اقتنعوا الآن بالطريقة التي سيرتاح لها المشغلون.

ان هذا التحول في حد ذاته منشود، ولعله يكفر عن بعض من الاوزار التي ارتكبها مدعو التجديد في استعمالهم وسائل اتت على الاخضر واليابس في كثير من الاحيان رغبة منهم في ابراز شراكة المعارضة ومغالطة الرأي العام.

اننا نامل السيد الوزير الأول ان تتوفر للحكومة كل الامكانات الضرورية لترجمة اقوالها لافعال حقيقية لتمكن المغرب من المضي قدما لايجاد الشغل لكل ابنائه وضمان الكرامة والعيش الرغيد لكل ساكنته.

والسلام عليكم.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار آخر متدخل مسجل في اللائحة المستشار السيد جامع المعتصم عن الاتحاد الوطني للشغل فليتفضل.

* المستشار السيد جامع المعتصم :

بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

سيادة الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة اعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم أمامكم اليوم لأساهم في مناقشة التصريح الحكومي باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والتي تدارست بعمق مضامين تصريحكم السيد الوزير الأول واتضحت لها الملاحظات التالية :

1 ـ إننا نثمن وصول المسلسل الديمقراطي ببلادنا ـ مع شابه من نقص وخروقات ـ الى اقرار تجربة التناوب، ونرى ان يتعزز هذا المسار بمزيد من الانفتاح الديمقراطي لبعث الثقة بين كل مكونات المجتمع وضمان مشاركتها بفعالية في تنمية البلاد ورقيها.

2 ـ كما نسجل بارتياح اعتبار تصريحكم لـ"الميثاق من أجل التغيير" صلب برنامجكم الحكومي. إذ أن كل فئات الشعب المغربي تتطلع الى تغيير حقيقي يعيد إليها الثقة ويحفظ كرامتها. وفي اعتقادنا أن هذا التغيير ينبغي ان يتوجه إلى إصلاح الإنسان وفق القاعدة القرآنية «إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» أكثر مما يتوجه إلى الآليات والأدوات.

ـ إذ ما أكثر الحقوق التي يضمنها الدستور ولايتم الالتزام بها، وما أكثر التصاريح والمراسيم والمدونات التي تضمن نصوصها حقوق المواطنين ونزاهة الانتخابات وحقوق الطبقة الشغيلة غير أنها لا تجد طريقها الى التنفيذ.

وآليات المراقبة تحتاج بدورها إلى رقيب مما يدل على اننا أما مشكل غياب المصداقية والنزاهة والاستقامة.

ونرى أن تتم إعادة الاعتبار لهذه القيم النابعة من ديننا الإسلامي الحنيف على أن تكون الحكومة القدوة في تجسيد هذا التغيير في

سلوكها وتعاملها مع مختلف قضايا المجتمع وأدائها لمسؤولية الخدمة العامة للمواطنين وأن تعمل على إشاعة هذا النفس في مختلف مؤسسات المجتمع من خلال مناهج التعليم وبرامج الإعلام والثقافة والرياضة وغيرها.

السيد الوزير الأول المحترم،

- إن إرادة التغيير تفرض إحداث قطيعة حقيقية مع كل أشكال الاعتداء على الحريات العامة السياسية والنقابية. وتجاوز أساليب التمييز والانتقائية في التعامل مع هيئات المجتمع المدني. من مثل الحيف الذي لحق منظمتنا التي لم تتوصل إلى الآن بالدعم المادي المخصص للهيئات النقابية.

- وتلزم أيضا بإحداث قطيعة مع كل أشكال تبذير وتبديد طاقات البلاد وعلى رأسها الثروة البشرية ممثلة في حاملي الشهادات وغيرهم من السكان النشطين في المدن والبوادي.

- إن إرادة التغيير تفرض تصحيح الاوضاع غير القانونية وغير السليمة التي ميزت الفترة السابقة من مثل ملفات الاعتقال السياسي والحصار وتوقيف الموظفين وتسريح العمال وإيقاف تنفيذ الأحكام التي تصدر ضد الدولة أو المقاولات مما يتطلب الحسم النهائي لهذه الملفات.

السيد الوزير الأول :

فيما يتعلق بالاقتصاد والتشغيل فقد تضمن برنامجكم مجموعة من الضمانات كوعود لتشجيع الاستثمار وتأهيل المقاولات، نتمنى أن تعمل على إنعاش سوق الشغل ببلادنا، ولكن ما تغافله برنامجكم هو أن يحدد بالمقابل الضمانات التي تكفل حقوق الشغيلة الوطنية.

وهكذا لم تتعرضوا للتصريح المشترك لفاتح غشت 96 بين الدولة وأرباب العمل والنقابات وعن مصير المكتسبات التي تضمنها ونؤكد على ضرورة التزام الحكومة بمتابعة تنفيذ مقتضيات هذا التصريح من تحسين وضعية الأجور والتعويضات لفائدة الموظفين والعمال وتنفيذ مشروع السكن الاجتماعي وتوسيع التغطية الاجتماعية والصحية دون أن ننسى ضرورة إصلاح هياكل المؤسسات الاجتماعية وضمان دمقرطتها.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون،

إننا في نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نترقب باهتمام بالغ مدونة الشغل التي وعدتم - السيد الوزير - بإخراجها وندعوكم إلى استشارة كل الفعاليات الاقتصادية والمهنية والنقابية حول مضامينها حتى تراعي مصالح الجميع.

وفي الجانب المالي فإننا بأن الشعب المغربي أصبح يتوجس من الحديث عن التوازنات المالية بناءا على التجارب السابقة، والتي ترتكز في الغالب على توجيهات المؤسسات النقدية العالمية وتجهز على الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة والعريضة من الشعب.

وفي ميدان التعليم : نسجل بارتياح التزامكم في التصريح بوضع حل شامل لنظام التربية والتكوين.

وانسجاما مع الإرادة الملكية في الميدان نرى ضرورة الإسراع بصياغة ميثاق وطني للتعليم تشارك في صياغته كل الفعاليات الوطنية من خلال المجلس الأعلى للتعليم، يحدد بوضوح الأسس الحضارية والإسلامية والعربية لتعليمنا والتي لا ترفض الإنفتاح الذي يركز عليه تصريحكم الا إذا كان فيه تهديد لمقومات الأمة وهويتها الحضارية.

كما لا يفوتنا هنا التأكيد على ضرورة الاهتمام الحقيقي بإصلاح الأوضاع المعنوية والمادية للعاملين بقطاع التعليم وإشراكهم عن طريق الإستشارة في كل إصلاح مرتقب.

السيد الوزير الأول،

لقد نص تصريحكم على العمل من أجل فك العزلة عن المناطق النائية وإننا نتطلع الى مقاربة شمولية لتنمية الجهات والتركيز على تنمية المجال القروي لضمان شروط الاستقرار لساكنته عن طريق تزويدهم بالماء والكهرباء وتوفير فرص الشغل لشبابه.

إننا في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب نسجل ارتياحنا لاعتبار الحكومة قضية الوحدة الترابية أولوية الأولويات وحرصها على الإغلاق النهائي لملف الصحراء المغربية، إلا أننا ندعو الحكومة إلى مزيد من الحذر والاحتياط لمواجهة كل مناورات أعداء وحدتنا الترابية حتى لا يحرم أي مواطن صحراوي من حقه في التعبير عن تأكيد انتمائه إلى هذا الوطن.

ولا يفوتنا أن ننوه من موقعنا هذا بالتضحيات الجسيمة والبطولية لقواتنا المسلحة الملكية الملكية بقيادة أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني كما نلح على الحكومة الموقرة أن تحمل الإدارة الإسبانية على الدخول في حوار جدي يضمن تحرير سبتة ومليلية والجزر المجاورة.

أما في شأن السياسة الخارجية فإننا نزكي توجهكم نحو إنعاش العلاقات مع الدول الشقيقة في إطار من الإحترام المتبادل لسيادة الدول وحضارتها.

وندعوكم الى تأكيد الدور الريادي للمغرب في الدفاع عن القضايا العادلة لشعوب العالم ونذكر بالخصوص بالقضية الفلسطينية وحصار الشعب العراقي والليبي والسوداني وغيرها من القضايا التي يتضح

بما لا يدع مجالا للشك ان المواثيق الدولية وحدها لاتضمن الحق والعدل لشعوب العالم. مع أن تصريحكم السيد الوزير الأول قد ركز على اعتبار هذه المواثيق مصدرا رئيسيا للإصلاحات التشريعية التي وعدتم بها. مما يتطلب إعادة النظر في هذا الأمر وجعل الأولوية للشريعة الإسلامية والإجتهاد في إطار مقاصدها لتحديث الدولة وعصرنتها دون ان تفقد هويتها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء والمستشارون،

تلكم بعض ملاحظاتنا على التصريح الحكومي المعروض علينا.

ونتمنى صادقين أن تجد كل الآراء التي عرضت من على هذه المنصة الآذان الصاغية والإهتمام اللازم حتى يساهم الجميع في بناء دولة الحق والقانون والمصداقية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار كان هذا هو أول متدخل في نطاق اللائحة الموضوعة قبل رفع الجلسة أذكر السادة الأعضاء بأن المجلس سيعقد يوم غد الجمعة على الساعة التاسعة صباحا جلسة تخصص لاستكمال المناقشة بالإستماع الى رد الحكومة.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.